مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٣٩

الخميس، ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	بوليانسكي
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغو فاسينغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2017/507)

أساليب عمل مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة (S/2019/450)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2017/507)

أساليب عمل مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة (S/2019/450)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأرجنتين، إستونيا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، البحرين، البرازيل، البرتغال، تركيا، رومانيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، غواتيمالا، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، ليختنشتاين، مصر، المغرب، المكسيك، النرويج، نيوزيلندا، الهند، اليابان للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة كارين لندغرين، المديرة التنفيذية لهيئة تقرير مجلس الأمن؛ والسيد جيمس كوكين، مدير مركز بحوث السياسات العامة في جامعة الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/450، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لندغرين.

السيدة لندغرين (*تكلمت بالإنكليزية*): يسعدني أن أخاطب مجلس الأمن نيابة عن هيئة تقرير مجلس الأمن (الهيئة). تقدر الهيئة العمل المتفاني للكويت، الذي دخل الآن عامه الثاني برعاية السفير العتيبي كرئيس للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، كما نقدر الالتزام الشديد لأعضاء الفريق.

إن التغييرات الصغيرة يمكن أن تكون ذات أثر كبير. فالمجلس يحسن الجوانب المتعلقة بأساليب عمله باطراد، وإن كان ببطء. وفي عام ٢٠٠٧، اقترحت سلوفاكيا – رئيس الفريق العامل آنذاك – عقد مناقشة مفتوحة بشأن أساليب عمل المجلس. وكان تنفيذ هذا الاقتراح مثار جدل شديد. والآن، أضحت المناقشة المفتوحة حول هذا البند فعالية سنوية.

وهيئة تقرير مجلس الأمن هي مركز أبحاث مستقل تُبلغ عن عمل المجلس لصالح شفافية المجلس ومساءلته وفعاليته. وأصدرت الهيئة أربعة تقارير بحثية عن أساليب عمل المجلس. وأصبح عملنا ممكنا بفضل علاقات عملنا الجيدة مع جهات منها أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى والزملاء في الأمم المتحدة على نطاق المنظومة. وأشكرهم جميعا.

وتشمل التحديات الحادة اليوم تراجع الثقة على مستوى العالم في المؤسسات المتعددة الأطراف والإخفاق المستمر للمجلس في منع العديد من الصراعات الخطيرة أو الاستجابة لها بشكل كاف. وسوف انظر في أساليب العمل في هذا السياق، من خلال ثلاث مجموعات من الإجراءات: الدور المعزز لأعضاء المجلس المنتخبين، وتعميق مشاركة المجلس مع العضوية الأوسع، والتدابير الرامية إلى تعزيز ولاية المجلس لعمليات السلام والتدابير الوقائية.

ومنذ اعتماد المذكرة ٥٠٧ الأخيرة (S/2017/507) في عام ٢٠١٧، أنجز عمل ممتاز لتعزيز استعداد أعضاء المجلس الجدد، الذين يمكنهم الآن مراقبة اجتماعات المجلس اعتبارا من تشرين

الأول/أكتوبر فصاعدا، وغالبا ما يبدأ في وقت مبكر، بالاعتماد على مجموعة دعم بناء القدرات، بما في ذلك من مؤسستي الخاصة.

وقد وجد الأعضاء العشرة المنتخبون أرضية مشتركة بشأن العديد من أساليب العمل. وفي أواخر عام ٢٠١٨، وللمرة الأولى، انضم الآعضاء المنتخبون العشرة إلى الدول الخمس القادمة لتوجيه رسالة إلى رئاسة المجلس سعيا لزيادة تقاسم الأعباء بين جميع الأعضاء في رئاسة الهيئات الفرعية للمجلس. وحتى الآن، فقد ذهبت هذه المهمة في المقام الأول إلى الأعضاء المنتخبين. وقد أشاروا إلى أنه ينبغي للمجلس أن يستفيد بشكل أفضل من خبرات رؤساء لجان جزاءات بعينها – فهؤلاء الرؤساء يعدون اختيارا واضحا كمشاركين في الصياغة بشأن القضايا ذات الصلة. ومنذ كانون الثاني/يناير، يوجد عضو منتخب مشارك في الصياغة بشأن دارفور؛ إضافة إلى ذلك، فإن العضو المنتخب الذي يترأس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) فيما يتعلق بليبيا مشارك في الصياغة في المسائل المتعلقة بالجزاءات بشأن ليبيا. هذه تغييرات متواضعة، ولكنها خطوة نحو توزيع أكثر إنصافا للعمل وزيادة العملية القائمة على المشاركة في معالجة الحالات القطرية المدرجة في جدول أعمال المجلس.

إن الطريقة تؤثّر على النتائج، ورجوعاً حتى عام ٢٠٠٥، أوصى القادة في مؤتمر القمة العالمي بأن يواصل مجلس الأمن تكييف أساليب عمله بغية زيادة المشاركة في أعماله من جانب الدول غير الأعضاء في المجلس. وكان ذلك يرتبط بالمساءلة أمام عموم الأعضاء والشفافية في أعماله. ويمكن أن يشمل توسيع نطاق مشاركة الدول الأعضاء في عمل المجلس المزيد من التفاعل حول التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن لكي تنظر فيه الجمعية العامة. ومن المقرر أن يقدم في الربيع؛ وهذا هو التوقيت الأمثل لإجراء مناقشة فعالة وحسنة الإعداد. وفي هذا العام، وفي العامين الماضيين، جاء الصيف ولم يأت التقرير. ومع ذلك، فإن مناقشة التقرير السنوي صيغة رئيسية يمكن بموجبها لجميع الأعضاء أن يُبرزوا آراءهم عن مجلس الأمن وتوقعاتهم منه. ولعل بالإمكان الارتقاء بعملية تقديم التقارير هذه. فقد كان أحد الاقتراحات أن يشترك في ذلك الأمين العام.

وستكون السبل الأخرى لمشاركة الدول الأعضاء من أجل تعزيز مساءلة المجلس بعقد رئاسة المجلس لجلسات ختامية شهرية أكثر تحليلاً وتفاعلاً. كما يمكن دعوة الدول الأعضاء التي لها مصلحة خاصة في حالة معينة – والتي قد تشارك بالفعل في المناقشات العامة بموجب المادة ٣١ من ميثاق الأمم المتحدة – للاجتماع مع المجلس في سياق أكثر خصوصية، من قبيل جلسات التحاور غير الرسمية.

والأدوات متاحة. وفي الوقت نفسه، في شكل آخر من أشكال إشراك الدول الأعضاء، تواصل المنظمات الإقليمية تطوير علاقاتها مع المجلس، بصقل جهودها للمساهمة بالمنظورات المنسقة.

وفيما يتعلق بالمبادرات الرامية إلى تعزيز دور المجلس في منع نشوب النزاعات الفتاكة وفي حفظ السلام، استخدم المجلس البعثات الزائرة التي حققت أثراً طيباً، بما في ذلك في البلدان غير المدرجة في جدول أعمال المجلس – وكانت آخرها بوركينا فاسو. إن الزيارات الميدانية قيِّمة؛ إذ يرجع الأعضاء منها بفهم مختلف للديناميات المحلية، ولكيفية تنفيذ الولايات في الممارسة العملية، ولعمل فريق الأمم المتحدة القطري، الذي يشارك مشاركة عميقة في معالجة أسباب النزاع المتعلقة بالتنمية والحوكمة، ولكن لا يتفاعل أعضاؤه إلا نادراً مع مجلس الأمن. وتُستخدم هذه الزيارات أحياناً لغايات وقائية. كما أن الزيارات الميدانية باهظة التكلفة، ونادراً ما يتم تنسيقها مع السفر الميداني الذي تضطلع به الهيئات الفرعية للمجلس، بما فيها لجنة بناء السلام. إن التنسيق الفعال وإعادة استخدام البعثات المصغرة يمكن أن يُعطي تلك الرحلات أثراً استراتيجياً أكبر، مع خفض التكاليف الإجمالية.

وفيما يتعلق بالوقاية أيضاً، في حين أن الجلسات بصيغة آريا لا يمكن أن تكون بديلاً عن جلسات المجلس الرسمية، فإنها يمكن – إذا استُخدمت على نحو استراتيجي – أن تحدد إطاراً للمناقشة، بل أن تُوجد المبادرات السياسية بشأن الحالات والمسائل الهشة التي يجد المجلس نفسه غير قادر على مناقشتها. وحيثما أمكن، ينبغي للمجلس أن يعزز الصيغ غير الرسمية التي تتيح إجراء المناقشات بشأن منع نشوب النزاعات.

ومن المسلّم به على نطاق واسع أن المشاورات بشأن الولاية لا تركّز دائماً على الاستراتيجية السياسية، على الرغم من أن الاستراتيجية السياسية ينبغي أن تقود تصميم عمليات السلام. فمنح ولايات أفضل ينطوي على عدة أساليب عمل، أبرزها إبقاء المناقشات تفاعلية ومباشرة وعملية ومركزة على الاستراتيجية السياسية. ويجد الأعضاء مقترحات عملية إضافية في التقرير الأخير لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن المعنون ”هل انتهى عيد الميلاد حقاً؟ تحسين تكليف عمليات السلام.“

أخيراً، بصفتي ممثلة خاصة سابقة للأمين العام، أودّ أن أعرب عن مدى قيمة التوصل إلى قرار ذي لغة مجدية يؤيده المجلس بأكمله. ومع ذلك، تم اعتماد ولايات لأربع بعثات دون إجماع في عام ٢٠١٨؛ وفي هذه السنة، تبلغ الحصيلة حتى الآن ثلاثاً.

يمكن تحقيق الكثير من خلال تكييف أساليب عمل المجلس. وفي هذه الأوقات الصعبة، فإن التحدي هو استخدام الأدوات المتاحة بطريقة خلاقة ومرنة، مما يسهم في ثقافة يمكن فيها اتخاذ قرارات أفضل تستند إلى التشاور بصورة أكبر.

الرئيس: أشكر السيدة لاندغرين على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد كوكين.

السيد كوكين (*تكلم بالإنكليزية*): بالنسبة لمعظم الناس، الذين يكافحون لتلبية أبسط احتياجاتهم، قد تبدو مناقشة أساليب عمل مجلس الأمن قضية كلامية مجردة تقريباً. إنها بعيدة كل البعد عن المطالب الملحة للحياة اليومية الاعتيادية. ولا يعني ذلك أن أساليب العمل هذه غير مهمة. فعلى العكس من ذلك، أسهم العمل الفعال للمجلس في فترة طويلة من الهدوء النسبي في الشؤون الدولية. ويجب أن يُنظر بعناية فائقة في الأخطار التي تهدد فعالية وشرعية أساليب عمله.

واليوم، دوري المتواضع هو أن أشاطركم الإنذار المبكر من خطر واضح إلى حد ما على تلك الفعالية وتلك الشرعية، في مجال ذي أهمية خاصة بالنسبة للمجلس. إنها الجزاءات المحددة الأهداف. ولا يكاد يمرّ يوم دون دليل على الدور الذي تؤديه الجزاءات المحددة الأهداف في الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين، من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الجمهورية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقبل عشر سنوات، أدّت الشواغل بشأن أساليب العمل المتبعة في اتخاذ قرارات الإدراج في قوائم الجزاءات في سياق مكافحة الإرهاب إلى قيام المجلس بتكييف أساليب العمل تلك. وأنشأ المجلس مكتب أمين المظالم من أجل تعزيز حماية الأصول القانونية الواجبة في هذا السياق، وترتيبات جهات التنسيق في سياقات الجزاءات الأخرى.

واليوم، تَطعنُ موجة جديدة من المنازعات القضائية المتعلقة بالأصول القانونية المرعيّة بنجاح في قرارات الإدراج في قوائم الجزاءات المتعلقة بسياقات أخرى، بما في ذلك جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإيران والعراق وليبيا. وهكذا، ربما يتعيّن على مجلس الأمن اليوم أن ينظر مرة أخرى في تكييف أساليب عمل لجان الجزاءات من أجل تعزيز وسائل حماية الأصول القانونية المرعيّة ومواصلة السيطرة على هذه الأداة الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين.

والخبر السار هو أن هناك العديد من الخيارات العملية المتاحُ للمجلس استكشافُها. إن توسيع ترتيبات أمين المظالم هو

أحد الخيارات المتاحة ولكنه، كما أود أن أوضح، ليس الخيار الوحيد وليس الأفضل بالضرورة لجميع سياقات الجزاءات.

وإنه لشرف عظيم لي أن أقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس اليوم. وبشكل غير عادي، بوصفي مدير مركز بحوث السياسات العامة في جامعة الأمم المتحدة، فإنني موظف في الأمم المتحدة وباحث أكاديمي على السواء. والجامعة فرع مستقل تابع للجمعية العامة، مُنحَ الحرية الأكاديمية من جانب أعضاء الأمم المتحدة. ويفوّضنا ميثاقنا لإجراء ”البحوث في المشاكل العالمية الملحة... التي تهم الأمم المتحدة“.

وتعتمد ملاحظاتي اليوم على دراسة بحثية، هي ”المخاطر الواضحة لحماية شرعية وفعالية جزاءات الأمم المتحدة عن طريق الإجراءات العادلة والواضحة“، أجريتُها مع اثنين من الزملاء، هما السيدة ريبيكا بروبيكر الحاضرة هنا معي اليوم، والسيدة ناديشدا جاياكودي. وقد أُجريت الدراسة بتكليف من الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا. وشملت استعراض أكثر من ٤٧ من الطعون في اتباع الأصول المرعية في فرض مجلس الأمن جزاءات على مدى ١٥ عاماً. وجرت المنازعات القضائية في كل من إيطاليا، وباكستان، وبلجيكا، وتركيا، وسويسرا، وكندا، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ومحكمة العدل الأوروبية، والمملكة المتحدة، وهولندا، وهيئات معاهدات الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

ويحدد الجزء الأول من الدراسة ثلاث موجات منفصلة من المنازعات القضائية المتعلقة باتباع الأصول القانونية التي تضع على المحك أساليب العمل التي تتبعها لجنة الجزاءات.

وقد طعنت الموجة الأولى من الدعاوى القضائية، بدءاً من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١١ تقريباً، في نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) على أساس مراعاة الأصول القانونية. وعدّل مجلس الأمن، في استجابة مبتكرة من جانبه، أساليب عمل لجنة الجزاءات، وأنشأ نظام أمين المظالم. كما وضع ترتيبات جهات التنسيق في سياقات الجزاءات الأخرى.

وشهدت الموجة الثانية من التقاضي، التي تمتد من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦ تقريباً، مواجهة للمحاكم لتلك التغييرات في أساليب العمل. ويتزايد اعتراف المحاكم بحماية الأصول القانونية التي يوفرها أمين المظالم، مع الإعراب عن شكوك أكثر تجاه الحماية التي تقدمها ترتيبات جهة التنسيق.

وتستهدف الموجة الثالثة من المنازعات القضائية، التي بدأت في عام ٢٠١٦، جميع الترتيبات الأخرى، خارج سياق النظام المنشأ عملا بالقرار ١٢٦٧. ويستخدم المتقاضون السوابق التي أُرسيت في سياق القرار ١٢٦٧ بشأن مكافحة الإرهاب للطعن في أساليب عمل لجان الجزاءات الأخرى التابعة لمجلس الأمن التي تتعامل مع حالات النزاع المسلح ومكافحة الانتشار. وتكون تدابير الحماية ذات الصلة بالإجراءات القانونية الواجبة أضعف في هذه النظم، وذلك تحديدا بسبب عدم وجود ترتيبات لأمين المظالم فيها. وينجح المتقاضون.

ويشكل هذا خطرا واضحا إلى حد ما، ليس على شرعية نظم الجزاءات فحسب، بل وعلى فعاليتها أيضا. فإذا وجدت المحاكم أن أساليب العمل المستخدمة لفرض قوائم الجزاءات واستعراضها لا تفي بالتزامات البلدان بمراعاة الإجراءات القانونية الواجبة، قد يثبت أن هذه البلدان غير قادرة على تنفيذ القرارات الملزمة التي يتخذها المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وستكون سيطرة المجلس على أداة الجزاءات البالغة الأهمية هذه مجزأة حيث ستبدأ المحاكم المحلية، وربما البرلمانات بمرور الوقت، في إثبات وجودها في حماية حقوق مواطنيها في المحاكمة وفقا للإجراءات القانونية الواجبة.

وحتى الآن، تتابع فصول هذه الموجة الثالثة من المنازعات القضائية في أوروبا، في محاكم تملك الاختصاص القضائي على ربع أعضاء الأمم المتحدة، بمن فيهم ثلاثة من الأعضاء الخمسة

الدائمين في مجلس الأمن. وتلك البلدان في صميم التمويل والتجارة والسفر على المستوى الدولي، وبالتالي فإنها في صميم تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة، ولكن سيكون من الخطأ أن نستنتج أن الآثار مقتصرة على أوروبا.

فمن جهة، حدثت أول موجتين من المنازعات القضائية خارج أوروبا، في كندا والولايات المتحدة غربا، وفي باكستان وتركيا شرقا. وليس ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الموجة الثالثة ستكون مختلفة بأي شكل من الأشكال. ومن جهة أخرى، ستتحمل الدول التي تقدم المعلومات التي يستند إليها الإدراج في القوائم تكاليف إدارية وسيتعين عليها الرد على استفسارات الدول التي تُلزمها محاكمها بالتحقق من احترام الإجراءات القانونية الواجبة عند اعتماد أي إدراج في القائمة.

والتاريخ لا يزودنا بتحذيرات فحسب، ولكنه يوفر لنا دروسا أيضا، والدرس المستفاد هنا هو أنه بوسعنا التصدي لهذه المخاطر تحديدا عن طريق مواءمة أساليب العمل قيد النقاش اليوم بطريقة مبتكرة. فقبل عشر سنوات، شكلت المنازعات القضائية المتعلقة بالإجراءات القانونية الواجبة خطرا واضحا على النظام المنشأ عملا بالقرار ١٢٦٧. واليوم، بعد قيام المجلس بمواءمة أساليب عمل اللجنة، ازداد اعتراف المحاكم بأنها تفي بالمعايير الدولية للإجراءات القانونية الواجبة.

وفي ضوء هذه الموجة الجديدة من المنازعات القضائية التي تستهدف نظم الجزاءات الأخرى، ربما يكون الوقت قد حان لكي ينظر مجلس الأمن في مواءمة أساليب عمله المتعلقة بتلك النظم. فما الذي يمكن أن تبدو عليه هذه المواءمة؟ يقول بعض الخبراء القانونيين إن السبيل الوحيد لضمان القيام بعملية منصفة تماما للإدراج في قوائم الجزاءات والرفع منها هو من خلال إجراء استعراض قضائي مستقل. ويتردد مجلس الأمن في قبول هذه الحجة. وقد لا يتماشى ذلك مع نص أو روح ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينيط بالمجلس المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

وعلى نحو ما أكد المجلس، فإن فرض جزاءات محددة الأهداف أو إلغاءها ليس قرارا عقابيا، ولكنه قرار سياسي، يُتخذ لفرض نفوذ واستخدامه لمكافحة الإرهاب وإدارة النزاعات المسلحة ومكافحة الانتشار. وفي الواقع، خلصت الدراسة التي أجرتها جامعة الأمم المتحدة إلى أن الاختبار في المحاكم لا يتعلق بما إذا كانت أساليب العمل المستخدمة من قبل مجلس الأمن أو من جانب من ينفذون قراراته توفر الحماية القضائية؛ بل إن الاختبار يتعلق بما إذا كانت أساليب العمل تتيح حماية مماثلة لتلك المتاحة في حالة فرض تدابير تقييدية مشابهة على الصعيد المحلي.

وهناك مكونان رئيسيان في هذا الاختبار. أولا، يجب أن توفر أساليب العمل الحماية بشكل مجد لحقوق الأشخاص المتضررين في الاستماع إليهم. وثانيا، يجب أن تتيح أساليب العمل إجراء استعراض محايد للحقائق التي يستند إليها الإدراج في قوائم الجزاءات. ولا يشكل ذلك استعراضا للقرار النهائي بالإدراج في القائمة، ولكن لتحديد ما إذا كان يجوز إدراج الشخص في القائمة، وفقا للمعايير التي تحددها لجنة الجزاءات. والقرار النهائي بشأن الإدراج في القائمة هو قرار سياسي، يتخذه مجلس الأمن أو لجان الجزاءات التابعة له.

ولذلك، قد تختلف كيفية توفير أشكال الحماية المتعلقة بالإجراءات القانونية الواجبة، تبعا لسياق الإدراج في قوائم الجزاءات. ويتوقف ذلك بوجه خاص على الكيفية التي يمكن بها تنظيم حق الشخص في أن يُستمع إليه من الناحية العملية وعلى الكيفية التي يمكن بها للشخص المكلف باستعراض الحالة الحصول على المعلومات ذات الصلة. ومن ثم، فإن الإجراءات الناجعة لمكافحة الإرهاب قد لا تكون هي الأصلح للتعامل مع النزاعات المسلحة أو لمكافحة الانتشار.

وفي سياق مكافحة الإرهاب، قد لا يكون من الممكن تقاسم جميع المعلومات المتعلقة بالإدراج في القائمة مع الشخص

المستهدف، وقد يكون ممكنا أو غير ممكن للمكلف باستعراض الحالة الالتقاء شخصيا مع الشخص المستهدف. ومع ذلك، يُبرهن فريق الرصد وترتيبات أمين المظالم على أن الدول ستثق بالأفراد الذين لديهم خبرة مناسبة في مجالات إنفاذ القانون والاستخبارات والأمن القومي والقضاء لإجراء استعراض محايد للحقائق التي يستند إليها الإدراج في القائمة ولإعمال حق الشخص في أن يُستمع إليه ولتقييم استحقاق الإدراج في القائمة.

بيد أنه في سياق النزاع المسلح، قد يتطلب إجراء استعراض محايد وإعمال حق الشخص في أن يُستمع إليه طرائق مختلفة لجمع المعلومات وتكليف شخص ذي سمات مختلفة باستعراض الحقائق. وربما يتعين أن يكون بوسع الشخص المكلف باستعراض الحقائق زيارة مسارح النزاعات والتواصل بشكل مباشر مع أطراف النزاع، مع الحفاظ على الاستقلالية والحياد. ويمكن أن يتطلب ذلك هيكلا مختلفا عن مكتب أمين المظالم، ربما أقرب إلى الطرائق التي يستخدمها الوسطاء أو لجان التحقيق، وليست تلك التي يستخدمها القضاة.

ثالثا، في سياق مكافحة الانتشار، وفي الحالات التي يكون الأمر متعلقا بشكل واضح فيها بمصالح الأمن القومي الحيوية للدول الكبرى، قد يكون من الضروري اتخاذ ترتيبات خاصة لضمان ثقة جميع الأطراف في الشخص المكلف بإجراء الاستعراض وامتلاكه للخبرة التقنية اللازمة. وعندها قد يتطلب الأمر أن يجري الاستعراض شخص على غرار أحد كبار المسؤولين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وربما يتطلب ترتيبات خاصة لجمع المعلومات وتبادلها ومعالجتها.

وقد لا يكون مجرد تمديد ترتيبات أمين المظالم لتشمل جميع نظم الجزاءات الأخرى هو الحل الوحيد، أو حتى بالضرورة أفضل حل. فربما يفيد مواصلة إعمال التفكير من جانب مجلس الأمن بمرور الوقت في تحديد سبل أخرى أفضل لتفعيل التزام المجلس المُعلن بحقوق الإنسان وسيادة القانون عن طريق إدخال تعديل على أساليب عمل مختلف لجان الجزاءات.

أخيرا وبإيجاز شديد، تحدد دراستنا أيضا خمس طرق محددة يمكن بها للمجلس أن يعزز تدابير الحماية ذات الصلة بالإجراءات القانونية الواجبة من خلال تكييف أساليب العمل القائمة للجان الجزاءات.

أولا، من أجل ترسيخ الاعتراف القضائي المتزايد بأن أمين المظالم يوفر أوجه الحماية المرتبطة بالإجراءات القانونية الواجبة في سياق مكافحة الإرهاب، يمكن إدخال تعديلات على الترتيبات التعاقدية لمكتب أمين المظالم وعلى سير عملية التفاعل بين أمين المظالم وأعضاء المجلس.

ثانيا، من شأن تقديم رسائل لبيان الأسباب التفصيلية لرفض رفع اسم ما من القائمة أن يساعد على حماية تلك القرارات في وجه الطعون القانونية المتعلقة بالإجراءات القانونية الواجبة في جميع نظم الجزاءات. وينطبق الشيء نفسه على رفض الطلبات المتعلقة بالإعفاءات لأسباب إنسانية، التي تخضع بشكل متزايد للتدقيق القضائي.

ثالثا، من شأن زيادة استخدام المواد المتاحة في المصادر المفتوحة في قرارات الإدراج في القوائم توفير حماية من الطعون المتعلقة بالإجراءات القانونية الواجبة، حيث إنها تُسهل تقديم أسباب لقرارات الرفع من القائمة وقرارات الرفض.

رابعا، سيضمن إجراء استعراضات دورية آلية ألا تتقادم نظم الجزاءات وقوائمها وألا تصبح أكثر عرضة للطعون المتعلقة بالإجراءات القانونية الواجبة.

خامسا، ربما يمكن جني مكاسب سهلة من وضع إرشادات متاحة علنا بشأن الإجراءات العادلة والواضحة خلال التحقيقات كي تستخدمها الأفرقة ولجان الخبراء، مع توفير تدريب للخبراء على تلك الإجراءات.

إن معظم الناس، من أمثالي، يراقبون ببساطة مداولات المجلس، على الرغم من أن حياتنا تتأثر بخياراته. وفي مواجهة الخطر الجديد الذي يواجه سيطرته على أداة الجزاءات، التي ثبت أنها بالغة الأهمية في قيام مجلس الأمن بصون السلم والأمن الدوليين، لا يسعنا إلا أن نأمل أن يتمكن أعضاء المجلس مرة أخرى من إيجاد سبل مبتكرة لتكييف أساليب عمل لجان الجزاءات من أجل إحباط ذلك الخطر. وقد حدث ذلك ذات مرة، قبل ١٠ سنوات، متمثلا في اعتماد ترتيبات أمين المظالم. وربما ليس من المغالاة أن نأمل في حدوث ذلك مرة أخرى.

الرئيس: أشكر السيد كوكين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أدلي ببياننا المشترك باسم الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن بشأن أساليب عمل المجلس، أود أن أتأمل للحظة الأحداث الجسام التي جرت قبل ٧٥ عاما.

أود تكريم وإحياء ذكرى آلاف الجنود من الرجال والنساء والمدنيين الذين ضحوا بأرواحهم في هذا اليوم قبل ٧٥ عاما خلال يوم بدء عمليات الهجوم على شواطئ نورماندي. فهذا العمل من أعمال البسالة والتضحية بالنفس لتخليص العالم من طغيان وقمع الفاشية يجب ألا ينسى أبدا، لأنه كان لبنة مهمة في إرساء الأساس لإنشاء الأمم المتحدة. ومع استمرار سعينا لتحقيق السلام والأمن في العالم من خلال عملنا في مجلس الأمن، ينبغي لنا أن نتذكر ونكرم دائما، من خلال أعمالنا وقراراتنا، التضحية الغالية التي قدمها العديد من الرجال والنساء لإقامة عالم يسوده السلام والعدل حتى يتسنى لنا جميعا التمتع بحريات أكبر وأعظم.

وأود الآن أن أنتقل إلى الموضوع قيد المناقشة. بالنيابة عن الأعضاء العشرة المنتخبين الحاليين في مجلس الأمن، أود أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت. ونشكر مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين، السيدة كارين لاندغرين، المديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، والسيد جيمس كوكين، مدير مركز جامعة الأمم المتحدة لبحوث السياسات على إحاطتيهما الإعلاميتين الممتازتين. ونرحب بحضور وزيري رومانيا وإستونيا الموقرين بيننا في القاعة اليوم.

كما أود أن أشيد بجميع الذين يسعون إلى تحسين وتدوين أساليب عمل المجلس، وهو ما يتسم بأهمية بالغة في اضطلاعه بدوره. وأود أن أعرب على نحو خاص عن امتناننا للعمل المنجز في إطار الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى على مدى فترة العام ونصف الماضية برئاسة الرئيس القديرة والمتفانية.

واليوم، كما في المناقشات المفتوحة السابقة، نرى عددا كبيرا من الدول الأعضاء على قائمة المتكلمين. وهذا يبين بوضوح الأهمية التي توليها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمسألة أساليب عمل المجلس. ونشاطرها هذا الموقف، وعليه جاء بياننا المشترك، المتوافق مع وحدتنا في الجهود الرامية إلى تحسين أداء المجلس ومع الأحكام المتعلقة بعقد المناقشات المفتوحة الواردة في المذكرة الشاملة الأخيرة للرئيس بشأن أساليب عمل المجلس (S/2017/507، المرفق)، التي يطلق عليها المذكرة ٥٠٧.

يمثل اعتماد مذكرات متتالية وضعت داخل الفريق العامل غير الرسمي خطوات هامة في النهوض الثابت بأساليب عمل المجلس التي لها أهمية خاصة بالنسبة للأعضاء المنتخبين. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى الفترة القصيرة التي يعمل خلالها الأعضاء المنتخبون في المجلس وبالنظر إلى أن تدوين أساليب العمل يتيح لجميع أعضاء المجلس العمل بفعالية أكبر. وهذا بدوره يسهم في كفاءة المجلس في تنفيذ الولاية المنوطة به. ولذلك، بينما نرحب بالأحكام الواردة في المذكرة ٥٠٧ لعام

٢٠١٧، والتي اعتمدت في ظل الرئاسة الممتازة للممثل الدائم لليابان السفير كورو بيشو، الذي رأيته في القاعة هذا الصباح، ونلتزم بتنفيذها الكامل، فإننا نرى مجالا وحاجة ملحة لإحراز المزيد من التقدم.

وبناء على ذلك، فإن الأعضاء العشرة المنتخبين يؤيدون وعلى استعداد لمواصلة تحسين مشاريع مذكرات الرئيس، قيد المناقشة حاليا داخل الفريق العامل. وتهدف هذه المذكرات إلى مراعاة الشواغل التي أعربت عنها كافة الدول أعضاء الأمم المتحدة خلال المناقشات السابقة، وكذلك خلال المناقشة السنوية للجمعية العامة بشأن تقرير مجلس الأمن. ونحن مقتنعون بأن اعتماد هذه المذكرات وتنفيذها سيسهم في تعزيز الكفاءة والشفافية في أعمال المجلس، وكذلك الحوار مع عموم أعضاء الأمم المتحدة.

وبصفتنا من الأعضاء العشرة المنتخبين، أخذنا على عاتقنا أيضا محاولة سد الفجوة الناجمة عن فترة ولايتنا المحدودة في المجلس بتعزيز المزيد من التعاون والتنسيق فيما بيننا. وقد تجلت هذه النية في الاجتماع التنسيقي المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ الذي أطلق في بريتوريا، والذي ضم الأعضاء العشرة المنتخبين الجدد والحاليين والمنتهية ولايتهم لاستكشاف آليات ومجالات للتعاون والتنسيق، حتى يتمكن الأعضاء المنتخبون من خدمة المجلس بشكل أفضل في سعيه إلى صون السلام والأمن الدوليين.

وكما أكد الأعضاء المنتخبون والأعضاء الجدد في رسالتهم الموجهة إلى المجلس في العام الماضي، هناك حاجة إلى تقاسم الأعباء والتوزيع المتساوي للعمل فيما بين أعضاء مجلس الأمن، بمن في ذلك الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن. ومشروعا المذكرتين المتعلقين برؤساء الهيئات الفرعية والمشاركة في الصياغة يتناولان هذه الشواغل على وجه التحديد. ويمكن للمذكرتين في نهاية المطاف زيادة فرص انخراط جميع أعضاء المجلس وإتاحة استخدام أكبر للخبرة والمعارف المكتسبة لدى رؤساء الهيئات الفرعية. ولذلك نحن مقتنعون بأنه يجب على مجلس الأمن النظر في تعزيز دور الرؤساء كقائمين على الصياغة، فضلا عن جعل دورهم كمشاركين في الصياغة بشأن الملفات ذات الصلة دورا تلقائيا، إن اختار الرؤساء قبول ذلك الدور.

والتدابير الإضافية يمكن أن تيسر التخطيط والأعمال التحضيرية لأعضاء المجلس المنتخبين حديثا سواء في نيويورك أو في العواصم حتى يتسنى لهم بدء العمل بسرعة واقتدار. وهذه التدابير يمكن أيضا أن تتيح للأعضاء تحسين التحضير لجلسات المجلس وبعثاته الزائرة. وثمة اقتراح آخر يهدف إلى تعزيز الإجراءات العادلة والواضحة لأنظمة جزاءات مجلس الأمن ويأخذ في الاعتبار ضرورة احترام المعايير الدولية للإجراءات القانونية الواجبة عند تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

ويجب تطبيق سيادة القانون خاصة في الحالات التي تؤثر فيها أعمال الأمم المتحدة تأثيرا مباشرا على حقوق الأفراد. وفي هذا الصدد، فإن إنشاء مكتب أمين المظالم كان خطوة هامة إلى الأمام في تحسين النزاهة والشفافية في اللجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات وكيانات.

ونؤمن إيمانا قويا بضرورة مواصلة تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة المحددة الأهداف على نحو أكثر فعالية وشرعية من خلال الاستمرار في بذل الجهود لتعزيز إجراءات وضمانات الإجراءات القانونية الواجبة في نظم الجزاءات الأخرى للمجلس، بما في ذلك عن طريق إنشاء آليات الاستعراض المماثلة لآلية الأمين المظالم لنظم الجزاءات الأخرى. فهذا من شأنه أن يعزز التنفيذ الموحد وفعالية وشرعية جميع الجزاءات التي اعتمدها المجلس. وعلاوة على ذلك، هناك دعوات إلى

تعزيز دور المرأة والنهوض به وزيادة الشمولية الجنسانية والمساواة بين الجنسين، وبالتالي، تكييف أساليب عمل مجلس الأمن مع الحقائق الراهنة والتوقعات المشتركة عموما التي عُرضت بالفعل في العمل الموضوعي للمجلس، على سبيل المثال في خطة المرأة والسلام والأمن.

ونتطلع إلى التوصل إلى اتفاق بشأن المقترحات المذكورة آنفا وتحسين سبل عمل مجلس الأمن. ويكرر الأعضاء العشرة المنتخبون التأكيد على أن المذكرات المذكورة سابقا عُرضت بشكل منفصل بهدف إصدار أية مذكرة تتفق عليها الدول الأعضاء في إطار الفريق العامل غير الرسمي، وأنه لم يكن من المقرر أبدا الاتفاق على هذه المذكرات أو إصدارها كمجموعة. ونهيب بالأعضاء الخمسة الدائمين إبداء مزيد من المرونة في كفالة الاعتماد السريع للمذكرات في المستقبل، استنادا إلى المناقشات المكثفة التي جرت بالفعل داخل الفريق العامل غير الرسمي.

إن التزامنا بالعمل معا من أجل تحقيق هذا الهدف الطموح ينبع من تطلعاتنا المشتركة لتعزيز كفاءة عمل المجلس وفعاليته مع ضمان أن تكون تفاعلاته وتعاونه مع الجهات المعنية الأخرى أكثر قوة. إن هذا النهج لا يمكن أن يؤدي إلى تحسين قدرة المجلس على صون السلم والأمن الدوليين، إلا بالاستناد إلى الخبرة المتنوعة والمتميزة، والمنظورات والديناميات الجديدة التي يضعها الأعضاء العشرة غير الدائمين، والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على طاولة النقاش.

وهذا النهج إنعكاس لتطلعات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي أناطت بالمجلس المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وهي أن من اللازم أن تكون الإجراءات التي يتخذها المجلس سريعة وفعالة. كما أنها أيضا استجابة للدعوة إلى تعزيز أداء المجلس وشموله، وكفالة خضوعه للمساءلة أمام جميع أعضاء الأمم المتحدة، حيث أنه يتصرف بالنيابة عنها في أداء المهام المنوطة به.

ونحن نتطلع إلى الاستماع إلى مقترحات وتعليقات محددة خلال هذه المناقشة من عموم الأعضاء بشأن التدابير الإضافية التي يمكن أن يتخذها المجلس لتحسين أساليب عمله، ونأمل أن تُتابع تلك الأفكار أيضا في الفريق العامل غير الرسمي للفترة المتبقية من العام.

وغدا سيُنتخب خمسة أعضاء جدد في المجلس، ومن ثم تبدأ قريبا مشاورات بشأن توزيع مناصب الهيئات الفرعية ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وتنص المذكرة الرئاسية ٥٠٧ على إجراء عملية المشاورات غير الرسمية بشأن اختيار الرؤساء ”بصورة متوازنة وعلى نحو يتسم بالشفافية والكفاءة والشمول“ (S/2017/507، الفقرة ١١٣).

ونحن على ثقة من أن عملية المشاورات ستجرى بطريقة تتسق مع هذا الحكم، وأن النتيجة النهائية ستكون متفقة مع ضرورة تقاسم الأعباء، والمسؤولية الجماعية، والتوزيع العادل والمنصف للعمل بين جميع أعضاء المجلس، بما في ذلك الأعضاء الدائمون. إن الدعوة إلى تحقيق المزيد من المساواة في توزيع العمل ليست جديدة، وقد دأب الأعضاء وغير الأعضاء في مجلس الأمن على إثارتها باستمرار. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن مثل هذا التوزيع في العمل على قدم المساواة ليس مسألة تقاسم للأعباء بشكل منصف فحسب، بل إن له أيضا تأثير إيجابي على فعالية المجلس عموما.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشكر الكويت على عقد هذه الجلسة، وأؤكد مجددا التزام الأعضاء المنتخبين بتحسين أساليب عمل مجلس الأمن. واسترشادا بروح ميثاق الأمم المتحدة، الذي سنحتفل بالذكرى الخامسة والسبعين لصدوره، سنظل ملتزمين التزاما كاملا بتعزيز مجلس الأمن بوصفه هيئة تخدم أعضاء الأمم المتحدة كافة.

وبالنيابة عن أعضاء المجلس الأفريقيين الثلاثة، أود أيضا أن أبلغ المجلس بأن مجلس السلام والأمن قد علق فورا، مشاركة

جمهورية السودان في جميع أنشطة الاتحاد الأفريقي إلى أن يتم فعلا إنشاء السلطة الانتقالية التي تقودها القوى المدنية باعتبارها السبيل الوحيد لتمكين السودان من الخروج من الأزمة الحالية.

السيد كوهين (الولايات المتحدة): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، وأرحب بالوزراء المنضمين إلينا في هذه المناقشة المفتوحة.

وتعرب الولايات المتحدة عن تقديرها للكويت لرئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى خلال السنة الماضية. لقد شارك الفريق العامل غير الرسمي بقيادة السفير العتيبي في عدد من المناقشات التفاعلية التي تتناول عمل مجلس الأمن وفعاليته.

ويسرنا أن نشارك في هذه المناقشة السنوية بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. فهي توفر فرصة للتفكير في النجاحات والتحديات خلال السنة الماضية.

وفيما يتعلق بالمسألة المحددة المتعلقة بمذكرة الرئيس (S/2017/507، المرفق)، المعروفة باسم المذكرة ٥٠٧، وإجراءات مجلس الأمن، تود الولايات المتحدة مرة أخرى أن تعرب عن إشادتها بقيادة اليابان والسفير بيسهو في رئاسة مفاوضات الفريق العامل غير الرسمي بشأن تلك الوثيقة قبل عامين. ويسرنا أن الفريق العامل غير الرسمي قد اتخذ عددا من الأحكام المبتكرة والمفيدة لتحسين عمل المجلس.

وفي حين أننا نعتقد أن مناقشة اليوم ومهامنا في الأشهر المقبلة ينبغي أن تركز أساسا على تنفيذ المذكرة ٥٠٧ المنقحة، فإن الولايات المتحدة منفتحة على التغييرات التي من شأنها تحسين عمل المجلس، وسوف نواصل المشاركة بنشاط في العملية من أجل زيادة تحسين أساليب عمله. وسنواصل تقييم المقترحات الجديدة الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس من خلال العديد من المنظورات. وسوف نستفسر عما إذا كانت الفكرة الجديدة عملية وواقعية، وعما إذا كانت تعزز الكفاءة. كما سنستفسر عما إذا كانت الفكرة ترمي إلى المحافظة على المرونة وتفادي الجمود.

إن مشاورات المجلس غير الرسمية يمكن أن تشكل محافل هامة لتبادل الآراء، لكن المتكلمين في تلك المشاورات كثيرا ما يتلون ملاحظات سبق إعدادها. لقد شجع العديد من رؤساء المجلس الأخيرين زيادة التفاعل خلال المشاورات غير الرسمية، ونحن نثني على تلك الجهود. إننا نؤمن بقوة بأن المشاورات غير الرسمية ينبغي أن تظل كذلك – غير رسمية. لقد شهدنا الابتكار والتعاون بين الرئاسات المتعاقبة، وآخرها الفرنسية والألمانية. إن التعاضد الوثيق فيما بين رؤساء الشهر السابق والشهر الحالي، والشهر المقبل يعزز استمرارية وقيادة المجلس، ويجعلنا أقوى ككل.

ونحن نأخذ على محمل الجد حقيقة أن ميثاق الأمم المتحدة يعطي المجلس دور صون السلم والأمن الدوليين بالنيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة. وفي حين أن المجلس لا يزال سيد إجراءاته الداخلية، فإننا ندرك أن أعمالنا الإجرائية، فضلا عن أعمالنا الموضوعية هي في نهاية المطاف لصالح المجتمع الدولي الأوسع نطاقا.

ونشكر الكويت على توليها رئاسة هذه المناقشة المفتوحة اليوم، ونتطلع إلى مواصلة عملنا في الفريق العامل غير الرسمي.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، وعلى ما قمتم به من عمل خلال العام الماضي بصفتكم رئيسا للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

وأود أيضا أن أشكر السيدة كارين لاندغرين، المديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات، وعلى الجودة العالية للعمل الذي

أنجزته هي وفريقها، وكذلك السيد جيمس كوكاين – مدير مركز جامعة الأمم المتحدة لبحوث السياسات. إنني في غاية الامتنان لهما على وضوح وجودة مقترحاتهما، مما يشكل إسهاما مفيدا لتبادل وجهات نظرنا.

وأخيرا، أود أن أرحب بمشاركة عدد كبير من الدول الأعضاء في المناقشة بشأن هذا الموضوع، الذي تلتزم به فرنسا جدا، وهي التي نظمت أول مناقشة بشأنه في عام ١٩٩٤ (S/PV.3484). وأرحب بشكل خاص بوجود وزيري خارجية معنا اليوم.

إن هذه المناقشة المفتوحة، بالإضافة إلى المناقشة السنوية بشأن تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة، تعد لحظة هامة للتفكير في أساليب عملنا، التي نقوم بها مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي أوكلت إلى مجلسنا المسؤولية الرئيسية والبارزة عن صون السلم والأمن الدوليين. لقد استمعت بعناية إلى مداخلة زميلنا ممثل جنوب أفريقيا الذي تحدث بالنيابة عن الأعضاء غير الدائمين في المجلس. وأتفق عموما مع نهجه، ويهدف بياني إلى توضيح أن هذه المناقشة ينبغي ألا تتحول إلى حلبة صراع بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين في المجلس.

وفرنسا تشاطر تماما القلق بشأن الكفاءة والرغبة في إصلاح مجلس الأمن وأساليب عمله، الأمر الذي أعرب عنه ممثل جنوب أفريقيا. ولن أخوض في التفاصيل بشأن موقفنا، ولكن أود أن أشير إلى أن فرنسا ملتزمة جدا بإصلاح مجلس الأمن بغية توسيع نطاق عضويته، وبالتالي تعزيز شرعيته وفعاليته. وقد قدمت أيضا مقترحات بالاشتراك مع المكسيك من أجل التعليق الطوعي والجماعي لاستخدام حق النقض للأعضاء الدائمين في الحالات المنطوية على فظائع جماعية.

ونحن على أتم الاستعداد للعمل مع جميع أعضاء المجلس في المستقبل القريب لمواصلة واختتام الأعمال التي بدأتها الكويت لتكملة مذكرة الرئيس (S/2017/507 المرفق) المعروفة باسم المذكرة ٥٠٧، والتي أنشئت في الوثيقة (S/2006/507، المرفق) عام ٢٠٠٦، وقامت اليابان بمبادرة ممتازة لتنقيحها مرتين؛ في عام ٢٠١٠ (S/2010/507 المرفق)، وعام ٢٠١٧؛ وهو ما أود مرة أخرى أن أهنئ السفير الياباني عليه.

في ذلك المسعى، نسترشد بثلاثة مبادئ رئيسية وهي: الفعّالية والشفافية والشمولية. ومن المؤكد أن المقترحات المطروحة ستمكننا من إحراز تقدم في هذا الاتجاه، ولا سيما بتحسين إدماج الأعضاء الذين سننتخبهم يوم الجمعة، والبلدان المساهمة بقوات، والدول الأعضاء الأخرى. سنعمل مع جميع الأعضاء للتوصل إلى الحلول التوفيقية اللازمة.

غير أن العمل على جمع وتوضيح وتقنين الإجراءات والممارسات الجيدة يجب ألا يتم على حساب المرونة التي تظل ضمانا للفعالية والاستجابة، ولا سيما في مسائل الحرب والسلام، حيث الأرواح البشرية عرضة للخطر. وفي هذا الصدد، يجب الحفاظ تماما على مبدأ حرية أي دولة عضو في المجلس في تقديم نص في أي وقت وبشأن أي موضوع، لأن ذلك يكفل استجابة المجلس، وستسعى دائما الأغلبية من أعضائه للتوصل إلى توافق في الآراء. وأي تخصيص مسبق أو تلقائي للقائمين على الصياغة سيضر بفعالية المجلس. وبالمثل، فإن تخصيص رئاسة لجان الجزاءات للأعضاء غير الدائمين، بالإضافة إلى التمكين من التناوب المنتظم، أمر مفيد، ويهدف أساسا إلى تجنب الجمود المحتمل في حالات الصراع، وهي للأسف موجودة.

يجب علينا أيضا أن نكون حذرين من ألا ينسينا تركيز اهتمامنا على اعتماد أساليب عمل جديدة بأنه يجب علينا أولا أن ننفذ التوصيات المتفق عليها على النحو الواجب. وتسعى فرنسا بهمة إلى القيام بذلك مع جميع شركائها داخل المجلس وخارجه. وبالعمل مع زميلي الألمانيين – السيد هيوسغن والسيد شولز – اللذين اشكرهم بحرارة على إعطائي الوقت للكلام في هذه المناقشة، حاولنا أن نكون قدوة خلال رئاستنا المشتركة

للمجلس بعرض برامجنا ونتائج عملنا على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ وإشراك أصحاب المصلحة في المجتمع المدني، ولا سيما النساء، في اجتماعاتنا؛ وبذل قصارى جهدنا لإعداد بعثاتنا في مالي وبوركينا فاسو؛ وتشجيع المتكلمين وأعضاء المجلس على أن يكونوا أكثر إيجازا، ولكن بصفة خاصة أن يكونوا أكثر تركيزا وتفاعلا في بياناتهم.

إن فرنسا، بوصفها من القائمين بالصياغة في عدة مسائل، وهي مسؤولية نأخذها على محمل الجد، كفلت دائما مشاركة الدول المضيفة والبلدان المساهمة بقوات، وكذلك رئيس التشكيلة القُطرية للجنة بناء السلام، كلما كان ذلك مناسبا، كما فعلنا مع المغرب في حالة جمهورية أفريقيا الوسطى، ويسرنا دائما عقد اجتماعات غير رسمية مع الدول الأعضاء لتعزيز تحليلنا المشترك للقضايا. ولدى إجراء مناقشات بشأن النصوص، نحاول دائما أن نعطي الجميع وقتا كافيا للتفاوض وأن نجد الحلول التوفيقية اللازمة لضمان اعتماد المجلس لهذه النصوص التي ما فتئت تحظى بالإجماع تقريبا.

أخيرا، بالإضافة إلى أساليب عملنا الحالية والمقبلة، يجب أن تتمثل أولويتنا في ضمان فعالية عمل المجلس في ممارستنا اليومية. ولذلك نشجع بقوة تعاون المجلس مع المنظمات الإقليمية، ودعونا إلى عقد اجتماعات مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وهذا الشهر، وللمرة الأولى، دعونا إلى عقد اجتماع مع جامعة الدول العربية.

نؤيد أيضا تنظيم حوارات تفاعلية أو عقد جلسات بصيغة آريا، تسهم إسهاما كبيرا في اطلاع المجلس على المسائل الهامة والإعداد للعمل المتعلق بالنصوص المقبلة. ويلزم بذل مزيد من الجهود لتبسيط برنامج العمل المتزايد باستمرار من أجل تحرير الوقت اللازم للاستجابة للأزمات، والتفكير الاستراتيجي، والحوار الموضوعي. ويجب أن نكون قادرين على العمل بصورة جماعية للتخلص من النظام الآلي في العمل، للسعي بحسن نية إلى تلمس نقاط الالتقاء الضرورية لأي اتفاق. فهذا هو جوهر مسؤولياتنا.

مع ذلك، يجب أن نتجنب الإفراط في الجلسات العلنية على حساب العمل المتعلق بقرارات المجلس. بعد خمس سنوات من العمل في المجلس، يؤسفني أن أقول بأننا ننفق أكثر فأكثر من الوقت في قاعة المجلس لعرض مواقفنا، بينما نخصص قدرا ضئيلا من الوقت للعمل في غرفة المشاورات، للبت في العمل بصورة مشتركة. وبطبيعة الحال، فإن الجلسات العامة هامة جدا ولها ميزة الشفافية، ولكنها تميل إلى استقطاب المواقف على حساب توافق الآراء الذي نسعى إليه من أجل اتخاذ قرارات فعّالة والاستفادة من تأثيرنا فيها. لذلك يجب أن نسعى معا إلى تحقيق التوازن الصحيح.

إن الاتجاه الممتد على مدى خمس سنوات واضح تماما. إذ أننا نقضي الآن ثلاثة أضعاف الوقت في الجلسات العامة، أي أكثر مما نقضيه من وقت في المشاورات، بينما نتفاوض ونعتمد عددا أقل من النصوص – حتى وأن لم يكن بنفس الدرجة. ومما يؤسف له أن هذا الاتجاه يتزايد بسبب الاستقطاب الجيوسياسي الحالي وتضاؤل الثقة في الأسلوب المتعدد الأطراف، وينبغي أن يكون ذلك مدعاة للتأمل المشترك. بيد أنني واثق، بطبيعة الحال ومقتنع، بأن هذه المناقشة وتصميمنا الجماعي سيمكناننا من أن نتضافر معا حتى يتمكن المجلس، في خضم الأزمات والتهديدات المتزايدة، من إعطاء الأولوية لمهمته المتمثلة في منع نشوب الصراعات وحلها. ويمكن للمجلس أن يعوّل على التصميم الحازم لفرنسا في هذا الصدد.

السيد الين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب كثيرا بالفرصة السانحة لمناقشة أساليب العمل اليوم. وهو موضوع مهم ويؤثر على قدرة المجلس على الوفاء بمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة بوصفه جهازا فعالا وكفئا وشفافا.

كذلك أشكركم، يا سيادة الرئيس، على رئاستكم للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

أود أيضا أن أبرز التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، ولا سيما استئناف التفاوض في عام ٢٠١٧ بشأن مذكرة الرئيس (S/2017/507، المرفق)، المعروفة باسم المذكرة ٥٠٧، والتي قام السفير الياباني بدور قيادي فيها، وها أنا أراه في القاعة اليوم. كانت تلك خطوة هامة، إذ أن المذكرة ٥٠٧ تمثل سجلا لتطور ممارسات المجلس، ووثيقة تطلعية تبين الطموح الجماعي للمجلس في الكيفية التي ينبغي له فيها إدارة دفة عمله.

ما زلنا بعيدين عن ذلك الطموح، بما في ذلك المسائل المهمة مثل التقيد بالوقت والتفاعل. اتفق مع زميلي الأمريكي والفرنسي على ضرورة زيادة التفاعل في المشاورات وإقامة التوازن الصحيح بين الجلسات العامة والخاصة.

في المذكرة ٥٠٧، تم التوصل إلى توازن مهم بين المرونة والحاجة إلى ضمان وضوح وشفافية أساليب عمل المجلس. فالمرونة ما برحت إحدى السمات المميزة لممارسات عمل المجلس طوال عقود عديدة، وما زالت تشكل أولوية بالنسبة للمملكة المتحدة عند نظرها في أي اقتراح لتعديل أساليب العمل.

لقد أضحى المجلس منهمكا بالعمل أكثر من أي وقت مضى؛ وعدد الجلسات يتزايد زيادة كبيرة. وزيادة حجم العمل لا تعني بالضرورة أنها تُترجم إلى إجراءات فعّالة على أرض الواقع. واتباع أساليب عمل أكثر فعالية في حد ذاتها لا تؤدي إلى تحقيق ذلك، ولكنها يمكن أن تسهم في ذلك. فمنذ المناقشة المفتوحة التي جرت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (S/PV.8173)، ركّزت المملكة المتحدة جهودها على مجالين رئيسيين واتخذت عددا من الإجراءات.

في ما يتعلق بالجلسات، نعتقد أنه يتعين على المجلس أن يكرس وقته لمناقشة القضايا الصحيحة. أننا نقضي الكثير من وقتنا في نزاعات الأمس. في ذلك السياق، يسرنا أن المجلس تمكن في نهاية العام الماضي من الاتفاق على تقليص تواتر الجلسات المتعلقة بكوسوفو.

من المهم أيضا أن نستجيب لدعوة الأمين العام إلى زيادة الدبلوماسية لدعم منع نشوب الصراعات. ويتعين على المجلس أن يتحمل مسؤولياته بموجب المادة ٣٤ من الميثاق. وفي كثير من الأحيان، رأينا أعضاء المجلس يعرقلون أو يحاولون عرقلة المناقشات المتصلة بالحالات التي قد تعرض للخطر صون السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، استهلت المملكة المتحدة مؤخرا مناقشة غير رسمية شهرية على مستوى الممثلين الدائمين للتشجيع على التبادل الصريح للأفكار بين السفراء بشأن الحالة المتعلق بالعوامل التي تتهدد السلم والأمن. وهذا تطور إيجابي، ولكني أود أن أشدد على أنه ليس بديلا عن نظر المجلس على نحو مناسب في القضايا، خاصة لأسباب منها الشفافية. اتفق مع ما قالته السيدة لاندغرين عن أهمية بعثات مجلس الأمن المدروسة بشكل جيد والتي تتماشى على نحو سليم مع أنشطة الهيئات الأخرى، وتكفل التركيز على منع نشوب الصراعات أيضا. وبالنظر إلى التعليقات التي قدمتها بشأن تكلفة هذه البعثات، أعتقد أنه ينبغي لنا أن نعيد النظر في إمكانية الاستفادة من البعثات المصغرة.

وفيما يتعلق بالوثائق، فإنها الطريقة الرئيسية التي يمارس من خلالها مجلس الأمن سلطته. ولكي يكون للمجلس تأثير على أرض الواقع، ينبغي أن تكون وثائقه موجزة وأن يستخدم فيها لغة واضحة وصريحة. ولم يكن الحال كذلك دائما. ولو أردت أن أقرأ قرارا من قرارات العام الماضي بشأن الصومال، وهو القرار ٢٤٣١ (٢٠١٨)، فسيستغرق الأمر أكثر من ٤٥ دقيقة. وفي الأسبوع الماضي، اتخذنا جماعيا القرار ٢٤٧٢ (٢٠١٩) بشأن الصومال، والذي اختصر الطول من ١٢صفحة إلى سبع صفحات. والمملكة المتحدة ملتزمة بمواصلة جهودها في هذا المجال، تماشيا مع التزاماتنا بتحسين الولايات في إطار مبادرة الأمين العام ”العمل من أجل حفظ السلام“.

أود أن أتناول بعض المسائل التي أثارها زميلي، ممثل جنوب أفريقيا، في بيانه. فيما يتعلق بالصياغة، فقد شهدنا في السنوات الأخيرة تزايدا في المرونة في ذلك المجال ومجموعة متنوعة من تشكيلات القائمين على الصياغة. وتتشاطر المملكة المتحدة، من جانبها، الصياغة مع ألمانيا بشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبشأن الجزاءات المفروضة على ليبيا. ونعمل حاليا مع بولندا في إعداد مشروع قرار بشأن أوجه الإعاقة والنزاع. ونعتقد أن أحد المبادئ المهمة هو الإبقاء على ممارسة الصياغة غير رسمية، ونؤمن بمبدأ أن كل عضو من أعضاء المجلس له حق متساو في الصياغة بشأن أي مسألة.

ولكن أود أيضا أن أشدد على أهمية الطريقة التي يضطلع بها القائمون على صياغة النصوص بمسؤولياتهم، ولا سيما التزامهم بإجراء مفاوضات بطريقة شاملة للجميع. والمملكة المتحدة ملتزمة بالتشاور الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة خلال عمليات التفاوض. ونحن نتشاور مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ورؤساء لجان الجزاءات وبلدان المنطقة ورؤساء التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام، ونفعل ذلك بشكل روتيني بشأن كل مشروع قرار نكون القائمين على صياغته. وعندما تولينا رئاسة المجلس آخر مرة في شهر آب/أغسطس، تأكدنا من أننا التواصل مع الممثلين الدائمين لكل بلد كان اسمه مدرجا في جدول أعمال المجلس خلال ذلك الشهر أو كان متأثرا بجدول الأعمال بشكل مباشر.

إن الهيئات الفرعية للمجلس، بما في ذلك، كما قال السيد كوكين، لجان الجزاءات التابعة له، عنصر حيوي في عملنا، وأود أن أثني على رؤسائها وأن أشيد بالعمل الذي يقومون به. ونؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز أساليب عملها. فكل هيئة فرعية مختلفة عن غيرها. وبالتالي، من الصواب أن ننظر في أساليب عملها في المقام الأول على أساس كل حالة على حدة، ولكن هناك أيضا مسائل شاملة، بما في ذلك، بطبيعة الحال، ما يتعلق بمراعاة الإجراءات القانونية الواجبة. وبالتأكيد، أوافق على الدور الحيوي الذي تؤديه الجزاءات المحددة الأهداف في إنفاذ قرارات المجلس، وعلى أهمية قدرتنا كمجلس على ضمان أن تكون أنظمة الجزاءات تلك قوية. ولا تزال تسعدنا مناقشة هذه المسائل بمزيد من التفصيل مع زملائنا في المجلس. وفيما يتعلق بموضوع توزيع مناصب رؤساء اللجان، فقد ترأست المملكة المتحدة هيئات فرعية في الماضي، وليس لدينا أي اعتراض من حيث المبدأ على القيام بذلك مرة أخرى. وينبغي لهذه القرارات أن تكون نتيجة مفاوضات سنوية بين الأعضاء الحاليين والأعضاء الجدد في المجلس، وقد كان هذه الأمر قائما دائما على توافق الآراء.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لتأكيد دعمنا لمدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، التي تطلب إلى الدول الأعضاء الامتناع عن التصويت معارضين لإجراءات المجلس ذات المصداقية التي تهدف إلى وقف الفظائع الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وبطبيعة الحال، إلى إصلاح مجلس الأمن عموما.

أخيرا، أرحب بالمعلومات التي تشاطرها ممثل جنوب أفريقيا بشأن قرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تعليق عضوية السودان في أعقاب أعمال العنف والقتل على يد السلطات العسكرية هناك، وهي أمر غير مقبول ويجب أن ندينها جميعا. وتؤيد المملكة المتحدة قرار الاتحاد الأفريقي والقيادة التي يظهرها في السعي لتمكين الانتقال إلى حكومة يقودها المدنيون في السودان. وندعو جميع أعضاء المجلس إلى تأييده في هذا الصدد.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود في البداية أن أعرب عن امتناننا للسيدة كارين لاندغرين والسيد جيمس كوكين على إحاطتيهما الإعلاميتين التفصيليتين. ونود أيضا أن نشكر وفد الكويت على تنظيم جلسة اليوم. ما فتئ مجلس الأمن يناقش أساليب عمله بشكل مفتوح وبمشاركة

طائفة واسعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لعدد من السنين الآن. ونحن نعتبر هذه ممارسة مفيدة لأن الاستعراضات الدورية لأدواتنا القائمة تمكننا من تحديد ما هو المطلوب لتحسينها أكثر.

ومن المهم أن جلسة اليوم يترأسها الوفد الذي يرأس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ونحن على ثقة بأن هذه المناقشة، فضلا عن التقييم الخارجي للحالة الراهنة، ستسهم إسهاما كبيرا في أنشطة الفريق العامل وستساعد على إثرائه بأفكار جديدة. وهذا بطبيعة الحال على أساس الفهم بأن أساليب عمل المجلس نفسها، وأي تدابير تُتَخذ لتعديلها، هي من مسؤولية أعضاء المجلس. فمسألة أساليب عمل مجلس الأمن مسألة حساسة للغاية. ونعتقد أنه ينبغي لأي تغييرات في هذا المجال أن تركز على زيادة فعالية المجلس وكفاءته في تنفيذ مهمته الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين. واستخدام خطاب شعبوي إزاء هذا الأمر، بما في ذلك في سياق الدعوات الكثيرة جدا لزيادة شفافية عمل مجلس الأمن، لا يساعد على تحقيق نتائج، بل إنه غالبا ما يحدث ضررا بالفعل.

ونرحب بالجهود التي يبذلها وفد الكويت لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن، وقد أحطنا علما باعتزامه إدخال تغييرات على المذكرة المنقحة من الرئيس (S/2017/507)، وهي مذكرة مهمة بوصفها تمثل خلاصة لممارسات عمل المجلس ويستخدمها الأعضاء غير الدائمين بصورة نشطة باعتبارها مصدرا هاما. ومن جانبنا، فإننا على استعداد لتقديم كل مساعدة للوفد الكويتي في هذا العمل الشاق الذي يجب القيام به بتمعن وبدقة ودون تسرع لا مبرر له. ونحن نعمل على افتراض أنه من الضروري أن تكون نقطة البداية لجهودنا هي أهمية ضمان وحدة أعضاء المجلس بشأن أكبر عدد ممكن من المسائل. ونحيط علما بالاهتمام النشط من جانب الأعضاء غير الدائمين بالجوانب الإجرائية لعمل المجلس، الأمر الذي ينبغي أن يساعد، بلا شك، في جهودنا الجماعية الرامية إلى تحسين أفضل ممارساتنا.

ونود أن نستمر في توجيه الانتباه إلى عبء العمل المرهق المتعلق بالوثائق الذي يضطلع به مجلس الأمن. فمجلس الأمن يصدر عدة مئات من الوثائق سنويا، وينبغي الاعتراف بأن لبعضها قيمة مضافة مشكوكا فيها وبأن النزوع المفرط للتدخل في كل كبيرة وصغيرة فيما يتعلق بالقرارات ليس مفيدا أيضا. ونعتقد أنه ينبغي لمُخرجات المجلس النهائية أن تكون موجزة وواضحة وسهلة الفهم وأن تكون، في المقام الأول، ذات منحى عملي، وهو مجال أؤيد فيه زميلي البريطاني.

إننا نتبع نهجا حذرا للغاية تجاه النظر في المسائل المواضيعية في المجلس، وخاصة تلك التي تندرج بموجب ميثاق الأمم المتحدة في نطاق اختصاص الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو أي هيئات أخرى في المنظمة، إذ أن ذلك ينتهك التقسيم القائم للعمل ويصرف انتباه المجلس عن عمله بشأن مهامه ذات الأولوية التي يمكنه بل يجب عليه اتخاذ قرارات ملموسة بشأنها.

ونؤيد فكرة أهمية توسيع نطاق تنسيق مجلس الأمن مع طائفة واسعة من الدول الأعضاء ومع الجهات التي يمكن أن تزوده بالمعلومات المهمة اللازمة لصنع القرارات. وفي جعبة المجلس الآليات المناسبة لذلك الأمر، بما في جلسات التحاور والاجتماعات غير الرسمية بصيغة آريا. ومع ذلك، فإنها ليست جلسات رسمية للمجلس، ونعتقد أنه ينبغي ألا تُستخدم هذه الصيغ إلا لزيادة وعي أعضاء المجلس بالمسائل المدرجة في جدول أعماله. ومن غير المقبول أن تُستخدم تلك المنصات لأغراض الدعاية أو لتطبيق النُهُج الأحادية المثيرة للجدل التي تتبعها فرادى الوفود. وأود أن أشير إلى أن الميزانية العادية للمنظمة تغطي تكاليف استخدام مباني مقر الأمم المتحدة وخدمات المؤتمرات فيها، وفي بعض الحالات، المترجمون التحريريون لهذه الأحداث.

وتستحق مقترحات الرئاسة الكويتية الداعية إلى مواصلة تحديث عمل المجلس وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه، من خلال المساواة في توزيع المسؤوليات عن الإشراف بشكل غير رسمي على ملفات معينة، اهتماما خاصا. وينبغي ألا يعتبر فرادى أعضاء المجلس بعض البلدان وحتى بعض المناطق إقطاعيات خاصة بهم أو أن يقوموا بدور المرشد حينما يتعلق الأمر بمسائل معينة. ويجب علينا أن نوسع دائرة القائمين على الصياغة، ولا سيما لصالح الأعضاء غير الدائمين.

ونعارض أيضا بشدة الممارسة المتمثلة في العمل وفقا لمواعيد نهائية مصطنعة. وليس سرا أن تواريخ اتخاذ غالبية قرارات مجلس الأمن عادة ما تكون معروفة خلال مرحلة الاتفاق على برنامج العمل الشهري. ومع ذلك، فإننا نتلقى العديد من مشاريع النصوص في مواعيد متأخرة على نحو مفرط، مما لا يتيح لنا الحصول على تقييمات خبراء شتّى، ناهيك عن إجراء مشاورات شاملة. ويتولد لدينا أحيانا انطباع بأن القائمين بالصياغة يتعمّدون ذلك، على افتراض أن تعجّلهم سيحول ببساطة دون انتباه زملائهم إلى النقاط الإشكالية. وتتغير صياغة مشاريع قرارات مجلس الأمن في بعض الأحيان قبل دقائق من إجراء التصويت، مما يترك بحوزتنا وثائق غير مكتملة لا تراعي شواغل أعضاء المجلس. وجميع هذه المسائل، في رأينا، غير مقبولة وسنكافح هذه الحيل التكتيكية. ولا نستبعد احتمال أننا ربما سنكون مجبرين في نهاية المطاف على تقييم فعالية عمل القائمين بالصياغة على أساس هذه المعايير.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطتين الإعلاميتين المقدّمتين من السيدة كارين لاندغرين، المديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، والسيد جيمس كوكين، مدير مركز بحوث السياسات في جامعة الأمم المتحدة.

يتحمل مجلس الأمن واجباً مقدّساً يتمثل في العمل على صون السلام والأمن الدوليين. ويتحمل جميع أعضاء المجلس مسؤولية مشتركة عن تحسين أساليب عمله وكفاءته وتلبية تطلعات عموم أعضاء الأمم المتحدة. ويبذل الفريق العامل غير الرسمي التابع للمجلس المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى جهوداً مجديةً وقد حقق قدرا كبيرا من التقدم الممتاز لبلوغ هذه الغاية. وتشيد الصين بالكويت، بصفتها رئيس الفريق العامل غير الرسمي، على تيسير تحديث المذكرة المقدمة من رئيس مجلس الأمن (S/2017/507). والصين ملتزمة بشدة بتحسين أساليب عمل المجلس وتعزيز سلطته وفعاليته كي يتمكن من الاضطلاع على نحو أفضل بالمهام الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أشاطركم الملاحظات التالية:

أولا، ينبغي للمجلس أن يركز على أولوياته وأن يضطلع بمهامه بما يتفق تماما مع ولايته. وهذا يعني التركيز على المسائل الرئيسية شديدة الإلحاح التي تهدد السلام والأمن الدوليين، بدلا من التدخل في السياقات المحلية التي لا تمثل تهديدا كهذا. وخلال السنوات الأخيرة، لاحظنا زيادة في عدد البنود الشاملة المدرجة على جدول أعمال المجلس، التي يتجاوز بعضها ولاياته، ويجب على المجلس أن يأخذ الشواغل التي تعرب عنها الدول الأعضاء إزاء هذا الشأن مأخذ الجد.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يسعى جاهداً إلى تحقيق توافق في الآراء على أوسع قدر ممكن من خلال إجراء مشاورات متعمقة. ويتطلب هذا الأمر أن نحافظ على وحدة المجلس فيما نجري بسعة صدر مشاورات تقوم على الإنصاف. وعلى أعضاء المجلس أن يكثفوا اتصالاتهم وتعاونهم بغية مراعاة شواغل جميع الأطراف على أكمل وجه، وألاّ يدّخروا جهدا في التوصل إلى قرارات تقوم على توافق في الآراء. ويجب تثبيط أي محاولة للتعجيل باعتماد مشاريع النصوص رغم الخلافات الشديدة في الرأي، وذلك بهدف تعزيز حُجية الإجراءات التي يتخذها المجلس وفعاليتها.

ثالثا، ينبغي للمجلس أن يحسن أساليب عمله باستمرار حتى يضمن أن يكون له أثر حقيقي. وما فتئنا ندعم المجلس منذ أمد بعيد في إطار جهوده الرامية إلى تكثيف الاتصالات مع جميع الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة. وتدعو الصين إلى إتاحة إمكانية الوصول بقدر أكبر للأعضاء غير الدائمين المنتخبين حديثا حتى يسهل عليهم أداء مهامهم الجديدة. وينبغي تخصيص مهام القائمين على الصياغة، وفقا لمبدأ الإنصاف بحيث تُتاح لكل عضو من الأعضاء الفرصة للإسهام في حل القضايا الساخنة.

لطالما أيدت الصين باستمرار الجهود التي يبذلها المجلس لتحسين أساليب عمله وكفاءته. ونحن نؤيده في تعزيز تفاعله مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الأخرى حتى يكون عمله أكثر شفافية. وقد حرص الوفد الصيني، خلال رئاسته للمجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، على توجيه رسائل تذكيرية إلى أعضاء المجلس ومقدمي الإحاطات الإعلامية مسبقا لضمان بدء الجلسات في مواعيدها وتركيزها على المسائل ذات الأولوية. وكنا نشجع على الإدلاء ببيانات قصيرة وموجزة، فأرسينا بذلك ثقافة جلسات فعّالة وموجهة نحو تحقيق نتائج. كما حرصنا على تحسين تفاعلنا مع رئيسي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والصحافة وغيرهم، وهي خطوة لقيت استقبالاً حسناً منهم جميعا.

إن تحسين أساليب عمل المجلس عمليةٌ طويلة الأجل. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الأطراف المعنية حتى يتسنى للمجلس إنجاز مهمته على وجه أفضل، وفقاً للمهمة الموكلة إليه من عموم الدول الأعضاء.

الرئيس: أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أبدأ بالإعراب عن خالص تقديري لجميع الدول الأعضاء التي ستشارك في المناقشة المفتوحة اليوم، وأرحب بوزير خارجية رومانيا ونائب وزير خارجية إستونيا. كما أرحب بالسيدة كارين لاندغرين، والسيد جيمس كوكين وأشكرهما على إحاطتيهما القيمتين.

وأؤكد دعمنا الكامل للكلمة التي ألقاها ممثل جنوب أفريقيا نيابة عن الأعضاء العشرة المنتخبين، لذلك لن أتطرق أو أكرر النقاط التي تضمنتها كلمته.

لقد مرّ عام ونصف منذ تولي دولة الكويت رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. واستمعنا إلى العديد من المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء خلال المناقشة المفتوحة الأولى (S/PV.8175)، التي عقدناها خلال رئاستنا للمجلس في شهر شباط/فبراير ٢٠١٨، والتي تهدف إلى تحسين كفاءة وشفافية عمل المجلس. وخلال تلك الفترة، عقد الفريق العامل ١٥ اجتماعاً رسميا وغير رسمي، تمّ خلالها مناقشة عدد من القضايا والمسائل المتعلقة بأساليب عمل المجلس، بما في ذلك العديد من المقترحات التي طرحتها الدول الأعضاء خلال المناقشة المفتوحة الأولى والتي تهدف إلى تحسين التقاسم العادل للأعباء في سياق مسؤوليات القائمين على الصياغة ورئاسة الهيئات الفرعية التابعة للمجلس والإجراءات القانونية الواجبة وجلسات الاختتام التي تعقد في نهاية الشهر والبعثات الزائرة وبرنامج عمل مجلس الأمن والتحضيرات للأعضاء المنتخبين حديثاً.

وتحمل المقترحات المقدمة المذكورة أهمية كبيرة لأعضاء الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نعرب عن أملنا في أن يتم التوصل إلى اتفاق بين أعضاء المجلس بشأن مشاريع المذكرات المطروحة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص امتناني لجميع أعضاء المجلس على تعاونهم ومشاركتهم الفعالة في عملية المفاوضات. وفي هذا الصدد، لا بد أن أعرب عن تقديري العميق للعديد من الدول الأعضاء خارج المجلس التي ساندت جهود الفريق العامل منذ تولينا رئاسته، وخاصة الدول الأعضاء غير الدائمين السابقين، وكذلك المجموعات المهتمة بأساليب عمل المجلس وعلى رأسها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية.

يُعدّ تطوير وتحسين أساليب عمل مجلس الأمن عاملاً حاسماً في قدرته على الاضطلاع بمسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين. وخلال الأعوام الـ ٢٥ الماضية، طرأ كثير من التحسن على إجراءات وطرق وأساليب عمله، وخصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة. فالتواصل بين المجلس والدول غير الأعضاء والتواصل بين المجلس وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، كالجمعية العامة، وانسياب المعلومات من وإلى المجلس والزيادة الملحوظة في عقد الجلسات الرسمية والجلسات المواضيعية وغيرها من الجلسات، والاجتماعات التي تشارك فيها المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وتوفير مخرجات المجلس قبل اعتمادها للدول غير الأعضاء، هي تحسينات لا يمكن تجاهلها أو التقليل من شأنها وتُحسب لمجلس الأمن، وخصوصاً للدول غير دائمة العضوية، والمبادرات الأخرى التي أطلقها عدد من المجموعات والدول في إطار المفاوضات الحكومية الدولية المعنية بإصلاح مجلس الأمن.

وأود أن أنوه إلى أن دولة الكويت تُعتبر من ضمن الدول الموقعة على مدونة قواعد السلوك التي أطلقتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية والتي تتعهد فيها الدول الأعضاء في مجلس الأمن بعدم الاعتراض على مشاريع القرارات التي تتصدى للجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب، بالإضافة إلى المبادرة الفرنسية المكسيكية التي تطالب بالامتناع بشكل طوعي عن استخدام حق الفيتو في الجرائم ضد الإنسانية.

ونأمل بأن يتم التوصل إلى اتفاق يتم خلاله الامتناع عن استخدام حق النقض في المسائل الإنسانية، مثل السماح بوصول المساعدات الإنسانية العاجلة لمحتاجيها من المدنيين والإجلاء الطبي وفرض الهدنة الإنسانية.

ورغم أهمية التحسينات الأخيرة في إضفاء الشفافية على عمل مجلس الأمن، فإننا نرى أنها غير كافية. ولا يزال هناك مجال للمزيد من التحسينات التي من شأنها تعزيز دور المجلس في القيام بمهامه ومسؤولياته التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأود تذكير جميع المتكلمين بأن البيانات المدلى بها ينبغي ألا تتجاوز مدتها أربع دقائق كحد أقصى، وذلك حتى يتسنى للمجلس أن ينجز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة موجزة من البيان عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن إلى معالي السيد تيودور ميليسكانو، وزير خارجية رومانيا.

السيد تيودور ميليسكانو (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، في البداية، أن أعرب عن تقديرنا للرئاسة الكويتية على عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، وكذلك إلى السيدة كارين لاندغرين، المديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، والسيد جيمس كوكين، مدير مركز جامعة الأمم المتحدة لبحوث السياسات، على عرضيهما وإحاطتيهما الإعلاميتين الممتازين.

وأود أن أشكركم شخصيا، سيدي الرئيس، بصفتكم رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، على إسهامكم المستمر في تطوير أساليب عمل مجلس الأمن وتحسينها.

تتناول رومانيا هذه المناقشة من منطلق كونها مؤيدا قويا لتعددية الأطراف. ونرى أن هناك صلة وثيقة بين مناقشة أساليب عمل المجلس وتعزيز تعددية الأطراف. وبصفة رومانيا بلدا كان له شرف الخدمة في مجلس الأمن من قبل ومرشحا لإعادة الانتخاب غدا لفترة الولاية ٢٠٢٠-٢٠٢١، فقد عملت على تعزيز قدرة مجلس الأمن على زيادة فعاليته في تنفيذ ولايته.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث حالات فعلت رومانيا فيها ذلك.

أولا، أيدنا خلال فترة ولايتنا الأخيرة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٥ القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) – وهو أول قرار للأمم المتحدة بشأن التعاون مع المنظمات الإقليمية – وقد اعتمده مجلس الأمن في ظل رئاسة رومانيا للمجلس. وفي ذلك السياق، نكرر دعمنا القوي للممارسة المنتظمة للمجلس المتمثلة في عقد جلسات لتقديم الإحاطات الإعلامية إلى مختلف المنظمات والآليات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي أو الاتحاد الأفريقي.

ثانيا، أسهمت رومانيا إسهاما كبيرا في تعزيز التعاون مع الهيئات غير التابعة للمجلس، ولا سيما مع لجنة بناء السلام. وقد طالب عدد كبير من الوفود بتوثيق التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. ونحن فخورون بأن نقول إنه خلال رئاستنا للجنة بناء السلام، أضفي الطابع المؤسسي على ممارسة عقد مشاورات منتظمة داخل مجلس الأمن.

وأخيرا وليس آخرا، أسهمت رومانيا رسميا في تعزيز المناقشات المتعلقة بأساليب عمل المجلس في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، عندما شارك ممثل رومانيا الدائم زميله التونسي في رئاسة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه ومسائل أخرى متصلة بمجلس الأمن.

ونشيد بالتقدم الذي أحرز في السنوات القليلة الماضية في تكييف أساليب العمل للتصدي للتحديات الأمنية الناشئة. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا دعمنا للاستكمال المنتظم لمذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2017/507، المرفق)، المعروفة باسم المذكرة ٥٠٧، وسنواصل دعم أحكامها ودعوة أعضاء المجلس المنتخبين حديثا إلى مراقبة اجتماعات المجلس، ربما قبل ثلاثة أشهر من بدء فترة عضويتهم في المجلس.

وأود أن أشير أيضا إلى الدور الأساسي الذي يؤديه الأعضاء الـ ١٠ غير الدائمين في تحسين سير عمل المجلس. وترحب رومانيا بوحدة الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن بشأن تلك المسألة، وهو مثال على العمل النشط في المجلس. وإذا انتخبنا غدا عضوا غير دائم في المجلس، سوف نعمل جاهدين للحفاظ على زخم ذلك التعاون.

ولكن هناك المزيد مما يمكن عمله بشأن مواضيع معينة. فعلى سبيل المثال، نود الحصول على مزيد من الوقت للاستماع إلى أشخاص من الميدان، ولا سيما من ممثلي المجتمع المدني أو ممثلي السكان المتضررين، مثل النساء والشباب المتضررين من النزاعات.

وفي عالم دائم التغير وفي مواجهة التهديدات والتحديات الأمنية الناشئة، يتعين على المجلس أن يتمتع بالقدرة على التكيف مع تلك التغيرات. ونؤكد مجددا اقتناعنا القوي بأن عقد هذه المناقشات، وتحسين الشفافية والمساءلة والكفاءة والقدرة على التنبؤ لدى المجلس، يشكّل بلا شك أحد السبل الرئيسية للقيام بذلك.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن إلى ممثل إستونيا.

السيد تيسالو (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب كثيرا بمناقشة اليوم، ونشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

تؤيد إستونيا، بوصفها عضوا في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

لا يمكن لإستونيا بعد التكلم مباشرة عن العمل اليومي لمجلس الأمن بما أننا لم نخدم كأحد أعضائه أبدا، ولكننا نؤمن حقا بالأثر الإيجابي للعمليات المفتوحة والشاملة للجميع. ولذلك، قدمت إستونيا ترشيحها في عام ٢٠٠٥ لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. وستجرى الانتخابات لتلك الفترة غدا، ونحن نأمل حقا أن تجدنا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جديرين بهذا المنصب.

وبوصف إستونيا عضوا في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، فإنها تناصر تحقيق قدر أكبر من المساءلة والاتساق والشفافية في أنشطة المجلس من خلال زيادة الشمول والإجراءات المحددة الهدف. ونرى أن تمتع العملية بالانفتاح والشمول سيكون له أثر إيجابي على عملية صنع القرار في المجلس. ومن خلال الشفافية، سنحقق نتائج أفضل في صون السلام والحفاظ عليه.

إن مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2017/507، المرفق)، المعروفة باسم المذكرة ٥٠٧، وثيقة قيمة تجمع العديد من أساليب عمل المجلس الحالية وتساعدنا على مواصلة المناقشات بشأن كيفية زيادة تعزيز عملية صنع القرار في المجلس. ومع ذلك، إذا أردنا أن نُحقق أثرا حقيقيا في تحقيق قدر أكبر من الفعالية في عمل المجلس، فنحن بحاجة إلى التركيز على تنفيذ المذكرة ٥٠٧ وغيرها من المذكرات الرئاسية.

وستزيد فعالية قرارات المجلس إلى أقصى حد إذا شاركت جميع الدول الأعضاء، بمن في ذلك الأعضاء غير الدائمين، مشاركة تامة منذ البداية وبطريقة منسقة وشاملة للجميع. وندرك تماما أن هناك مناقشات وحالات ينبغي التعامل معها خلف الأبواب المغلقة، ولكننا نشجع أعضاء المجلس على عقد اجتماعات مفتوحة كلما أمكن ذلك، والسعي إلى التفاعل مع عموم الأعضاء والأجهزة الأخرى، فضلا عن المجتمع المدني. ومن المهم أن يجري شرح القرارات التي تُتخذ في المجلس لعموم الأعضاء بطريقة شفافة.

وينبغي أن تدعم أساليب العمل وتعزز قدرة مجلس الأمن على منع نشوب النزاعات. ويشمل ذلك تعزيز وعي المجلس بالأوضاع السائدة. وفي هذا الصدد، يمكن للأمانة العامة أن تؤدي دورا هاما في توفير المعلومات وإبراز التطورات التي قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار. ولذلك، من الضروري مواصلة المناقشات بشأن هذه المسائل مع البلدان، وكذلك مع المنظمات الإقليمية، كما هو وارد في المادة ٣١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤيد إستونيا تماما، بصفتها عضوا في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب، التي تدعو الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إلى الالتزام طوعا وبشكل جماعي بعدم استخدام حق النقض لعرقلة عمل المجلس الرامي إلى منع أو إنهاء الحالات التي تنطوي على فظائع جماعية.

في الختام، تشيد إستونيا بعمل الكويت في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. إن ثمة مصلحة لنا في أن تعزز أساليب العمل جهودنا للوفاء بالتزام مجلس الأمن بصون السلم والأمن الدوليين. وستدعم إستونيا الدعوات مستقبلا إلى تحقيق قدر أكبر من التعاطف والمساواة والكفاءة في أساليب عمل المجلس.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي، على توليكم الرئاسة، وأشكركم على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. ونقدر الدور الهام الذي تؤديه الكويت فيما يتعلق بمسألة أساليب عمل المجلس، لا سيما من خلال توجيه الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

وكذلك أشكر مقدمي الإحاطتين على ملاحظاتهما الثاقبة.

ربما تتمثل فحوى المناقشة المفتوحة اليوم في أننا كمجلس ما زلنا بعيدين عن الشفافية والمساءلة والفعالية. والأمر لا يتعلق بالتفاعل بين المجلس وعموم الأعضاء فحسب، ولكن أيضا بالديناميات في المجلس، ولا سيما العلاقة القائمة بين الأعضاء المنتخبين والأعضاء الدائمين، التي تؤدي كذلك دورا كبيرا. وإيجاد سبل لضمان زيادة وتحسين التفاعل بين المجلس وعموم الأعضاء أمر حاسم لتحسين أساليب عمل المجلس. ويستتبع ذلك إبقاء

الجلسات المغلقة والمشاورات غير الرسمية عند حدها الأدنى. كما يتطلب ضمان المشاركة المجدية للدول ذات المصلحة المشروعة في مداولات المجلس في مختلف مراحل عملية اتخاذ القرارات. ولا بد من الاستماع إلى الآراء من الميدان. ويجب إعطاء المجتمع المدني المزيد من الفرص لتقديم إحاطات إلى المجلس، لا سيما بشأن المسائل التي يمكن أن تُحدث فرقا.

إن الشفافية أمر مهم بشكل خاص في ولايات عمليات حفظ السلام ونظم الجزاءات. ويجب على المجلس أن يتعاون بشكل أوثق مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد شرطة. فنجاح الجزاءات يتوقف على تعاون جميع الدول الأعضاء. ويجب أن تكون تفاصيل أنظمة الجزاءات أكثر انفتاحا وشفافية.

وعندما يتعلق الأمر بالديناميات داخل المجلس، فإن كفالة أن يكون الأعضاء المنتخبون على قدم المساواة مع الأعضاء الدائمين هو الحد الأدنى المطلق لكفالة أن يكون المجلس فعالا وقابلا للمساءلة. واليوم، فإن ثلاثة من الأعضاء الدائمين في المجلس يتولون وحدهم صياغة الأغلبية الساحقة من النصوص بشأن الحالات القطرية المدرجة في جدول أعمال المجلس. وينبغي أن تُوزع مسؤولية القيام بالصياغة بالتساوي بين الأعضاء الدائمين والأعضاء المنتخبين. كما ينبغي أن تجري الصياغة بطريقة شاملة للجميع. ويتعين على القائمين على الصياغة أن يجروا مشاورات في الوقت المناسب مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على نحو منفتح ومرن.

ويتمثل تحسن آخر في تحسين إدماج منع نشوب النزاعات في جدول أعمال مجلس الأمن. وتشير التجربة الحالية إلى أن المجلس كثيرا ما يجد نفسه مستجيبا للأزمات بصورة تدريجية، متفاديا زيادة استخدام الأدوات المتاحة له إلا عندما تتدهور الأوضاع. وهناك توافق واسع في الآراء بين الدول الأعضاء على ضرورة تعزيز جهودنا لمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك من خلال جهود الوساطة. ويمكن تحقيق نتائج أفضل ومنع المزيد من المآسي الإنسانية إذا استُخدمت أدوات المجلس في وقت أبكر بكثير، من دون اللجوء لاستخدام حق النقض كأداة للنهوض بالمصالح الوطنية. وقد ثبت أن استخدام حق النقض أو حتى التهديد باستخدامه يعوق الدور الذي تمس الحاجة إليه الذي ينبغي للمجلس أن يضطلع به بالنيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة.

وغني عن القول إننا بحاجة إلى زيادة التنسيق والتعاون بين مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى. فالمجلس هو الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، ولكنه ليس الجهاز الوحيد. وينبغي لأعضاء المجلس أن يضعوا ذلك في الحسبان في جميع جهودهم وأن يبذلوا المزيد من الجهود الواعية لضمان تحسين التنسيق مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة، وكذلك مع لجنة بناء السلام. ومن شأن زيادة التفاعل مع المنظمات الإقليمية أن يسهم أيضا في فعالية المجلس.

أخيرا، أود أن أشدد أيضا على أن ننظر في موضوع طرائق العمل بوصفه أحد عناصر خطة إصلاح مجلس الأمن الأوسع نطاقا. فتحديث أساليب العمل لا يمكن أن يكون بديلا عن الانخراط في مناقشات أكثر موضوعية واستشرافية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ويجب علينا أن نواصل البحث عن حل بناء من خلال تحديد قواسم مشتركة لتوجيه المناقشة بشأن إصلاح المجلس. وفي الوقت نفسه، نحتاج إلى مجلس أكثر تجاوبا مع أعضاء الأمم المتحدة لجعله مؤهلا بصورة أفضل لمواجهة تحديات عالم متزايد التعقيد. فتحسين الشفافية والفعالية لا يؤدي إلا إلى تعزيز شرعية هذه الهيئة، وهو أمر تمس الحاجة إليه.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد هوك (نيوزيلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد مناقشة اليوم وعلى جهودكم بصفتكم

رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وبصفتكم رئيس مجلس الأمن على حد سواء.

وكذلك أود أن أشيد بمقدمي الإحاطتين على آرائهما المتبصرة.

وإذ أستلهم إدلاء الأعضاء المنتخبين الحاليين ببيان مشترك اليوم، يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن ٢٢ من أعضاء المجلس المنتخبين السابقين من جميع المجموعات الإقليمية، التي شارك ممثلوها حول هذه الطاولة خلال الفترة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٨، وهم: أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، أستراليا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، البرتغال، تشاد، رواندا، السنغال، السويد، شيلي، غواتيمالا، كازاخستان، ليتوانيا، ماليزيا، مصر، نيجيريا، نيوزيلندا، هولندا.

إن إصلاح أساليب العمل أمر أساسي لعمل المجلس. ويكمن ذلك في صميم أداء المجلس ومساءلته أمام جميع أعضاء الأمم المتحدة وميثاق الأمم المتحدة. فأساليب العمل الجيدة تهيئ بيئة تُمكن كل عضو من أعضاء المجلس من المشاركة الكاملة في مناقشات مستنيرة ومن أداء دور كامل ومجد في عمل المجلس. ويزداد ذلك أهمية عندما يكون هناك تفكك في المجلس ويبدو أنه لا يوجد أي مجال للتوصل إلى حل سياسي. وانطلاقا من ذلك، نود أن نتكلم عن مسألتين.

أما المسألة الأولى فهي المسؤولية المشتركة. فالمجلس يتألف من ١٥ عضوا. وينبغي أن تكون لجميع أعضاء المجلس فرص متساوية للوفاء بالتزاماتهم بموجب الميثاق لدعم السلم والأمن الدوليين. ويشمل ذلك التوازن في تقسيم العمل في القيام بالصياغة ورئاسة الهيئات الفرعية، وهو أمر عملنا جاهدين لتحقيقه خلال فترة عضوية كل منا. ولم يكن الأمر سهلا وكانت المكاسب التي تمكنا من تحقيقها صغيرة. ونحن نخاطر بتكرار دورة السلوك تلك في المستقبل، عندما تُنتخب مجموعة جديدة من الأعضاء غير الدائمين بالمجلس. وندعو الأعضاء الدائمين إلى تحمل عبء الرئاسة وتقاسم القيام بالصياغة.

وتتعلق المسألة الثانية بكيفية تحسين أداء المجلس لدوره في منع نشوب النزاعات. وذلك يتطلب قيامنا كأعضاء في المجلس بعظائم الأمور وصغائرها بصورة صحيحة، بما في ذلك المطالبة أولا بأن تكفل بنود ”أي مسائل أخرى“ أن يجري التصدي للتهديدات الناشئة في حينه؛ وثانيا، توجيه الدعوة إلى مقدمي الإحاطات الذين يمكن لهم أن يقدموا رؤى تضيف قيمة إلى مداولات المجلس؛ وثالثا، المطالبة بتقديم إحاطات مناسبة، بما في ذلك عرض خرائط ورسوم بيانية، من مقدمي الإحاطات من الأمانة العامة من أجل زيادة دعم المناقشات؛ ورابعا، تصميم شكل وتركيز الجلسات لضمان أفضل الفرص لخروج مداولات المجلس بنتائج مفيدة ولضمان إخضاع المجلس للمساءلة عن النتائج التي يتم التوصل إليها. وخامسا، تحسين استخدام إحاطات الإلمام بالحالة وجعلها أكثر تواترا؛ وسادسا، كفالة ألا نتكلم عن البلدان المعنية فحسب، بل أن نخاطبها كذلك.

وأود في الختام أن أوجه رسالة إلى الأعضاء المنتخبين الحاليين في المجلس. يشجعنا أن نراهم يواصلون إرث الأعضاء المنتخبين، ونحثهم على الاستمرار في التحلي بالشجاعة. إن التغيير الحقيقي، وإن تم تمكينه من خلال القواعد والإجراءات، كان هو الدافع للأخذ بزمام المبادرة والقيادة بالقدوة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد فافر (سويسرا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أتكلم نيابة عن أعضاء مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية – الأردن، إستونيا، أوروغواي، أيرلندا، بابوا غينيا الجديدة، البرتغال، بيرو، الدانمرك، رواندا، سلوفينيا، السويد، شيلي، غابون، غانا، فنلندا، كوستاريكا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، ملديف، المملكة العربية السعودية، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا وبلدي، سويسرا. يتمثل أحد الأهداف الأساسية للمجموعة في التشجيع على

أساليب عمل أفضل في هيئات الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن. ونثني على الجهود التي تبذلها الكويت إدراكا لهذه الغاية، بصفتها رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ونشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم، كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على بياناتهم.

لطالما كانت أساليب عمل مجلس الأمن موضوع نقاش تقريبا منذ إنشاء الأمم المتحدة والمجلس ذاته. وعلى مر السنين، تحقق بعض التقدم، كما يتجلى في التحديثات والتحسينات الواردة في مذكرة الرئيس ٥٠٧ (S/2017/507). ولكن علينا أن نقر بأن التقدم العام كان بطيئا وأن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه كان متباينا. وحفاظا على فعالية وسمعة هذا المجلس والأمم المتحدة عموما، وكذلك الحصول على دعم عموم أعضاء الأمم المتحدة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، نعتقد أنه من المهم أن نركز اهتمامنا باستمرار على تحسين أساليب عمل المجلس وتنفيذ الممارسات الفضلى بشكل متسق وعدم التراجع عن القرارات والالتزامات السابقة. واليوم، نود أن نسلط الضوء على ثلاثة مجالات ترغب مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية أن ترى تحسينات محددة بشأنها.

أولا، كانت علاقة المجلس بالأعضاء والهيئات الأخرى أحد المجالات التي سعدنا بملاحظة بعض التطورات الإيجابية بشأنها على مر السنين. وهناك الآن تفاعلات منتظمة، على سبيل المثال، مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ولجنة بناء السلام في دورها كهيئة استشارية للمجلس. كما نلاحظ توجها إيجابيا في السعي إلى التفاعل مع الدول الأعضاء والأجهزة الأخرى وممثلي المجتمع المدني الذين يمكنهم تقديم المشورة المفيدة للمجلس. ويتم ذلك عادة من خلال المناقشات المفتوحة المنتظمة، التي ينبغي أن تظل علة وجودها متمثلة في الفرص التي تتيحها للأعضاء لإثراء مداولات مجلس الأمن.

وفي ظل عدم وجود منتج محدد سلفا للمجلس، بل نية الرئاسة المعلنة لمتابعة الإجراءات في إطار الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وبالتالي الاستماع إلى أصوات عموم أعضاء الأمم المتحدة بغية إثراء إجراءات المجلس، فإن مناقشة اليوم المفتوحة تشكل إحدى الممارسات الجيدة التي ينبغي تكرارها. والتفاعل الوثيق ضروري أيضا في الحالات التي ينجرف فيها مجلس الأمن بعيدا عن العضوية الأوسع، وبالتالي العالم ككل، بما في ذلك عندما لا يستطيع اتخاذ القرارات بسبب استخدام حق النقض. وفي هذا الصدد، تشجع مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية جميع الدول، الأعضاء وغير الأعضاء في مجلس الأمن على السواء، على الانضمام إلى الـ ١١٩ دولة الموقعة على مدونة السلوك الخاصة بالمجموعة وتنفيذها.

ويجب عمل المزيد لتحسين التفاعل بين مجلس الأمن وعموم الأعضاء. على سبيل المثال، يجب ضمان النظر بشكل واف في التقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة، الذي صدر به تكليف في المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، لكي يتسنى تبادل الآراء بصورة شاملة وموضوعية. وندعو المجلس إلى التعجيل باعتماد تقريره السنوي لعام ٢٠١٨ وتحديد موعد لكي تنظر فيه الجمعية العامة في الوقت المناسب، كما ورد في المذكرات الرئاسية المتعلقة بهذه المسألة، بما في ذلك المذكرة ٥٠٧. وعلى المستوى غير الرسمي، تشكل الجلسات الختامية أداة هامة أخرى للشفافية والمساءلة فيما يتعلق بعمل مجلس الأمن. وحتى يتحقق الغرض منها، يجب أن تعقد الجلسات الختامية في نهاية كل شهر، ويفضل أن يكون ذلك في صيغة توليدو تعزيزا للتفاعل. والغرض الرئيسي من هذه الجلسات هو التفاعل مع عموم الأعضاء، ومن الأفضل ألا يخصص وقت طويل لإحاطات إعلامية مستفيضة من أعضاء المجلس. وينبغي أيضا أن يعلن عنها في برنامج العمل الشهري، أو على الأقل بإشعار مسبق كاف لضمان مشاركة واسعة ومناقشات موضوعية.

ثانيا، يجب اقتسام مسؤوليات أعضاء المجلس فيما يتعلق بشؤون مجلس الأمن بصورة أكثر إنصافا لتعزيز مشاركة جميع الأعضاء، بما في ذلك الأعضاء المنتخبين. على سبيل المثال، ينبغي أن تتم عملية التشاور لاختيار رؤساء الهيئات الفرعية بطريقة تتيح التوازن في تقاسم الأعباء والتوزيع المتساوي للعمل بين جميع أعضاء المجلس، بمن فيهم الأعضاء الدائمون. وكقاعدة عامة، لا يجوز لأي عضو أن يترأس أكثر من هيئتين فرعيتين، ما لم يقرر الأعضاء خلاف ذلك. وتعزيز مسؤوليات أعضاء المجلس فيما يتعلق بصياغة وثائق المجلس يعد سبيلا رئيسيا آخر لمشاركة أكبر من جانب جميع الأعضاء في صنع القرار، على سبيل المثال عن طريق إتاحة مزيد من الفرص لأي عضو من أعضاء المجلس ليكون حاملا للقلم ولأكثر من عضو واحد للعمل كحامل للقلم بشأن ملف واحد.

وهناك توقعات مشروعة بأن أعضاء المجلس المنتخبين من قبل الجمعية العامة يمكنهم الإسهام بشكل مفيد وفعال في منتجات المجلس. وينبغي أن يكون لرؤساء الهيئات الفرعية مسؤوليات محددة في عمليات صنع القرار، كما ينبغي أن تستخدم خبراتهم على نحو أكثر اتساقا من خلال الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية للمجلس. ونريد أن نؤكد على أن المسائل المتعلقة بتحقيق التوازن في تقاسم الأعباء تتسم بأهمية خاصة في ضوء انتخابات الغد للمقاعد غير الدائمة في المجلس، والتي ستجلب شريحة أخرى من أعضاء المجلس الجدد.

ثالثا وأخيرا، نعتقد اعتقادا راسخا أن الإنصاف والوضوح في عمليات الجزاءات من العوامل الهامة في تنفيذ وتأثير جزاءات الأمم المتحدة. إن القرار ١٩٠٤ (٢٠٠٩)، الذي أنشئ بموجبه مكتب أمين المظالم، كان خطوة هامة إلى الأمام في تحسين نزاهة وشفافية نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام وتعزيز سيادة القانون في تنفيذ قرارات المجلس. وآلية أمين المظالم عنصر أساسي في المحافظة على سلامة، وبالتالي فعالية، نظام جزاءات مجلس الأمن. ولذلك، ندعو المجلس إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لزيادة تعزيز استقلال مكتب أمين المظالم وحياده وتوسيع ولاية أمين المظالم لتشمل نظم جزاءات أخرى.

ونرحب بحقيقة أن معظم المسائل التي سلط عليها الضوء اليوم نوقشت أو تجرى مناقشتها في إطار الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وكما توضح المناقشة المفتوحة اليوم، فإن أساليب عمل المجلس تهم جميع أعضاء الأمم المتحدة وتحسينها من مسؤوليتنا الجماعية. ولذلك، ينبغي أن يكون الأمر مثار قلق للجميع لعدم إحراز أي تقدم رسمي في إطار الفريق العامل غير الرسمي منذ المناقشة المفتوحة الأخيرة بشأن أساليب العمل في مجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠١٨ (انظر S/PV.8175). وندعو جميع أعضاء المجلس إلى المشاركة بشكل بناء في الجهود الرامية إلى تحقيق تقدم مادي وملموس بشأن تلك المسائل. ومجموعة المساءلة والاتساق والشفافية ملتزمة بالقيام بدورها في هذا الجهد المشترك ودعم أي مبادرة، وخاصة جهود أعضاء المجلس المنتخبين، نحو مجلس أمن أكثر كفاءة وشفافية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة.

السيد غفور (سنغافورة) (تكلّم بالإنكليزية): يرحّب وفد بلدي بقيادتكم القوية جداً، سيدي الرئيس، في توجيه أعمال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى بطريقة مفتوحة وشفافة. وأشكركم أيضاً على حضوركم المستمر شخصياً للاستماع إلى جميع آرائنا. كما نقدّر العمل الذي تقوم به اليابان، الرئيس السابق للفريق العامل غير الرسمي، ونقدّر دورها في إصدار وتنقيح المذكرة ٥٠٧ (S/2017/507، المرفق).

أعتقد أننا كنا محظوظين اليوم بالاستماع إلى إحاطتين إعلاميتين شاملتين، قدمتهما السيدة كارين لاندغرين من هيئة

الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن والسيد جيمس كوكين من مركز جامعة الأمم المتحدة لبحوث السياسات. فقد قدما لنا زادا وافرا للفكر. وفي صباح هذا اليوم، استمعنا أيضاً إلى بيان هام جداً، أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن. وتؤيد سنغافورة ذلك البيان في مجمله.

إن بيان الدول العشر أمر هام لأنه يتحدث بلسان عموم الأعضاء. بل إننا نتوقع من جميع الأعضاء المنتخبين أخذ أساليب عمل المجلس بجدية بوصفها مسؤوليتهم خلال فترة عضويتهم، ونأمل أيضاً أن يلتزم جميع الأعضاء المنتخبين بتحسين أساليب عمل المجلس. فمن وجهة نظر سنغافورة، تلك هي الكيفية التي سنحكم بها على أداء الأعضاء المنتخبين: التزامهم بتحسين أساليب عمل المجلس.

إن الأمر لا يتعلق باقتسام المجلس بين الأعضاء الدائمين والأعضاء المنتخبين. وفي رأي سنغافورة، إن الأمر يتعلق بجعل أعمال المجلس أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة بحيث يمكن للغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة الذين ليسوا في المجلس ويواجهون صعوبات في أن يُنتخبوا لعضويته أن يشاركوا في العمل الهام الجاري في المجلس.

وكبلد صغير، تؤيد سنغافورة بقوة إدخال تحسينات على أساليب عمل المجلس ونعتقد أن من شأن ذلك أن يحقق فوائد لجميع الدول، كبيرها وصغيرها، بما في ذلك الأعضاء الدائمون. وهذا مجال يمكننا فيه جميعاً إحداث فرق فوري وملحوظ دون الوقوع في شرك الجوانب القانونية والفنية المتصلة بتعديل ميثاق الأمم المتحدة.

أود أن أركّز ملاحظاتي اليوم على بضعة مجالات.

أولاً، يسرّنا إحراز تقدم جيد بشأن الشفافية والمساءلة. فقد زاد عدد المناقشات المفتوحة والإحاطات الإعلامية غير الرسمية بشأن أعمال المجلس المقدّمة إلى عموم أعضاء الأمم المتحدة ويزيد عدد الاجتماعات التي يغطيها البث الشبكي، وهو اتجاه نشجعه.

وعلى الرغم من ذلك، لا تزال ممارسة المشاورات المغلقة مستمرة. ووفد بلدي يدرك تماماً ضرورة المناقشات المغلقة بشأن مسائل معينة؛ وفي الواقع، غالباً ما تكون ضرورية من أجل إجراء مناقشة صريحة وصادقة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين. ومع ذلك، نعتقد أنه سيكون من المفيد تدوين نوع من المحاضر الموجزة أو على الأقل نقاط اتخاذ القرار لهذه الاجتماعات وإطلاع عموم الأعضاء عليها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجلس أن يبدأ التفكير بجدّية في إطلاق حوار بشأن إضفاء الطابع الرسمي على النظام الداخلي المؤقت للمجلس. فهو يشكل المجموعة الوحيدة من القواعد التوجيهية لأساليب العمل، ومع ذلك فإنه لا يزال مؤقتاً بعد مرور أكثر من ٧٠ عاماً. ومن شأن تدوين النظام الداخلي أن يساعد في إخضاع المجلس للمساءلة عن أدائه، والأهم من ذلك، المساعدة في تعزيز شرعية المجلس ومصداقيته.

ثانياً، بشأن سياسة الشمول، يشجّعنا أن المجلس قد زاد استفادته من صيغ مثل الجلسات وفق صيغة آريا والحوارات بصيغة توليدو للتواصل على نحو تفاعلي أكبر مع الجمعية العامة. ويشجعنا أيضاً تنظيم رئيس المجلس في كل شهر لجلسة تمهيدية وجلسة اختتام بمشاركة عموم الأعضاء. ويحدونا الأمل في أن تستمر هذه الجلسات وأن تصبح ممارسة متبعة، وأن تتضمن المزيد من المناقشات التفاعلية والمزيد من التحليل. ونقترح أن تمثّل جلسات الاختتام الشهرية جزءاً من برنامج عمل المجلس وأن يُحدَّد تاريخ وموعد هذه الجلسات قبل مدة كافية وإبلاغ جميع الأعضاء بذلك قبل مهلة كافية بحيث يمكننا جميعاً أن نكون مستعدين للمشاركة.

ومما يشجع وفد بلدي أيضاً ما يراه من مؤشرات على ازدياد الشمول داخل المجلس. فقد عقد الأعضاء العشرة المنتخبون اجتماعات منتظمة، بما في ذلك مع الأمين العام، ونعتقد أنهم

عززوا أداء أكثر شمولا للأعضاء العشرة داخل المجلس. ويثلج صدرنا أن نرى مزيداً من الأعضاء العشرة المنتخبين يضطلعون بدور القائم على الصياغة في المجلس. وعندما يشعر الأعضاء بالتهميش في المجلس، فإنه لا يكون غير شامل للجميع وحسب، بل إنه سيكون غير فعال أيضاً في تمثيل مصالح الأعضاء عموماً.

وفيما يتعلق بالشمول، يؤدي تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة دوراً هاماً لأنه الوسيلة التي يتواصل بها المجلس مع عموم الأعضاء في الجمعية العامة. وكما ذُكر سابقاً، يحين موعد تقديم التقرير في الربيع بيد أننا لم نحصل عليه بعد. وكي يتسنى لجميع الدول الأعضاء إجراء مناقشة مدروسة بشأن عمل المجلس، ينبغي أن تكون هذه التقارير متاحة لجميع الأعضاء في الوقت المناسب. وللأسف، شهدنا في السنوات الأخيرة اتجاهاً لتقديم التقرير في وقت متأخر أكثر فأكثر، والأسوأ من ذلك التعجيلُ بعقد جلسة مناقشة التقرير في غضون مهلة قصيرة جداً، بحيث لا يتسنّى للأعضاء الاستعداد على النحو المناسب لإجراء مناقشة موضوعية. ويحدونا الأمل في أن يحيط أعضاء المجلس علماً بذلك وأن يقدموا التقارير في الوقت المناسب حتى يتسنى لجميع الدول الأعضاء إجراء مناقشة موضوعية بشأن عمل المجلس. ونرى أن التأخير في تقديم التقرير لا يحسّن مصداقية مجلس الأمن أو شرعيته. وفي الواقع، فإن إجراء مناقشة مستفيضة في الجمعية العامة بشأن تقرير المجلس وعمله من شأنه أن يساعد على تعزيز مصداقية المجلس وشرعيته.

وتتعلق النقطة الثالثة في بياني بالفعالية. يظلّ سجل المجلس في هذا الشأن متفاوتاً، حيث ترتفع الأصوات بشأن بعض المسائل، ولكن مع الافتقار إلى العمل بشأن أخرى. ويُستخدم حق النقض، للأسف، أكثر مما ينبغي لعرقلة إجراءات المجلس الرامية إلى منع جرائم الفظائع الجماعية. وقد انضمت سنغافورة إلى أكثر من ١٠٠ بلد دعماً للمبادرة الفرنسية – المكسيكية ومدونة قواعد السلوك التي أعدها فريق المساءلة والاتساق والشفافية بشأن الحد من استخدام حق النقض في حالة الفظائع الجماعية. وعلى الرغم من أن الدول الخمس الدائمة العضوية لها امتيازات خاصة، فإننا نرى أن هذه الامتيازات يجب أن تقترن بمزيد من المسؤوليات. وبخلاف ذلك، لن يكون المجلس قادراً على الاضطلاع بواجباته في صون السلم والأمن الدوليين.

أود أن أختتم، سيدي الرئيس، بتقديم الشكر إلى بلدكم على الاهتمام الذي وجهه إلى هذه المسألة وبالشكر إليكم شخصياً. ونؤيد عزمكم على متابعة جلسة اليوم بمواصلة مناقشة المقترحات العملية في إطار الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وندعو جميع الأعضاء إلى مواصلة المشاركة البناءة في تحسين أساليب عمل المجلس. وتمشياً مع بيان الدول العشرة المنتخبة في المجلس الذي أُدلي به سابقاً، نؤيد إصدار الرئيس لمذكرات محددة بشأن مسائل بعينها تتعلق بأسلوب العمل عندما يتم الاتفاق عليها من أجل السماح بإجراء إصلاحات عملية. ونتطلع إلى نتيجة جيدة في ظل قيادتكم القديرة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد بيشو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس. وآمل أن تجدوا في رئاستكم مناسبة مفيدة لتجسيد المناقشات التي أدرتموها بصفتكم رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى في أساليب العمل الحقيقية أو في المجلس.

وأود أيضاً أن أتقدّم بالشكر للسيدة كارين لاندغرين والسيد جيمس كوكين على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين. وأود بصفة خاصة أن أعرب عن تقديري للسيدة لاندغرين لاستنادها في بعض تعليقاتها على تجربتها بصفة ممثلة خاصة للأمين العام. فقد أضاف ذلك قوة في الواقع إلى بيانها. كما أشكر السيد كوكين على التركيز في إحاطته الإعلامية على

مسألة محددة وإبلاغنا من خلالها بتعقيدات المناقشة التي نجريها الآن.

ونعتقد أن المذكرة ٥٠٧ (S/2017/507، مرفق) وثيقة حية وينبغي بالتالي أن تكون بمثابة مصدر إلهام لزيادة تحسين أساليب العمل بدل شيء تكتفي بمجرد اتباعه، على نحو ما قال الممثل الدائم لجنوب أفريقيا في وقت سابق من هذا الصباح باسم الأعضاء العشرة المنتخبين الحاليين في المجلس. كما نرى أن الإصلاحات التي أدخلت على أساليب عمل المجلس يجب أن تحقق التوازن بين الاحتياجات المزدوجة لتحقيق الشفافية والفعالية من ناحية، والطموح والجدوى من ناحية أخرى. وهذا يتطلب اتباع نهج مرن يأخذ في الحسبان العديد من الآراء من داخل مجلس الأمن وخارجه. ولذلك، نود أن نشيد بالرئيس على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة.

إن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن عملية تطورت على مر الزمن. ومن الأهمية بمكان ضمان شرعية المجلس من خلال القيام بعملية شفافة لاتخاذ القرار تستند إلى حكمة جميع أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر الذين يعملون معا. ويجب علينا أيضا أن ندرك أن الهدف الرئيسي من تحسين أساليب عمل المجلس ينبغي أن يتمثل في تعزيز قدرته على اتخاذ أفضل الإجراءات في الوقت المناسب لاستعادة السلام والأمن الدوليين وصونهما.

في كل عام، يتم انتخاب خمسة بلدان من الأعضاء غير الدائمين ليتحملوا مسؤوليات واجبة. ونعتقد أنه من الضروري والهام منح هؤلاء الأعضاء الجدد فرصا كافية للاستعداد مسبقا ثم المشاركة بنشاط في عمل المجلس من اليوم الأول. ومن المقرر غدا انتخاب خمسة أعضاء للعمل في مجلس الأمن بداية من عام ٢٠٢٠. ويحدونا الأمل في أن يتمكنوا من الاستفادة على أفضل وجه من التحسينات الأخيرة التي أدخلت على أساليب عمل المجلس بحيث يكونوا على استعداد تام لبدء العمل بسرعة واقتدار. ومن هذا المنظور، نرحب بالمناقشات الجارية في المجلس بشأن المسائل الهامة، بما في ذلك مهام الصياغة والهيئات الفرعية.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أن أساليب العمل جزء أساسي من إصلاح مجلس الأمن، ولكنها ليست الجزء الوحيد. ففي نهاية المطاف، يجب أن يشمل الإصلاح الشامل للمجلس توسيع نطاق عضويته بحيث تجسد الحقائق الراهنة عن طريق إضافة المزيد من الدول الأعضاء التي لديها القدرة والاستعداد للاضطلاع بالمسؤوليات الرئيسية فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. وستواصل اليابان العمل مع جميع الدول الأعضاء من أجل تحقيق هذا الهدف.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد فلين (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم. والشكر موصول لمقدمي الإحاطات الإعلامية.

في البداية، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلي به بالنيابة عن فريق المساءلة والاتساق والشفافية.

إن أساليب العمل ليست غاية في حد ذاتها. ونحن وغيرنا نسعى إلى تحسين الطريقة التي يعمل بها مجلس الأمن لأننا نريد للمجلس أن يكون أكثر فعالية. وهذا يعني أننا نريد للمجلس أن يتمكن من التصدي بفعالية للتحديات العديدة والمعقدة التي نواجهها في مجال السلم والأمن الدوليين. كما نود للمجلس أن يعمل على نحو يزيد من شرعيته، الأمر الذي يعني جعله أكثر تمثيلا وشفافية وخضوعا للمساءلة قدر الإمكان. ونعتقد أن وجود مجلس أكثر خضوعا للمساءلة وأكثر شفافية بعد إصلاحه سيجعله في وضع أفضل للوفاء بمهامه الأساسية المتمثلة في منع نشوب النزاعات وتسويتها. ومن هذا المنطلق، يتناول بلدي، أيرلندا، مسألة أساليب العمل.

وتستحق الكويت ثناء خاصا على جهودها الرامية إلى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. فبالإضافة إلى عقد مناقشتين مفتوحتين بشأن أساليب العمل، في العام الماضي

(انظر S/PV.8175) ومناقشة اليوم، بصفتها رئيسا للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، اضطلعت الكويت بعمل قيم في السعي إلى استكمال عناصر المذكرة ٥٠٧ (S/2017/507، المرفق). وقد نهضت، على وجه الخصوص، بدور الأعضاء المنتخبين الجدد والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة. كما كفلت التوصل إلى اتفاق بشأن التحسينات الهامة في العمل اليومي للمجلس.

وتستند الإصلاحات المذكورة أعلاه إلى تحسينات حديثة أخرى تتعلق بأساليب العمل، مثل التحسينات التي أدخلت على عملية اختيار الأمين العام الحالي. ونظرا للعمل الذي قام به الزملاء من فريق المساءلة والاتساق والشفافية وغيرهم، تمكنا من إعداد عملية أوسع نطاقا وأكثر شفافية. وللمرة الأولى، تم الإعلان عن جميع المرشحين علنا، وحضروا جميعا جلسات الاستماع أمام الجمعية العامة. وقد عززت هذه العملية بصورة كبيرة الشرعية الديمقراطية للاختيار وعززت سلطة المرشح المختار.

إنني أعلم أنكم، سيدي الرئيس، تسعون إلى المزيد من التحسينات. وعلى نحو ما ذكر آخرون، هناك العديد من المجالات الهامة التي يتعين معالجتها. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات، بدءا بمسألة أمين المظالم المعني بالجزاءات. إن آلية أمين المظالم عنصر أساسي لكفالة سلامة نظام الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن وفعاليته، إلا أنه بحاجة للتعزيز من خلال توسيع نطاق ولاية أمين المظالم لتشمل نظم الجزاءات الأخرى. وهذه مسألة هامة تتعل بالإجراءات القانونية الواجبة وسيادة القانون.

ثانيا، هناك مسألة الإنصاف والمساواة في توزيع مسؤوليات المجلس. فلا يوجد في الميثاق ما ينص على أن الأعضاء الدائمين فقط هم من يمكنهم صياغة مشاريع القرارات. وبازدياد عمل المجلس، فالواقع أنه من غير المنطقي ألا نتشاطر عبء هذه المهمة والاستفادة من مهارات الأعضاء المنتخبين وخبرتهم. وبالمثل، فإن توزيع عبء العمل المفرط فيما يتعلق بالهيئات الفرعية على الأعضاء المنتخبين قد يؤثر على قدرتهم على المشاركة بفعالية في الجوانب الأخرى من عمل المجلس.

وأخيرا، أود أن أشير إلى العلاقة بين المجلس والجمعية العامة والهيئات الأخرى. وفي هذا السياق، أود أن أرحب بالتطورات الإيجابية التي شهدناها، وبخاصة التفاعل المنتظم مع لجنة بناء السلام في دورها بوصفها هيئة استشارية للمجلس، وكذلك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. إلا أن هناك المزيد مما يمكننا أن نفعله.

إن أساليب العمل ليست هي ما نكتبه على الورق فحسب، بل أيضا العقلية التي نعالج بها التحديات التي نواجهها. وتعتقد أيرلندا بأن العديد من الأعضاء المنتخبين مؤخرا والحاليين قدموا أفكارا جديدة وديناميةجديدة إلى المجلس. لقد كانوا محقين في النظر بارتياب للمناقشات العقيمة والاستعلاء الذي أحيانا ما يتميز به عمل المجلس، وتساءلوا عما يمكننا القيام به بشكل مختلف. وقد لزم الأمر أحيانا، كما وقع في رئاسة ألمانيا مؤخرا، إزالة الستار الذي يحجب الضوء عن القاعة ومحاولة تشجيع المزيد من التفاعل خلال المناقشات. وبدأت نيوزيلندا المزيد من التفاعل غير رسمي بصورة أكثر انتظاما بين الممثلين الدائمين، كما ركزت على التوعية بالأوضاع السائدة من أجل منع نشوب النزاعات. وأظهر آخرون، بما في ذلك الكويت والسويد، كيف يمكن أن يؤدون دورا رئيسيا في المسائل الإنسانية ورأب الخلافات في المجلس، لدى قيامهم بذلك .

وسيتم غدا انتخاب خمسة أعضاء جدد في المجلس. وهذه العملية المستمرة لتجديد المجلس ينبغي أن تكون فرصة من أجل التفكير في أسلوب عمل المجلس وتحسينه. إننا بحاجة إلى الشعور بالإلحاح ووحدة الهدف. وإننا بحاجة إلى التزام قوي بمنع نشوب النزاعات وحلها. وبالنسبة للبعض، يستخدم النظام الداخلي

لعرقلة العمل لا لتيسيره. وهذا الأمر يجب أن يتغير. وإذ تتطلع أيرلندا إلى أن تصير عضوا منتخبا، فإنها ستواصل العمل لضمان أن تكون أساليب عمل المجلس مهيأة لتحقيق الغرض المنشود منها ومساعدة المجلس على الوفاء بمسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بلونشار (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أدلي ببضع كلمات إحياء لذكرى ٠٠٠ ١٤ كندي اقتحموا شاطئ جونو في ٦ حزيران/يونيه ١٩٤٤. لقد انضموا إلى حلفاء فرنسيين وأمريكان وبريطانيين في عمليات الهجوم البرمائي الضخم على شواطئ نورماندي. ولقي ٠٠٠ ٥ كندي حتفهم أثناء معركة نورماندي. وأود أن أقتبس من الملاحظات التي أدلى بها رئيس وزراء كندا، السيد جاستن ترودو، اليوم، متحدثا عن الشباب الذين شاركوا في عملية الإنزال على شاطئ جونو:

”لقد عملوا تحت أعلام مختلفة ولكنهم حاربوا من أجل قضية واحدة. لقد تصدوا للاستبداد، ودافعوا عن الحرية، وجادوا بأرواحهم دفاعا عن حقوق الإنسان والديمقراطية“.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أن أشكر الكويت على عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى دورها القيادي في تحسين أساليب عمل المجلس. كما أود أن أشكر السيدة لندغرين والسيد كوكين على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين.

إن مناقشة اليوم فرصة طيبة للتفكير في عمل جهاز عهد إليه أعضاء الأمم المتحدة بصون السلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب، ترحب كندا بالبيان المشترك الصادر عن الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن وتؤيد محتواه.

إننا كثيرا ما نرى مجلس الأمن جامدا. وفي الواقع، إن ميثاق الأمم المتحدة يتيح له المرونة التي يحتاجها للتطور والتكيف حسب الاقتضاء. ومن خلال تحسين أساليب عمله، نواصل العمل في ترجمة وثيقة ورقية إلى مؤسسة حية.

وتعتقد كندا اعتقادا راسخا أن المجلس يمكنه ويجب عليه التطور ليكون أكثر استجابة وفعالية وشفافية. وفي الواقع، منذ إنشاء الأمم المتحدة، زاد عدد الدول الأعضاء بنسبة ٢٧٨ في المائة. وخلال العشرين عاما الماضية، زاد عدد الهيئات الفرعية التابعة للمجلس بثلاثة أمثال. وفي الوقت نفسه، عززت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة القدرات والتوقعات على السواء فيما يتعلق بالشفافية في المؤسسات الدولية. وتدرك البلدان الممثلة حول هذه الطاولة أن الوقائع الجغرافية السياسية قد تغيرت إلى حد كبير منذ إنشاء الأمم المتحدة، حيث بات لدى الأعضاء المنتخبين توقعات مشروعة بأن يشاركوا مشاركة فعالة في أعمال المجلس.

(تكلم بالإنكليزية)

وهناك الكثير مما ينبغي عمله لجعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وشمولا وتمثيلا وفعالية. ومن خلال تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، فإننا نعزز أساسا أيضا المؤسسات المتعددة الأطراف التي يستند إليها النظام الدولي القائم على القواعد.

وكنقطة انطلاق، يجب أن تمكن أساليب عمل المجلس الأعضاء المنتخبين من المشاركة الكاملة في عمليات صنع القرار جماعيا. ويضفي الأعضاء المنتخبون الشرعية على مجلس الأمن إذ يضخون مجموعة متنوعة من الأفكار ووجهات النظر. وعلى مر السنين، كان هؤلاء الأعضاء قوة دافعة للابتكار في هذه القاعة. ولكن بغية جني ثمار التنوع، يحتاج الأعضاء المنتخبون حديثا للوصول إلى المعلومات والقدرة على العمل استنادا إلى تلك المعلومات. ولذلك يجب إطلاعهم على وثائق مجلس الأمن ومشاوراته في أقرب وقت ممكن بعد انتخابهم.

وتشيد كندا بالجهود التي يبذلها الأعضاء العشرة المنتخبون الحاليون للعمل بطريقة أكثر تكاملا. وهذا لا يهدف إلى تأليب الأعضاء العشرة المنتخبين ضد الأعضاء الخمسة الدائمين. بل يتعلق الأمر بالسعي إلى جعل مجلس الأمن أكثر فعالية للجميع. ولذلك، يجب الاسترشاد بالإجراءات العادلة والواضحة واحترام الإجراءات القانونية الواجبة في تنفيذ نظم جزاءات مجلس الأمن، وندعم دور أمين المظالم في هذا الصدد.

وتعتقد كندا، شأنها شأن معظم الدول الأعضاء، أن منع نشوب النزاعات وبناء السلام من الركائز الهامة لصون السلم والأمن. ويتعين على المجلس، كي يضطلع بدوره ويكون أكثر فعالية، أن يظل منفتحا على إجراء مناقشات متعمقة بشأن الأسباب الجذرية للنزاعات. وتلك المناقشات ستثري بشكل أفضل الولايات التي يأذن بها المجلس. وقد بدأ المجلس القيام بذلك فيما يتعلق بتغير المناخ. وفي حالة انتخاب كندا لعضوية مجلس الأمن، فإنها ستعزز تلك الممارسة وستحرص على النظر بصورة أكثر تعمقا في الأمن الاقتصادي لضمان أن تصبح ولايات البعثات أكثر فعالية.

فعلى سبيل المثال، من الخطأ عدم النظر في الأمن الاقتصادي في إطار العملية الجارية لإعداد واعتماد ولاية البعثة السياسية الخاصة المزمع نشرها في هايتي. وقد يفضي عدم القيام بذلك إلى أن يعتمد المجلس ولاية لا تعالج الأسباب الجذرية لانعدام الأمن في هايتي. ويمكن لمجلس الأمن أن يفعل المزيد فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، على سبيل المثال، من خلال تقديم الأمانة العامة لإحاطات لاستكشاف الآفاق والاستماع إلى إحاطات بصورة أكثر تواترا من رؤساء المكاتب السياسية الإقليمية للأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية الأخرى، مثل الاتحاد الأفريقي.

وعلاوة على ذلك، يمكن للمجلس أن يقوم بالمزيد من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات مع لجنة بناء السلام. ونرحب بالممارسة المتمثلة في عقد جلسات تحاور غير رسمية بين لجنة بناء السلام والمجلس بشأن البلدان والمناطق، مثل منطقة الساحل، التي تضطلع فيها الهيئتان بأدوار هامة. ويمكن للمجلس أيضا أن ينظر في دعوة رئيس لجنة بناء السلام أو رؤساء التشكيلات القطرية للجنة بناء السلام إلى المشاركة في بعثات المجلس إلى البلدان التي تعمل فيها الهيئتان.

وتدرك كندا الحاجة إلى تقسيم أعباء العمل، ولكنها تعارض العقلية المتقوقعة التي تؤدي، على أقل تقدير، إلى إضعاف فعالية تعددية الأطراف. وينبغي للمجلس الاستفادة من الإصلاح الجاري في الأمم المتحدة وأن يمثل مثالا يحتذى في كسر حالة التقوقع.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن كندا تؤيد دعوات الأعضاء المنتخبين في المجلس لإجراء مزيد من التشاور والشفافية وتقاسم الأعباء في توزيع مناصب رؤساء هيئاته الفرعية. كما ينبغي للمجلس التخلي عن النظام غير الرسمي للقائمين بالصياغة، الذي يمارس من خلاله بعض الأعضاء احتكارا غير معلن على صياغة القرارات، وهو ما يتم غالبا بعد إجراء مشاورات ضئيلة مع الأعضاء المنتخبين أو رؤساء اللجان ذات الصلة أو دون التشاور معهم أو الحصول على إسهامات مجدية منهم. وهذه الممارسة غير ديمقراطية وليس لها أساس في الميثاق.

ونعلم أن الشفافية تحسن عموما نوعية الحوكمة وعمليات صنع القرارات. وينبغي للمجلس أن ينظر في إحالة ملفات البلدان التي تمر بعثات الأمم المتحدة فيها بمرحلة انتقالية إلى لجنة بناء السلام لكفالة إيلاء العناية الملائمة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وللمخاطر التي يتعرض لها السلام على المدى الطويل لتجنب الانتكاسات والاضطرار لعودة حفظة السلام. ويجب أن يكون فرض قيود على استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه عنصرا حاسما في تطور مجلس الأمن. وكندا تدعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المبادرة الفرنسية – المكسيكية

ومدونة قواعد السلوك لفريق المساءلة والاتساق والشفافية، المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب، إلى أن تفعل ذلك.

وإضافة إلى التوصيات الهامة الواردة في المذكرة ٥٠٧ (S/2017/507)، تؤمن كندا بأنه يتعين بذل جهود أكبر بكثير لجعل مجلس الأمن مراعيا للاعتبارات الجنسانية. ومن خلال القرارات والبيانات، شدد أعضاء مجلس الأمن على أهمية مشاركة المرأة على قدم المساواة وانخراطها بشكل كامل في جميع الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلم والأمن.

ونثني على الجهود المبذولة لزيادة عدد مقدمات الإحاطات الإعلامية من المجتمع المدني إلى مجلس الأمن بشأن بنود جدول الأعمال الجغرافية والمواضيعية. وينبغي الاستماع إلى وجهات نظرهن في المجلس. ونثني أيضا على الجهود التي تقودها الكويت لتعزيز استخدام الضمائر المحايدة جنسانيا وغيرها من الصياغات المماثلة في وثائق الأمم المتحدة. وكان إنشاء فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن خطوة رئيسية في الاتجاه الصحيح. ويجب الاستفادة من الفريق بشكل كامل، بمشاركة جميع أعضاء المجلس، من أجل تعزيز المنظورات الجنسانية في المناقشات والقرارات وولايات البعثات.

وينبغي لمجلس الأمن أن يلتقي مع منظمات المجتمع المدني النسائية المحلية عند قيامه بزيارات ميدانية. ومن الأفضل إدراج تلك اللقاءات في اختصاصات البعثات التي تقوم بهذه الزيارات. وإذا انتُخبت كندا لعضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، فإنها ستسعى إلى كفالة أن تصبح تعددية الأطراف لصالح الجميع. وهذا أمر مهم حقا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة إيطاليا.

السيدة زابيا (إيطاليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأشكركم على تكريس مناقشة اليوم المفتوحة للمسألة البالغة الأهمية المتمثلة في أساليب العمل. وتلك المسألة في صميم الدعوات المتزايدة المطالبة بتعزيز المؤسسات التي يقوم عليها النظام الدولي اليوم. وثمة ضرورة مطلقة لزيادة شفافية مجلس الأمن وشرعيته إذا أردنا تعزيز ثقة الرأي العام في المنظمة وتحقيق الهدف المشترك المتمثل في توطيد تعددية الأطراف.

وأود أيضا أن أثني على جهودكم، سيدي الرئيس، بصفتكم رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وكذلك على العمل الذي اضطلع به السفير بيشو، ممثل اليابان قبلكم. ويكتسي عملكم أهمية بالغة في تحسين أساليب عمل مجلس الأمن وفي تحديث وتنفيذ المذكرة الرئاسية المنقحة ٥٠٧ (S/2017/507، المرفق).

كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين على بيانيهما الثاقبين.

تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به اليوم ممثل نيوزيلندا، بالنيابة عن عدد من أعضاء المجلس المنتخبين حديثا من جميع المجموعات الإقليمية، وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

تستجيب المذكرة الرئاسية المنقحة ٥٠٧ للمطالبة بتعزيز الشفافية في المجلس وشموله وتفاعله مع بقية أعضاء الأمم المتحدة، ولكن ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية. ومن بين هذه الأمور، ثمة أهمية قصوى لكفالة التقاسم المنصف للأعباء والتوزيع المتساوي لمهام الصياغة ورئاسة الهيئات الفرعية بين الأعضاء الدائمين والأعضاء المنتخبين. إن المجلس جهاز جماعي، يتألف من عدد من الأعضاء الذين يجب أن يعملوا معا على قدم المساواة قدر الإمكان. ونعتقد أن ذلك التوزيع المنصف والمتساوي للمهام، على سبيل المثال من خلال ممارسات المشاركة في القيام بالصياغة، يتسق مع السعي إلى جعل مجلس الأمن أكثر شفافية وتمثيلا وكفاءة وديمقراطية وخضوعا للمساءلة.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن يضطلعون بدور حاسم الأهمية في التنفيذ الكامل للمذكرة المنقحة ٥٠٧ وفي كفالة تحسين أساليب العمل. شهدنا خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن عام ٢٠١٧، كيف يمكن أن يغدو التنسيق والعمل المتضافر من جانب الأعضاء المنتخبين أدوات مفيدة للتغلب على حالات الجمود في مجلس الأمن، ولتعزيز مشاركة المجتمع المدني، ولا سيما النساء، ولتسليط الضوء على المسائل الشاملة المتصلة بالسلام والأمن. علاوة على ذلك، أثبت تقاسم فترة عضويتنا مع هولندا أن التنسيق بين الأعضاء المغادرين والقادمين أمر أساسي لضمان الانتقال السلس، لا سيما في أعمال الأجهزة الفرعية، لأن ذلك يسمح لأعضاء المجلس المنتخبين حديثا ببدء العمل بسرعة. ونشجع المجلس على استخدام جميع الأدوات المتاحة له، ونود أن نؤكد على ما يلي.

أولا، وكما قال صديقي ممثل كندا للتو، إننا نؤمن بتوثيق التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، ونتطلع إلى أن يطلب المجلس بانتظام، المشورة الاستراتيجية والمحددة والهادفة من لجنة بناء السلام، وأن يتداول بشأنها ويستفيد منها. ثانيا، ينبغي عند استعراض ولايات عمليات حفظ السلام، إيلاء الاعتبار الواجب لآراء البلدان المساهمة بقوات، والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، فهي البلدان التي يخاطر رجالها ونساؤها بحياتهم فعلا على أرض الواقع. إن زيادة المشاركة الشاملة لجميع البلدان المساهمة بقوات، والمساهمة بأفراد شرطة، عند تجديد الولايات، أمر مهم من أجل تعزيز الثقة بين هذه البلدان وأعضاء المجلس. ثالثا، تؤيد إيطاليا دعوة مقدمي الإحاطات الإعلامية من المجتمع المدني، ولا سيما النساء، إلى جلسات المجلس. ومرة أخرى، وكما قال صديقي من كندا لتوه، إن مشاركة المرأة، وزيادة الشمول الجنساني والمساواة أمر يتيح لأعضاء المجلس الاستماع إلى مختلف الأصوات ووجهات النظر قبل التداول. رابعا، ينبغي أن يشجع أعضاء المجلس اجتماعات استكشاف الآفاق بشكل أكثر انتظاما، بغية التصدي للأزمات قبل اندلاعها.

إن الهدف من تحسين أساليب عمل المجلس هو جعل المجلس أكثر شفافية وقابلية للمساءلة، وأكثر كفاءة. وعلى هذا النحو، فلا مناص من أن يرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بمسألة الإصلاح الشامل لمجلس الأمن، بما في ذلك هيكله وتكوينه. ويجب أن نسعى من أجل مجلس أمن حديث يتمتع بقدر أكبر من السلطة والشرعية، ويتسم أيضا بمزيد من الشمول والديمقراطية. وينبغي عندئذ أن نعقد مناقشة جادة حول ما إذا كان توسيع نطاق صلاحيات حق النقض يمكن أن يجعل المجلس أكثر استجابة للأزمات الدولية، وأكثر كفاءة وديمقراطية وشفافية وقابلية للمساءلة وكيفية ذلك. وفي هذا الصدد، تبدي إيطاليا استعدادها للدخول مع بقية الدول الأعضاء في حوار بناء يؤدي إلى الإصلاح، الذي يمكن من خلاله للأعضاء المنتخبين الإسهام بقدر أكبر في عمل المجلس، والعمل من أجل سد الفجوة بين الدول غير الأعضاء في المجلس، وبين شواغلها.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة سلوفينيا.

السيدة بافداج كورت (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الرئاسة الكويتية على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. ونود أن نشيد بكم شخصيا، وبكامل وفد بلدكم، على عملكم الممتاز في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتوثيق والمسائل الإجرائية الأخرى؛ وبشأن مشاريع المذكرات الرئاسية المتعلقة بالمسائل المتصلة بأساليب العمل. وأود كذلك أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لسويسرا بالنيابة عن فريق المساءلة والاتساق والشفافية، الذي بلدي عضو فيه، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن سلوفينيا بصفتها عضوا في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، ولكن أيضا بصورة فردية، كدولة عضو في الأمم المتحدة، ما برحت تؤكد دائما أنه كي يكون مجلس الأمن ناجحا وفعالا، ينبغي أن يتحلى بالشفافية والكفاءة في عمله.

ونحن ندرك أن العديد من التحسينات المحددة المتعلقة بأساليب العمل قد وافق عليها أعضاء المجلس، وأود أن أضيف مدى أهمية تلك التحسينات. وسأذكر القليل فقط.

إن المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد شرطة ضرورية إذا أراد المجلس أن تكون عمليات حفظ السلام فعالة وناجحة. وينبغي لمجلس الأمن أن يستمع إلى الدول الأعضاء التي تنشر الأفراد التابعين لها، ويعالج أي مسائل معلقة وفقا لذلك. ونرى أن هذا سيجعل العمليات والبعثات أفضل استعدادا، وتنفيذا، وملاءمة؛ مع الأمل بأن تكون أقصر مدة.

ونشجع أيضا استمرار التفاعل مع لجنة بناء السلام، التي بلا شك تضيف بعدا يتيح اتخاذ قرارات أكثر استنارة. وفي الوقت نفسه، يعد التفاعل مهما جدا مع المجتمع المدني، وبخاصة الجماعات النسائية، كما ذكر زميلاي من كندا وإيطاليا. ولذلك نحث على إدراج مزيد من مقدمي الإحاطات الإعلامية من هذا القبيل، فهم يمكن أن يوفروا معلومات مباشرة من الميدان مع تلقي التوجيه من أعضاء المجلس. ونشجع على مواصلة هذا النوع من الحوار.

ونحن نؤيد بقوة، دمج الأعضاء المنتخبين حديثا في عمل المجلس قبل إتمام عضويتهم الرسمية قدر الإمكان، واستكشاف سبل إضافية لتعزيز زيادة المشاركة. ومن مصلحة جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وكذلك عموم الأعضاء، أن يفد الأعضاء الجدد وهم على استنارة تامة، واستعداد تام، وقدرة على الشروع في العمل بشكل بناء من أول يوم.

إن الجلسات الختامية قيمة جدا بالنسبة لعموم الأعضاء. وليست جميع الدول قادرة على متابعة كل مناقشة، وجلسة ختامية، التي إلى جانب ما تعطيه لنا من معلومات مفيدة، توفر منظورات فريدة لفرادى أعضاء المجلس. ولا يسعنا إلا أن نشجع كل رئاسة على التحضير لجلسات ختامية تتسم بأكبر قدر من التفاعل، وأن تدرجها في برنامج العمل.

وكما أشار ممثل سويسرا هناك بعض المسائل العالقة الصعبة التي نود أن نرى بشأنها المزيد من التقدم. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تكون مناقشة الجمعية العامة بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن أكثر موضوعية، وأن تتيح تبادلا أمينا للآراء. ونضم صوتنا إلى الذين يدعون إلى تقديم تقرير عام ٢٠١٨ في الوقت المناسب.

وفي رأينا، ينبغي أن تُعالج مسألة المسؤوليات الملقاة على عاتق أعضاء مجلس الأمن بنزاهة وشفافية. ولا نعتقد أنه يمكن تسمية المجلس شفافا، مع ذلك التوزيع غير العادل الواضح للأعباء. وينبغي أن تتاح لجميع الدول الأعضاء إمكانية القيام بالصياغة، ويمكن أن يكون هناك أكثر من قائم بالصياغة بالنسبة لمسألة واحدة. ويسعدنا أن نرى بالفعل المزيد من التقدم وزيادة المسؤولية المشتركة في هذا المجال، وهو ما يمثل الأساس الذي يمكن أن يواصل مجلس الأمن البناء عليه.

وندعو إلى إجراءات استشارية لاختيار رؤساء الهيئات الفرعية بحيث تكون شفافة قدر الإمكان. ونود أيضا أن نضم صوتنا إلى أصوات أولئك الذين يؤيدون توسيع نطاق ولاية أمين المظالم. ونعتقد أن الإنصاف والأصول المرعية من العوامل الهامة عند تنفيذ نظم الجزاءات. لقد كان القرار ١٩٠٤ (٢٠٠٩) خطوة هامة صوب المضي قدما في ذلك الصدد، وندعو إلى مزيد من التحسين من حيث استقلالية وحيادية مكتب أمين المظالم، وتوسيع نطاقه بحيث يشمل نظم الجزاءات الأخرى إلى جانب ما يتعلق بتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

ونريد تجنب الحالات التي يكون فيها المجلس غير قادر على اتخاذ القرارات، بما في ذلك تلك الناتجة عن استخدام حق النقض. ولذلك، أود أن أؤكد مجددا رغبة سلوفينيا القوية في أن

ترى مجلس الأمن قويا ويمكنه اتخاذ وتنفيذ قرارات مسؤولة باسم المجتمع الدولي، ونضيف دعوتنا إلى دعوات الآخرين؛ أعضاء المجلس وأعضاء الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، بالانضمام إلى مدونة قواعد سلوك فريق المساءلة والاتساق والشفافية، وتنفيذها.

إن مناقشة اليوم تبين بوضوح أن أساليب عمل المجلس ذات أهمية بالنسبة لأعضاء المنظمة. إنه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، ونحن جميعا نريد أن نراه متسما بالكفاءة والفعالية والشفافية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد دي لا فوينتي راميريث (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر الكويت على أخذ المبادرة بعقد هذه المناقشة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، التي هي بلا شك مسألة ذات أولوية، كما رأينا في البيانات التي أُدلي بها خلال هذه الجلسة.

إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد منحت هذه الهيئة مسؤولية العمل من أجل كفالة العمل السريع والفعال في صون السلم والأمن الدوليين.

غير أن المجلس في عدد من المناسبات لم يكن على قدر هذه المهمة. وقد سمح بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وجرائم إبادة جماعية نتيجة عدم تصرفه في الوقت المناسب. ولسوء الحظ، يجري استخدام حق النقض بشكل أكبر من كونه مسؤولية تقع على عاتقه. ولهذا السبب، ندعو مرة أخرى الدول التي لم تنضم بعد إلى المبادرات المتعلقة بالقيود المفروضة على استخدام حق النقض، بما في ذلك المبادرة الفرنسية – المكسيكية، التي تهدف إلى تقييد استخدام حق النقض طوعا في حالة ارتكاب فظائع جماعية، إلى أن تفعل ذلك، وهي مسألة أيدتها بالفعل أكثر من ١٠٠ دولة. إن عرقلة عمل المجتمع الدولي في مواجهة هذه الأزمات تؤدي إلى عواقب وخيمة، ويجب على الذين يفعلون ذلك أن يتحملوا المسؤولية السياسية والأخلاقية عن ذلك، وأن يُحاسبوا أمام المجتمع الدولي.

يجب أن يكون مجلس الأمن أكثر شفافية وأن يحسن فعّالية آلياته الخاصة بالمساءلة. وشددت حركة الاتحاد من أجل توافق الآراء على أن إصلاح المجلس يجب أن يكون شاملا، وأن يتمثل أحد جوانبه الأساسية بالتحديد في أساليب عمله. ويقع على عاتق المجلس التزام بإبلاغ الجمعية العامة بالتدابير التي قرر اتخاذها لحفظ واستتباب السلم والأمن الدوليين. وتأسف المكسيك لأن هذه التقارير كثيرا ما تفتقر إلى معلومات كاملة ودقيقة وموضوعية. ويجب على الجمعية العامة، بوصفها الجهاز الأكثر تمثيلا في المنظمة، أن تعمل بمزيد من الاستقلالية بشأن المسائل التي لا تزال حكرا على المجلس، وأن تأخذ في الحسبان الصلاحيات المتصلة بالسلم والأمن الدوليين المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. إن القرار ٣٧٧ (د-٥)، المعروف باسم ”الاتحاد من أجل السلام“، مثال واضح على تلك الإمكانية.

يجب علينا أيضا أن نعترف بأنه حتى الآن ما برح الأعضاء المنتخبون في مجلس الأمن هم الذين يسعون إلى تعزيز التحسينات الجارية في أساليب عمل المجلس. وكثيرا ما لجأت المكسيك، خلال فترة ولايتها الأخيرة في مجلس الأمن، إلى ضروب شاملة، من قبيل عقد جلسات بصيغة آريا وإجراء حوارات تفاعلية غير رسمية، لكي تتمكن من الاستماع إلى جميع الدول المعنية والمجتمع المدني، ولا سيما في الحالات التي تهمها مباشرة. ونثني على إندونيسيا وغيرها من الوفود التي عقدت جلسات على غرار صيغة توليدو في نهاية رئاستها، والتي نعتقد أنها تمثل فرصة جيدة لإجراء تبادلات أكثر مرونة مع الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن. ونعتقد أيضا أنه ينبغي استعراض المسائل المتعلقة بالشفافية في إطار مختلف لجان الجزاءات، وأنه يجب أن تكون هناك مساءلة أمام الدول الأعضاء فيما يتعلق بمداولات وقرارات تلك الأجهزة الفرعية.

أخيرا، أود أن أتطرق إلى الاحتجاجات المستمرة لبعض الدول حيال المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق باستخدام الوسائل العسكرية للتصدي للمخاطر التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين، ولا سيما من الجهات الفاعلة من غير الدول. نحن نشعر بالقلق لأن هذه الممارسة، تقترن باللغة المبهمة لبعض قرارات مجلس الأمن التي اتخذت في الآونة الأخيرة، والتي تزيد على الصعيد العملي من خطر توسيع نطاق الاستثناءات من الحظر العام على استخدام القوة المنصوص عليه في الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق. ونشعر بالقلق إزاء عدم توفر قدر كافٍ من الشفافية التي تُعالج بها تلك المسائل، وهي مسائل موضع اهتمام المجتمع الدولي، ولا سيما بالنظر إلى خطورة عواقبها.

ستواصل المكسيك السعي إلى إفساح المجال من أجل تحليل هذه المسائل ومناقشتها، نظرا للأهمية التي تمثلها بالنسبة للدول الأعضاء والمجتمع الدولي.

الرئيس: أُعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد دوارتي لوبيز (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة في أوانها بشأن الموضوع. وتشكل هذه الفرصة الجديدة لمعالجة أساليب عمل مجلس الأمن دليلا إضافيا على دوركم الدؤوب، بوصفكم رئيسا للمجلس ورئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وأشكر أيضا مقدمي الإحاطات الإعلامية على مساهماتهم الشاملة.

إن البرتغال عضو ملتزم في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، ولذلك نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا. ونؤيد أيضا البيان الذي أدلى به ممثل نيوزيلندا بالنيابة عن مجموعة البلدان المتعددة المناطق. ورحبنا أيضا بصفة خاصة بالبيان الذي أدلى به سفير جنوب أفريقيا بالنيابة عن الأعضاء العشرة المنتخبين في المجلس.

استكمالا لتلك البيانات، أود أن أكرر بإيجاز ما يلي. أولا، قطعا يجب علينا أن نضمن الإجراءات القانونية الواجبة في جميع لجان الجزاءات من خلال التوسيع المحتمل لولاية مكتب أمين المظالم وتعزيز استقلاليته. ثانيا، من المهم جدا أيضا ضمان الوصول المنصف لجميع أعضاء المجلس إلى رئاسة هيئاته الفرعية، وكذلك الحصول على نصيب عادل من الملفات التي تحمل اسما. ثالثا، ندعو إلى إشراك الأعضاء المنتخبين المقبلين في أعمال المجلس في أقرب وقت ممكن.

في الختام، يا سيادة الرئيس، نثق بأن الفريق العامل غير الرسمي، تحت قيادتكم القديرة سيحرز خلال الأشهر المقبلة مزيدا من التقدم بشأن جميع البنود المفتوحة وسيعتمد مشروع المذكرات الرئاسية بشأن أساليب عمل محددة لمجلس الأمن. ويقينا أن ذلك سيسهم في زيادة تعزيز شمولية وفعّالية عمل المجلس.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيدة سكير (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن أيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا وبلدي، النرويج.

إن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن يعزز قدرة المجلس على اتخاذ إجراءات مجدية بطريقة كفؤة وموجهة نحو النتائج وخاضعة للمساءلة. ونثني على الجهود التي تبذلها الكويت تحقيقا هذا الغرض في ترؤسها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ونرحب بالتقدم المحرز، ونؤيد المبادرات المتخذة لضمان التنفيذ الكامل للمذكرة المنقحة ٥٠٧ (S/2017/507).

يتقاسم الأعضاء الدائمون والمنتخبون الالتزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن تتاح لهم إمكانية الوصول على قدم المساواة إلى الوسائل الكفيلة بالاضطلاع بتلك المسؤولية. ويشمل ذلك

تقسيما متوازنا للعمل في مجالات من قبيل أفرقة الصياغة ورئاسات الهيئات الفرعية. ومن المهم أيضا تحسين عملية إدماج الأعضاء المنتخبين حديثا في شؤون المجلس.

إن مكتب أمين المظالم أساسي للحفاظ على الإجراءات القانونية الواجبة. وتحث بلدان الشمال الأمين العام على كفالة تعزيز قدرة المكتب. ولا بد من اتخاذ الترتيبات اللازمة ”لضمان استمرار قدرته على الاضطلاع بولايته على نحو مستقل وفعّال وفي الوقت المناسب“، كما ورد في الفقرة ٦٥ من القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧). ونوصي أيضا بأن ينظر المجلس في إنشاء منصب أمين مظالم لنظم الجزاءات الأخرى.

كذلك تسلّم بلدان الشمال بالدور القيم لتقرير مجلس الأمن. تنظم فنلندا في كل عام معتكفا للمجلس وأعضائه المنتخبين حديثا بشأن بدء العمل بسرعة واقتدار، ويتم ذلك بالتعاون الوثيق مع تقرير مجلس الأمن والبروفيسور إدوارد سي. لاك من جامعة كولومبيا. وقد أثبتت مناقشاته غير الرسمية أنها مفيدة وهامة.

في السنوات القليلة الماضية، أصبح من الواضح تماما أن استمرار استخدام حق النقض أو التلويح باستخدامه يعوق بدرجة خطيرة قدرة المجلس على الاستجابة للأزمات العالمية. ولذلك تؤيد بلدان الشمال بقوة جميع التدابير الرامية إلى الحد من استخدام حق النقض.

ويشمل ذلك مدونة قواعد السلوك التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية لمكافحة جرائم الفظائع الجماعية، فضلا عن المبادرة الفرنسية – المكسيكية لتقييد استخدام حق النقض. إننا نشجع الدول الأعضاء التي لم تدعم بعد تلك المبادرات على القيام بذلك دون تأخير.

ونذكر بأن المادة ٢٤ من الميثاق تكرس مسؤولية المجلس عن التصرف بالنيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة. وندعو إلى مشاركة أوسع نطاقا في هذا الصدد. كما ينبغي للمجلس إيجاد دور في عملية صنع القرار للدول المعنية بالمسائل التي يناقشها. وينبغي لها أيضا أن تشارك في المشاورات غير الرسمية، وفقا للمادة ٣١ من ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي تحسين وتعزيز أوجه التفاعل مع عموم أعضاء الأمم المتحدة. ويتعين على المجلس التحدث مع الدول وليس التحدث عنها فحسب.

كما يجب على المجلس أن يكون منفتحا أمام الأصوات من خارج القاعة. وينبغي الإبقاء على الممارسة المتمثلة في دعوة مقدمي الإحاطات الإعلامية من المجتمع المدني بغية توسيع نطاق فهم المجلس للمسائل المدرجة في جدول الأعمال. وينبغي للمجلس أيضا تحسين قدرته على معالجة المشاكل في جميع مراحل دورة النزاع. ويلزم إيلاء مزيد من الاهتمام لمسألة منع نشوب النزاعات. والإحاطات الإعلامية غير الرسمية للإلمام بالحالة من جانب الأمانة العامة صيغة ينبغي الاستفادة منها بصورة كاملة. وينبغي تسخير التقدم الذي أحرز مؤخرا فيما يتعلق بدور لجنة بناء السلام كهيئة استشارية للمجلس، ومواصلة تطويره.

وتتطلب الأمم المتحدة لكي تكون قوية ومهمة مجلس أمن يتسم بالكفاءة والشفافية والشمول لمواجهة التحديات الراهنة التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان وتحسين الحوكمة العالمية. ويمكنني أن أؤكد للمجلس دعم بلدان الشمال الأوروبية الكامل للعمل المهم الذي يقوم به لتحسين أساليب عمله.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئاسة الكويتية على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. هذه هي المناقشة المفتوحة الثانية بشأن هذا الموضوع منذ تولي الكويت رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ونرحب بإضفاء الطابع المؤسسي على تلك الممارسة الجديرة بالثناء.

يود وفد بلدي الإعراب عن تقديره للعمل الهائل الذي أداه الفريق العامل غير الرسمي على مر السنين. لقد أسهمت مذكرة الرئيس (S/2017/507، المرفق) والمعروفة باسم المذكرة ٥٠٧ في حد ذاتها إسهاما كبيرا في تطوير أساليب عمل المجلس.

وأود أيضا أن أشيد بالسيدة كارين لاندغرين والسيد جيمس كوكين على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين والشاملتين والمركزتين والزاخرتين بالمعلومات. وأدعو أعضاء المجلس إلى إمعان النظر في مساهمتيهما.

إن المواد ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة تمنح مجلس الأمن قدرا كبيرا من الصلاحيات والامتيازات التي لا يستطيع ممارستها دون اعتماد نهج يتسم بالفعالية والكفاءة. ويجب أن يدعم المجلس بشكل خاص تطوير أساليب عمله من خلال كفالة الاضطلاع بولايته على النحو السليم. وغني عن القول إن هذه الأساليب محط اهتمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بمن في ذلك الأعضاء الدائمون وغير الدائمين في المجلس.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الدور المحفز الذي يؤديه الأعضاء العشرة غير الدائمين في المجلس، على وجه الخصوص، قد أدى دورا حاسما في أكثر من مجال. وأود أن أشكر أخي السفير ماتجيلا في هذا الصدد على بيانه المهم الذي ألقاه في وقت سابق بالنيابة عن الأعضاء غير الدائمين في المجلس. إن اقتراحاتهم في الواقع مُحددة جدا ومستمدة من المشاركة والإسهام في العمل اليومي لمجلس الأمن. إننا نطالب بأن يتم إيلاء اقتراحاتهم الاعتبار الواجب والتفكير فيها.

يقرّ المغرب بالجهود الملموسة المبذولة في السنوات الأخيرة، ويرحب بالتطورات الإيجابية في تحسين أداء المجلس وفي تعزيز الفعالية والشمول. وفي الواقع، فإن مزيدا من الانفتاح على الأعضاء غير الدائمين في المجلس والتفاعل معهم بتواتر أكثر، وانتخاب رؤساء الهيئات الفرعية التابعة للمجلس والاستخدام الموحد للتكنولوجيات الجديدة، أمور تمثل أوجه تقدم كبيرة.

وبالمثل، فإن التفاعل مع رؤساء لجنة بناء السلام والتشكيلات القطرية المخصصة ستستفيد من زيادة إضفاء الطابع المؤسسي عليها. ويرحب المغرب أيضا بمراعاة المجلس للمقترحات والتوصيات المقدمة من تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، التي يتشرف المغرب برئاستها.

وتساعد هذه الممارسات الجديدة على تحسين شفافية ومصداقية وجودة عمل المجلس. وتمكنه أيضا من الاستفادة من تنوع مواقف وآراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لأن عملية تحسين أساليب عمل المجلس عملية غير مقيدة ومتطورة، وقبل كل شيء، مستمرة. وعلاوة على ذلك، في السعي إلى تحقيق الشفافية والكفاءة، وتعزيز سلطة المجلس، من الأهمية بمكان مراعاة السياق الدولي العالمي الحالي في أي مناقشة بشأن أساليب عمل المجلس.

ويعلق المغرب أهمية كبيرة على تطوير الدبلوماسية الوقائية، تماشيا مع متطلبات اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة لصون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز الحلول السياسية للنزاعات وتقديم دعم المجتمع الدولي للتدابير التي يتخذها مجلس الأمن.

وبوصف المملكة المغربية أحد البلدان المساهمة بقوات، يمكنها أن تشهد على التداعيات الدائمة للجهود التي يبذلها مجلس الأمن لمنع نشوب النزاعات وحفظ السلام وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ولا سيما في قارتنا الأفريقية. إن لدى البلدان المساهمة بقوات قدرا كبيرا من المعرفة المباشرة في الميدان، وهذا هو السبب في أن تفاعل المجلس مع البلدان المساهمة ليس إثراء فحسب بل ضروريا أيضا. وفي نهاية المطاف، إن توطيد التعاون مع البلدان المساهمة بقوات سيسهم إلى حد كبير في تحسين عمل المجلس.

في الختام، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن المناقشات بشأن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن جزء من رؤية شاملة لإصلاح هيكل الأمم المتحدة. ولهذا السبب يرحب المغرب بعقد الرئاسة الكويتية أول مناقشة بشأن هذه المسألة. ويحدونا الأمل في أنها لن تكون الأخيرة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): تود الأرجنتين أن تشكر الكويت على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن موضوع يكتسي دائماً أهمية خاصة بالنسبة لنا. ونشكر أيضا السيدة كارين لاندغرين والسيد جيمس كوكين على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين.

تعتقد الأرجنتين أن مذكرة الرئيس (S/2017/507، المرفق)، المعروفة باسم المذكرة ٥٠٧، أداة قيمة لزيادة شفافية المجلس وطابعه الشمولي وكفاءته، فضلا عن أنها نص متوازن يمكن أن يكون بمثابة دليل مفيد بشأن التدابير المتفق عليها أو أفضل الممارسات فيما يتعلق بأساليب عمله.

لقد دعا بلدي تاريخيا إلى ضرورة بذل جهود مستمرة لتحسين الشفافية والشمول والانفتاح والديمقراطية والكفاءة في أعمال مجلس الأمن. ونسترشد، في هذا الصدد، بقناعتنا بأن المجلس يمكنه بل وينبغي له، دون المساس بفعالية عملية صنع القرار، أن يكون أكثر شفافية وديمقراطية في علاقته مع عموم أعضاء الأمم المتحدة.

وما من شك في أنه قد تم إدخال تحسينات على أساليب عمل المجلس في السنوات الأخيرة – وهذه ثمرة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء غير الدائمة، التي صممت هذه الإنجازات بمثابرة وحزم.

لقد كانت الأرجنتين، أثناء رئاستها لمجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠٠٠، هي من شجع بالفعل على اعتماد مذكرة رئيس المجلس (S/2000/155)، حيث تمت دعوة الأعضاء غير الدائمين المنتخبين حديثا لمراقبة المشاورات غير الرسمية خلال الشهر الذي يسبق مدة عضويتهم بوصفهم أعضاء منتخبين في المجلس. وخلال فترة ولايتنا في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، كنا أيضا قوة دافعة في دعم مختلف المبادرات لتحقيق المزيد من الشفافية وإمكانية الوصول إلى عضوية المجلس.

وعندما تولت الأرجنتين مؤخرا رئاسة الفريق العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، خلال فتره السنتين ٢٠١٣-٢٠١٤، اعتمدت العديد من المذكرات الرئاسية بشأن مواضيع مثل المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، والحوار مع الأعضاء غير الدائمين في المجلس والهيئات الأخرى، ومشاركة أعضاء المجلس في صياغة وثائق المجلس وتوسيع نطاق مسؤوليتهم عن الصياغة واستمرارية عمل الهيئات الفرعية، من بين أمور أخرى.

وفيما يتعلق بالحوار مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة، نشير إلى الاقتراح المشترك الذي قدمناه مع نيوزيلندا في عام ١٩٩٥ لإنشاء آلية لإجراء مشاورات في مجلس الأمن مع تلك البلدان على أساس شهري. كما ندعو الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام إلى مواصلة عقد اجتماعات منتظمة ويمكن التنبؤ بها مع البلدان المساهمة بقوات بشأن المسائل ذات الصلة.

وتقدر الأرجنتين التقييم الدوري لتنفيذ المذكرة ٥٠٧ وسائر المذكرات ذات الصلة وتحديد الممارسات الناجحة وأوجه القصور المحتملة، فضلا عن النظر في إدخال التعديلات اللازمة. وتدعو الأرجنتين الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى إلى مواصلة العمل في هذا الصدد صوب إعداد وثيقة شاملة واحدة من أجل تعزيز وترشيد جميع القرارات المتخذة بشأن أساليب العمل.

إن الحوار بين مجلس الأمن والهيئات الأخرى، سواء من داخل منظومة الأمم المتحدة أو غيرها، ضروري ليتسنى للمجلس الاضطلاع بمهامه. ومن المهم في هذا الصدد ضمان إجراء حوار سلس بين المجلس والجمعية العامة، بما في ذلك تقديم تقارير المجلس السنوية إلى الجمعية في الوقت المناسب، وفقا للفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

وبالمثل، فإن لجنة بناء السلام والمحكمة الجنائية الدولية ووكالات المساعدة الإنسانية هي من بين الهيئات التي نعتبرها بالغة الأهمية في الوفاء بولاية المجلس. فمجلس الأمن يتحمل العديد من المسؤوليات ويشكل التنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى أمرا حيوياً من أجل الوفاء بها. ومع ذلك، لا تؤيد الأرجنتين ألا يستولي مجلس الأمن على مهام الأجهزة الأخرى، بالنظر إلى أن مهمته هي صون السلام والأمن الدوليين.

ويتمثل أحد المجالات التي لم يحرز فيها المجلس تقدما كبيراً في متابعة قرارات الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. إذ يتلقى المجلس بشكل دوري التقارير المطلوبة من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ذات الصلة بقراراته، ولكنه لا يتخذ أي إجراء بناء على ذلك، حتى في الحالات التي تقدم فيها المحكمة تقارير تفيد بأنها لا تجد التعاون المطلوب بموجب قرارات المجلس.

ونود أيضا أن نسلط الضوء على ضعف التقدم المحرز على صعيد الإجراءات القانونية الواجبة في إطار لجان الجزاءات التابعة للمجلس. ولذلك، تواصل الأرجنتين دعم الحاجة إلى أن تُعمم إجراءات أمين المظالم المستقلة والمحايدة المطبقة في إطار لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة، لتشمل جميع لجان الجزاءات الأخرى.

ونحن ندرك تماماً أنه عندما نعمل لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن، فإن ثقافة هذا الجهاز من حيث اتخاذ قراراته وفعالية أدائه تكونان على المحك. ولهذا، ترحب الأرجنتين بالمناقشات البناءة بشأن هذا الموضوع التي عُقدت في إطار المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن مهمة استعراض وتحديث أساليب عمل مجلس الأمن، استجابةً لمطالب المجتمع الدولي لتحقيق مزيد من الديمقراطية والشمول والمساءلة والشفافية، هدف هام يؤيده بلدي تأييدا كاملا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد كاكانور (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن.

وأود بداية أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للعمل الذي اضطلع به وفد الكويت بشأن هذه المسألة الحاسمة، بصفته رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن.

بوصف المجلس جهازاً من أجهزة الأمم المتحدة مكلفاً بصون السلام والأمن الدوليين بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء، فإن عمله والطريقة التي يختارها لتنظيمه هما مسألة تهم جميع من تؤثر فيهم ما يخلص إليه من قرارات.

إن صرح أساليب عمل المجلس ينتصب على أساس بنيان غير واضح المعالم يتمثل في النظام الداخلي الذي لا يزال مؤقتا حتى بعد مرور ٧٠ عاما على اعتماده وعلى سلسلة من المذكرات الرئاسية شبه الرسمية. وبالنسبة لهيئة تتحمل مسؤوليات مهمة بقدر أهمية مسؤوليات مجلس الأمن، يتخذ هذا النظام طابعاً سياسيا بقدر القضايا السياسية التي يتناولها المجلس. وبما أن التحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين تتطور وتتوسع، فإننا نتوقع من المجلس أن يتغير وأن تتطور قواعده لتواكب التحديات الناشئة. غير أن ما أحرزه المجلس من تقدم يظل بعيداً عن الغاية المنشودة. بل إن أساليب عمل المجلس قد تراجعت في حالات عدة. وأود التطرق إلى ثلاث نقاط لإبراز هذه المسألة.

أولا، أود أن أتطرق إلى مسألة تواصل المجلس مع الجمعية العامة. إذ يتمثل أحد السبل الرامية إلى تحقيق تواصل مجدٍ في

مناقشةُ التقرير الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. ورغم المطالبة منذ أمد بعيد بأن تكون هذه التقارير أكثر موضوعية وتحليلا، فإنها غالبا ما تكون مليئة بالمؤشرات الوقائعية المعتادة – كم مرة اجتمع المجلس وكم مناقشة أجرى، وما إلى ذلك. والطريقة التي تُقدم بها تلك التقارير أيضا تسبب تأخيرا في كيفية ومواعيد مناقشها في الجمعية العامة، مما يحرم الدول الأعضاء من فرصة هامة للتواصل مع المجلس. ولا بد من استعادة هذا التواصل بين الجهازين وتوطيده.

ثانيا، فيما يتعلق بمسألة العالم الخفي للهيئات الفرعية، فقد شهدنا على مر السنين إنشاء العديد من هذه الهيئات وتكليفها بمسؤوليات حاسمة، من قبيل اتخاذ قرارات متعلقة بإدراج أسماء أفراد وكيانات في قوائم أنظمة الجزاءات المختلفة للمجلس ورفعها منها. ولا تنتهج هذه الهيئات الفرعية أساليب عمل مختلفة صُممت خصيصا لها فحسب، ولكنها تتبع أيضا ممارسات غامضة ليس لها أي أساس قانوني في ميثاق الأمم المتحدة أو أيٍّ من قرارات المجلس.

وتضطلع هذه اللجان بعملها خارج قواعد الشفافية ولا تكاد تبذل أي جهد لإعلام عموم أعضاء الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي بمختلف مداولاتها وقراراتها. فعلى سبيل المثال، بينما يتمّ إبلاغنا بقرارات تلك اللجان بإدراج أسماء أفراد وكيانات في قوائم أنظمة الجزاءات، لا يتم إعلان القرارات المتخذة برفض طلبات الإدراج في القوائم المقدمة من الدول الأعضاء ولا يتمّ تعميم تلك القرارات على مجموع الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، مثلما يغفل الأعضاء عن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لإدراج أسماء القادة الإرهابيين، فإننا لا ننتبه أيضا للجهود التي يبذلها القادة الإرهابيون الذين يحاولون رفع أسمائهم من قوائم الجزاءات.

ثالثا، أود أن أتطرق إلى مسألة أعمال المجلس المتصلة بحفظ السلام، وهي ذات تأثير هام وبارز جدا بالنسبة للكثيرين منا. ورغم الفهم المشترك الذي مفاده أن الاستماع إلى آراء وشواغل البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة بالغ الأهمية لتحسين تنفيذ ولايات حفظ السلام، فإن الأهم من ذلك هو ترجمة هذا الفهم إلى أفعال.

ويأمل وفد بلدي أن تجد المقترحات المذكورة أعلاه، فضلا عن تلك التي قدمها زملائي، سبيلها إلى كتاب قواعد المجلس عاجلا وليس آجلا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فييرا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ويحدونا الأمل في أن مناقشاتنا اليوم سيكون لها تأثير مباشر على جهودنا الرامية إلى زيادة مستويات الشفافية والمساءلة في مجلس الأمن.

أود أيضا أن أشكر السيدة كارين لاندغرين والسيد جيمس كوكين على إحاطتيهما الإعلاميتين المتبصرتين وعلى جهودهما المتواصلة الرامية إلى نشر المعلومات والتحليلات المتعلقة بأنشطة مجلس الأمن.

ونشيد بالاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن لتعزيز أساليب عمله ونشجع أعضاءه على الالتزام بالتنفيذ التام للتوصيات الواردة في المذكرة من الرئيس (S/2017/507، المرفق)، المعروفة باسم ”المذكرة ٥٠٧“. كما أود أن أسلط الضوء على العمل القيم الذي اضطلعت به اليابان خلال آخر تحديث للمذكرة ٥٠٧ في عام ٢٠١٧، فضلا عن قيادة الكويت في توجيه مناقشات الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع للمجلس.

لطالما أيدت البرازيل ضرورة أن يعمل مجلس الأمن وفقاً لنص وروح ميثاق الأمم المتحدة. وينص الميثاق على أن هذا الجهاز ينبغي أن يتصرف بالنيابة عن مجموع أعضاء المنظمة، وأن

يضمن بالتالي مستويات كافية من الشمول والشفافية، بسبل منها الاستماع إلى الدول الأعضاء المتأثرة بقراراته.

ويتمثل أحد التحديات في الحفاظ، كلما كان ذلك مناسبا، على التنسيق والتعاون والتفاعل بصورة منتظمة مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. ويجب أن تتسم العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة بالدينامية والتكامل. ويتمثل أحد الأحكام الرئيسية في المادة ١٠ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن الجمعية العامة يجوز لها أن تقدم توصيات إلى مجلس الأمن. ويمكن أن يسهم تعزيز ذلك التبادل في تخفيف حالات تعدي مجلس الأمن على سلطة الجمعية العامة وولايتها، وما يترتب عليها من تآكل بهما. وفي هذا الصدد، يجب أن يتخذ مجلس الأمن خطوات واسعة نحو إجراء مشاورات أكثر انتظاما وموضوعية مع الجمعية العامة، سواء لاستعراض خطط العمل أو التشاور بشأن مسائل ذات اهتمام مشترك.

ودعونا لا نغفل أيضا عن أن جوهر إقامة علاقة سليمة مع الجمعية العامة هو المساءلة. وتنص الفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة على أن يقدم مجلس الأمن بشكل سنوي، وعند الاقتضاء، تقارير خاصة إلى الجمعية العامة للنظر فيها. وما فتئ عموم الأعضاء يدعون إلى تقديم تقرير سنوي تحليلي وشامل، يتضمن تقييما لعمل المجلس والتحديات المقبلة التي تنتظره. ونادرا ما قُدمت تقارير خاصة إلى الجمعية العامة، على الرغم من أن الميثاق يتوخاها بوصفها طريقة أخرى لإبقاء عموم الأعضاء على علم بأنشطة المجلس.

وينبغي بذل مزيد من الجهد من أجل تعزيز المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد شرطة. ومع مراعاة الجهود الجارية لتحسين فعالية عملياتنا لحفظ السلام، ينبغي أن يكون لآراء البلدان المساهمة بقوات عسكرية وتلك المساهمة بأفراد الشرطة أثر على إنشاء عمليات حفظ السلام واستعراضها وتخفيضها تدريجيا وعلى ولايات البعثات السياسية الخاصة. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي التشاور مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وتلك المساهمة بأفراد شرطة على نحو منتظم وحسن التوقيت. ومن المؤسف أن آلية المشاورات القائمة حاليا ليس لها التأثير المرغوب على مداولات مجلس الأمن.

ونرى أن مجلس الأمن ينبغي أن يكون مفتوحا أمام جميع هيئات الأمم المتحدة التي يمكنها أن تسهم في عمله بصورة جوهرية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك لجنة بناء السلام، بالنظر إلى أن الهدف من إنشائها كان الاضطلاع بدور استشاري لمجلس الأمن. ومع ذلك، وبعد ١٣ عاما من إنشائها، يؤسفنا أن مجلس الأمن لم يستفد حتى الآن من كامل إمكانات لجنة بناء السلام. ولكوننا عضوا نشطا في لجنة بناء السلام منذ إنشائها وبصفتنا رئيس تشكيلة غينيا – بيساو، لا تزال البرازيل ترى مجالا كبيرا لتحسين التنسيق والاتساق والتعاون بين هاتين الهيئتين.

وفيما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات داخل مجلس الأمن، ترى البرازيل أنه ينبغي أن تتاح فرص حقيقية للأعضاء المنتخبين لأن يصبحوا قائمين على الصياغة. ولا ينبغي النظر إلى التوزيع العادل والملائم للقيام على الصياغة باعتباره استثناء ولكن بوصفه ممارسة عامة لا غنى عنها لتعزيز إتاحة مستويات مناسبة من الشفافية والمساءلة في مجلس الأمن. وتمثل إمكانية المشاركة في الصياغة المتوخاة في المذكرة الرئاسية ٥٠٧ تطورا إيجابيا، فضلا عن تمتع رؤساء الهيئات الفرعية بمكانة فريدة بحيث يمكن اعتبارهم مشاركين في الصياغة في المسائل المتعلقة بأنشطة هذه الهيئات.

ويجب أيضا كفالة وصول الدول الأعضاء المتأثرة إلى الهيئات الفرعية لمجلس الأمن، حسب الاقتضاء، ولا سيما بالنظر إلى أن تلك الهيئات عادة ما تتناول بصورة مباشرة مسائل تهم عموم الأعضاء. وأود أن أحتج مرة أخرى بميثاق الأمم المتحدة، الذي تنص مادته ٣١ على أنه يجوز لأي عضو من أعضاء الأمم

المتحدة من غير أعضاء مجلس الأمن أن يشارك في مناقشة أية مسألة تُعرض على مجلس الأمن متى رأى المجلس أن مصالح ذلك العضو متأثرة بها بوجه خاص. وينبغي لذلك الحكم أن يُطبق أيضا على الهيئات الفرعية.

أخيرا، نشجع الجهود الرامية إلى استعراض استخدام حق النقض في مجلس الأمن، في ضوء الدعوة الواسعة النطاق من جانب عموم الدول الأعضاء إلى إلغائه أو تقييده. وعلى الرغم من أن ذلك الموضوع يتجاوز المذكرة الرئاسية ٥٠٧، فإن له تأثيرا مباشرا على عمل مجلس الأمن.

ولا تغني المساعي الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس عن الحاجة إلى إجراء إصلاح هيكلي لمجلس الأمن بل تكملها، إلى جانب إضافة مقاعد جديدة دائمة وغير دائمة. ولا يمكن أن تقتصر فعالية المجلس على المسائل الإجرائية، بل يتصل الأمر بالمضمون أيضا. وترتبط العديد من أوجه القصور في عمل مجلس الأمن بغياب الجهات الفاعلة التي يمكنها أن تسهم في جسر هوة الخلافات وتجنب العقبات. وسيستلزم أي إصلاح هيكلي إجراء مراجعة واسعة النطاق لأساليب عمل المجلس بغية مواءمتها مع الرغبة التي أعربت عنها غالبية الدول الأعضاء والمتمثلة في تحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة. ولا شك أن مجلسا أكثر شمولا وشفافية وخضوعا للمساءلة سيصبح أكثر فعالية أيضا.

وللأسف، لقد طال انتظار إصلاح مجلس الأمن. وحان الوقت لأن نكثف جهودنا الرامية للمضي قدما وجعل مجلس الأمن تجسيدا للواقع المعاصر.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر وأن أشيد بالقيادة النشطة والدينامية والقوية للغاية للكويت فيما يتعلق بمسألة أساليب عمل مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر الرئاسة الكويتية على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم،

كما أود أن أتوجه بالشكر لمقدمي الإحاطتين على بيانيهما المفيدين والمثيرين للاهتمام للغاية. وأعتقد أنه، بعد الاستماع إلى العديد من البيانات التي أدلى بها عموم الدول الأعضاء اليوم، هناك مجموعة من المسائل المفيدة للغاية التي ستساعد المجلس في تحسين أساليب عمله.

أخاطب المجلس اليوم بالنيابة عن مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف والتي تتألف من ألمانيا وبلجيكا والدانمرك وسويسرا وشيلي وفنلندا وكوستاريكا وليختنشتاين والنرويج والنمسا وهولندا وبلدي، السويد. وسأركز على إحدى المسائل التي أثيرت في المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة (S/٢٠١٩/٤٥٠، المرفق)، ألا وهي، الكيفية التي يمكن بها تحسين شفافية عمل الهيئات الفرعية للمجلس وكفاءتها، بما في ذلك تعزيز الإجراءات القانونية الواجبة.

يوافق شهر كانون الأول/ديسمبر الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء مكتب أمين المظالم لنظام الجزاءات التابع للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. وقد أنشئ المكتب تحديدا بغرض تعزيز الإجراءات القانونية الواجبة والإجراءات العادلة والواضحة في نظام الجزاءات. وشهدنا عمل أمين المظالم يتطور ويتعمق. وكان له تأثير حقيقي على حق الأفراد في الإجراءات القانونية الواجبة فيما يتعلق بعملية الإدراج في قوائم الجزاءات والرفع منها. وقد اعترفت العديد من المحاكم الإقليمية والوطنية بهذا الإنجاز لأمين المظالم.

وعندما أنشئ منصب ومكتب أمين المظالم، جرى التأكيد على أنه ينبغي أن يتمكن من تنفيذ ولايته بطريقة مستقلة ومحايدة. واليوم، تشعر الدول الأعضاء في مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف بقلق خاص إزاء

تقويض هذا الاستقلال بسبب المركز التعاقدي الحالي لمكتب أمين المظالم في الأمانة العامة والترتيبات المؤسسية ذات الصلة به. ولذلك، نحث الأمين العام على أن يكفل تعزيز قدرات مكتب أمين المظالم واتخاذ الترتيبات اللازمة ”لكفالة استمرار قدرته على الاضطلاع بولايته على نحو مستقل وفعّال وفي غضون الأطر الزمنية الملائمة“ على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٦٥ من القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧).

ولا تتعلق هذه المسألة بأساليب العمل فحسب، بل أيضا بضمان تمتع الأفراد الذين يُدرجون على قوائم جزاءات الأمم المتحدة بإجراءات عادلة وواضحة ومحاكمات وفق الأصول القانونية. وتشكّل عدالة تلك العمليات عاملا حاسما لفعالية ومشروعية نظام الجزاءات التابع لمجلس الأمن، والذي كان يمكن، لولا ذلك، الطعن فيه من جانب المحاكم الوطنية أو الإقليمية. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى رسالتنا الموجهة إلى مجلس الأمن المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (S/2018/1094)، التي تتضمن أيضا مقترحات أخرى لتحسين الإجراءات القانونية الواجبة فيما يتعلق بمكتب أمين المظالم. إن لدينا جميعا مصلحة في ضمان وجود جزاءات فعالة ومشروعة، ويُنظر إليها على أنها كذلك. ومن ثم فإن مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف تحث مجلس الأمن والأمين العام على مواصلة بذل جهودهما لضمان اتباع الأصول القانونية واحترام حقوق الإنسان في عملية فرض الجزاءات وتدابير التنفيذ اللاحقة على السواء.

وثمة شواغل مماثلة تتعلق بمراعاة الأصول القانونية فيما يتصل بنظم الجزاءات الأخرى التابعة لمجلس الأمن على غرار تلك التي يواجهها نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة. وتواجه المحاكم بأنواعها بشكل متزايد مسائل منبثقة عن نظم الجزاءات الأخرى وقد شددت على غياب أوجه الحماية المرتبطة بمراعاة الأصول القانونية التي يُفترض أن توفرها تلك النظم. ولذلك، فإننا نطالب بأن يعالج المجلس هذه المسألة بإنشاء أمين للمظالم أو آلية توفر حماية مماثلة في نظم الجزاءات الأخرى.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن اعرب عن تقدير بلدي لقيادتكم الشخصية، السيد الرئيس، بشأن الموضوع قيد المناقشة اليوم. ويحدونا الأمل في أن يتسنى التوصل إلى اتفاق بشأن بعض التدابير التي جرت بشأنها مشاورات غير رسمية. ونلاحظ بخيبة أمل أن ذلك لم يتسن حتى الآن.

تكتسي الجهود الرامية إلى جعل مجلس الأمن أكثر شمولا وشفافية وخضوعا للمساءلة أهمية أساسية ويتعين مناقشتها مع جميع الدول الأعضاء. ويظل التقدم المحرز بشأن هذا الملف مطردا، وإن كان متفاوتا، وبالتأكيد، بطيئا. ولا يزال أصعب جانب يتمثل في التطبيق غير المتساوق لأساليب العمل التي وافق عليها المجلس نفسه على مدى السنوات الماضية. ونتطلع إلى رؤية مزيد من التحسينات في تنفيذ أساليب العمل تلك. ومن المفيد بالتأكيد، في ذلك الصدد، أن يعمل الأعضاء المنتخبون في المجلس بتنسيق وثيق، داخل المجلس ومع الشركاء خارجه على السواء، مثل فريق المساءلة والاتساق والشفافية، الذي ننتمي إلى عضويته.

ونشيد كثيرا بالبيان المشترك الذي أدلى به زميلنا ممثل جنوب أفريقيا بشأن مسألة أساليب عمل المجلس.

إن مجلس الأمن لم يُصمم كهيئة ديمقراطية، نظرا إلى أن الأعضاء الدائمين فيه يملكون صلاحية عرقلة قرارات الأغلبية بمفردهم. ومن ثم، فإننا نتوقع أن يضطلع الأعضاء المنتخبون بدور نشط ومستقل في المجلس. وبشكل أكثر تحديدا، فإن ما نتوقعه منهم عند انتخابهم هو أن يسهموا إسهاما كاملا

وفعالا في أعمال المجلس؛ فهم في نهاية المطاف مسؤولون مسؤولية مباشرة أمام الدول الأعضاء.

وبالنسبة لنا، يشكل تأييد مدونة قواعد السلوك بشأن الفظائع الجماعية، التي وضعها فريق المساءلة والاتساق والشفافية، معيارا أدنى لعضوية المجلس وشرطا مسبقا لتقديم دعمنا في انتخابات المجلس. غير أننا نعتقد كذلك أن بعض الممارسات التي تطورت في التاريخ الحديث للمجلس تضر بالدور النشط الذي يضطلع به الأعضاء المنتخبون. وعليه، فإننا نؤيد الاتفاقات التي يمكن للأعضاء المنتخبين بموجبها أن يصبحوا قائمين بالصياغة بشأن القرارات المقدمة إلى المجلس للنظر فيها. ونرحب بوجه خاص بالمقترح الداعي إلى أن يتولى الوفد الذي يرأس لجنة الجزاءات المعنية بحالة قطرية معينة القيادة المشتركة مع القائم بالصياغة التقليدي في صياغة القرارات بشأن تلك الحالة. ويبدو أن هذا الأمر هو مسألة إدارة جودة ومنطق سليم، أكثر من أي شيء آخر. ونود كذلك أن يجري توزيع رئاسة الهيئات الفرعية على أعضاء المجلس بشكل أكثر إنصافا. ويمثل اضطلاع أعضاء المجلس الدائمين بنصيبهم من تلك المهام طريقة جيدة لضمان علاقات عمل أفضل في المجلس.

لقد أولينا، على مدى سنوات عديدة، اهتماما خاصا لعمل المجلس بشأن الجزاءات، انطلاقا من التزامنا بسيادة القانون ومقتضيات الأصول القانونية. ونؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل السويد ونود أن نشكر السيد جيمس كوكين، ممثل جامعة الأمم المتحدة، على إحاطته الثاقبة جدا بشأن هذا الموضوع في وقت سابق اليوم. وقد كان إنشاء مكتب أمين المظالم قبل ١٠ سنوات خطوة هامة جاءت متأخرة، في أعقاب طعون قانونية في محاكم العديد من الدول الأعضاء. وعمل أمين المظالم فعال وغير مثير للجدل، خلافا لتوقعات الكثيرين، ومع ذلك يحرم المجلس المكتب من الترتيبات المؤسسية المناسبة ويواصل العمل بتثاقل بشأن الخطوة التالية الواضحة الضرورية – أي توسيع ولاية أمين المظالم لتشمل نظم الجزاءات المتبقية. فنحن لا نرى سببا وجيها لعدم اتخاذ ذلك القرار، ونأمل أن يستجيب المجلس على وجه السرعة للنداء الموجه من عموم الأعضاء في ذلك الصدد.

إننا نشارك بنشط وبصورة منتظمة في جلسات الاختتام وقتما تُنظم في نهاية رئاسة المجلس. فهي تتيح فرصا هامة لنا للإعراب عن آرائنا وطرح أسئلة، وتوفر فرصا قيمة للمجلس للاستماع إلينا، نحن قاعدته الانتخابية. ونتطلع إلى رؤية مزيد من التحسينات في أشكال تلك الجلسات ونرحب بالمقترحات التي قُدمت في ذلك الصدد. ونأمل في أن يتم إضفاء الطابع المؤسسي على تلك الجلسات ليتم عقدها في نهاية كل شهر.

كما يدور كلام كثير عن شكل المناقشات المفتوحة، مثل تلك التي نعقدها الآن. والنقطة الأهم بالنسبة لنا هي ضمان تنظيم المناقشات المفتوحة بطريقة يمكن أن تساعد على جعل عملية صنع القرار أكثر شمولا بين أعضاء المجلس، وبالتالي أكثر شرعية. وأسهل الطرق للقيام بذلك هي فصل المناقشة عن اللحظة التي يُتخذ فيها القرار. وذلك، كما نفهمه، هو الحال اليوم. ونشكر الرئاسة الكويتية على إعطاء القدوة

في الختام، فإن ولاية مجلس الأمن تتعلق بجوهر مهمة الأمم المتحدة الأصلية. ولذلك، تتوقف فعالية المنظمة ككل على الطريقة التي يمارس بها المجلس عمله. وعليه، فإن الانقسامات السياسية العميقة بين الأعضاء الدائمين في المجلس والضغط لخفض تمويل عمليات حفظ السلام الضرورية وتزايد العزوف السياسي، هي إشارات مثيرة للقلق. ولا يمكننا، بوصفنا أعضاء في المنظمة مهتمين سياسيا بتعددية الأطراف، أن نكتفي بالجلوس على الهامش مع التعبير أحيانا عن شعورنا بالإحباط. فعلينا أن نطالب بامتلاك زمام الأمور، وحيثما أمكن، أن نتخذ إجراءات عن طريق العمل في الجمعية العامة عندما يتقاعس المجلس عن القيام بمهامه. ويوضح إنشاء الآلية الدولية المحايدة والمستقلة لسورية عن طريق الجمعية العامة أنه يمكن القيام بذلك، والقيام به على نحو فعال.

ويتمثل التجسيد النهائي لعجز المجلس عن العمل في عرقلة قراراته باستخدام حق النقض، كما حدث ١٥ مرة في السنوات الخمس الماضية. ولذلك، فإننا نرى أنه ينبغي للجمعية العامة أن تنعقد تلقائيا في كل مرة يُستخدم فيها حق النقض. وينبغي القيام بذلك من دون المساس بالنتيجة المحتملة لتلك المناقشة. وسيكون للدول الأعضاء، بطبيعة الحال، الخيار في تقديم مقترحات، ولكن لا حاجة للتلقائية. ونرى أن من شأن إجراء مناقشات بمشاركة جميع الدول الأعضاء بخصوص القرارات التي يُستخدم حق النقض لإسقاطها إضافة قيمة هامة وحدوث تحسن كبير في مجال المساءلة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد كاراسو (كوستاريكا) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشكركم، السيد الرئيس، ووفد بلدكم على عقد مناقشة اليوم المفتوحة، ونهنئكم على توليكم قيادة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى بمسؤولية ونزاهة. ونحن ممتنون أيضا إزاء الإحاطتين اللتين قدمهما كل من السيدة كارين لاندغرين، المديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، والسيد جيمس كوكين ممثل جامعة الأمم المتحدة.

وتؤيد كوستاريكا البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل سويسرا بالنيابة عن فريق المساءلة والاتساق والشفافية، وممثل السويد باسم مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف.

يسرنا أن نرى التقدم المحرز في السنوات الأخيرة – ولو ببطء – في تحديد أساليب عمل مجلس الأمن، على النحو المبين في المذكرة الرئاسية ٥٠٧ وتحديثاتها، التي نرى أنها تسهم في تعزيز الشفافية في عمل مجلس الأمن. وإذ نسلم بالتقدم المحرز بشأن هذا الموضوع، ما زال هناك العديد من الجوانب التي يجب التصدي لها ليس من أجل زيادة فعالية عمل المجلس فحسب، بل كذلك لتعزيز إضفاء الطابع الديمقراطي على أدائه وضمان تحقيق المساواة في إشراك جميع أعضاء المجلس في الاضطلاع بأعمال ذلك الجهاز.

بادئ ذي بدء، نود أن نؤكد على أن مسؤوليات مجلس الأمن يجب أن توزع بشكل منصف. وفي هذا الصدد، وفيما يتعلق بالهيئات الفرعية، ندعو إلى شفافية أكبر في تعيين رؤساء تلك الهيئات وتنفيذ تلك التعيينات في الوقت المناسب وبالتشاور مع الأعضاء الجدد في المجلس. ونؤكد من جديد رأينا بأن أي عضو في المجلس ينبغي أن يكون قادرا على التصرف كحامل قلم لصياغة مشاريع القرارات أو، إذا تعذر ذلك، يكون حامل قلم مشارك في صياغة قرارات المجلس. وندعو إلى تشجيع المزيد من المشاركة بين الأعضاء العشرة المنتخبين في المجلس، وكذلك إجراء مشاورات بين جميع أعضاء المجلس في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع تلك المسؤوليات. كما ندعو إلى إحراز تقدم مستمر في التنسيق بين الأعضاء المنتخبين في المجلس، بهدف إتاحة مزيد من المناقشة المفتوحة والسماح لهؤلاء الأعضاء بحشد الدعم من الآخرين لمبادراتهم الجديدة المحتملة.

وفيما يتعلق بالمناقشات المفتوحة، لا بد من إفساح مجال لأصحاب المصلحة الذين قد يكون بوسعهم الإسهام بشكل إيجابي في تلك المناقشات. ويجب كفالة مشاركة المجتمع المدني، لا سيما مشاركة ممثلاته اللاتي يمكنهن تقديم نظرة ثاقبة بناء على تجاربهن وفهم حقوقهن. ونرى أنه ينبغي للمجلس أن يُبدي اهتماما أكبر بتلقي مدخلات من أولئك الذين لديهم مصلحة مشروعة في قراراته أو قد يتأثرون بها. ولكي تسهم المناقشات المفتوحة بشكل جوهري في عمل المجلس، سيكون من المستصوب أن تؤخذ في الاعتبار المساهمات المقدمة من المشاركين في تلك المناقشات كمدخلات في القرارات أو النتائج التي يمكن اعتمادها.

ولتشجيع الشفافية والمساءلة في مجلس الأمن، ينبغي أن يقدم التقرير السنوي للمجلس إلى الجمعية العامة في الوقت

المناسب، وأن يتضمن عناصر تحليلية لعمله اليومي، مع تجنب الوصف البسيط لما قام به من أجل إتاحة الفرصة للدول للمشاركة بنشاط في نقاش تفاعلي وشامل حول ذلك التحليل. ونحث المجلس على الامتثال في أقرب وقت ممكن بتقديم تقريره السنوي لعام ٢٠١٨ لكي تنظر فيه الجمعية العامة. ونكرر التأكيد على ضرورة تحسين العلاقة والتواصل والتعاون بين الجمعية العامة والأجهزة الأخرى ذات الصلة ومجلس الأمن. هذه ممارسة ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي عليها، إلى جانب المشاورات المنتظمة مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة.

ويجب أن يكون نظام جزاءات الأمم المتحدة شفافا ونزيها في تطبيقه. وتعيين أمين للمظالم في نظام جزاءات اللجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والقاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات وأصول وكيانات قد أسهم في تحقيق هذا الهدف. وكوستاريكا تعتقد أنه ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الممارسة وتكرارها في نظم الجزاءات الأخرى من أجل ضمان مراعاة الأصول القانونية، مع ضمان الاستقلالية الوظيفية والتشغيلية لأمين المظالم دائما.

أخيرا، نؤكد مجددا ضرورة المضي قدما في تحديد قيود على استخدام حق النقض، مثل تلك المدرجة في مدونة سلوك مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، وفي المبادرة الفرنسية – المكسيكية. وهذا أمر لا بد منه في تحقيق العمل الوقائي الذي يجب أن يضطلع به مجلس الأمن، وكذلك في ولايته المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين.

ونحث جميع أعضاء مجلس الأمن على المشاركة البناءة في العملية الجارية لإضفاء الطابع الرسمي على أساليب عمله وتحسينها. ونؤكد لوفد الكويت مجددا دعمنا لعمله الجدير بالثناء وقيادته في الفريق العامل ذي الصلة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة الكويتية للمجلس على تنظيم هذه الجلسة.

إن إصلاح مجلس الأمن هو أنجع الطرق لتمكين المجلس من الوفاء بمسؤولياته على أكمل وجه. ولهذا، فإن تعزيز أساليب عمل المجلس، والمساءلة مفهوم أساسي في إطاره، هو أحد المواضيع الأساسية الخمسة للمفاوضات الحكومية الدولية. وتبدأ المساءلة من المادتين ٢٤ و ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة، وبموجبهما يعمل هذا المجلس نائبا عن عموم الأعضاء في المنظمة وهو مسؤول أمامهم – وملزم بالتصرف وفقا للميثاق وتتعهد الدول الأعضاء بقبول قراراته وتنفيذها. ومع ذلك، من الناحية العملية، وبينما تواصل الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها، فإن المجلس، للأسف، لم يتصرف وفقا للميثاق في الكثير من الحالات.

والمثال الحي على ذلك هو استغلال المجلس من قبل دولة بعينها لفرض جزاءات على بلدان أخرى بسبب عداء هذه الدولة لتلك البلدان فحسب. والجزاءات التي فرضها المجلس على إيران في الماضي مثال واضح على ذلك. وأحدث الأمثلة هو انتهاك الولايات المتحدة للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي صاغته الولايات المتحدة نفسها، واتخذ بالإجماع – بما في ذلك بالتصويت الإيجابي للولايات المتحدة – ويشير صراحة إلى التزامات جميع الدول الأعضاء بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة. والمفارقة هي أن الولايات المتحدة تهدد الآن بوقاحة دولا أخرى إما بانتهاك ذلك القرار أو مواجهة العقاب. وللأسف، فإن مثل هذه الحالات تتزايد بشكل كبير وتصبح مدعاة للقلق الشديد.

وفي مثل هذه الحالات ودون الإخلال بالتزاماتها بموجب الميثاق، يحق للدول الأعضاء تحدي قرارات المجلس ببساطة لأن

قرارا يتجاوز حدود السلطة لا يستوجب الامتثال. علاوة على ذلك، واستنادا إلى الصلة المشروطة بين المادتين ٢٤ و ٢٥ من الميثاق، فإن الدول غير ملزمة بالامتثال لقرار لا يتفق مع الميثاق. وأكثر من ذلك، يقع على عاتق الدول واجب الامتناع عن الامتثال للقرارات المتجاوزة للسلطة التي يتخذها المجلس، بالنظر إلى أن الامتثال لها من شأنه أن يؤدي إلى انتهاك حقوق بلدان أخرى، وهو أمر يحظره القانون الدولي. وبالتالي، فإن للدول الحق الشرعي وعليها واجب قانوني في تحدي قرارات المجلس المتجاوزة لحدود السلطة.

ويستند هذا تحديدا إلى تلك الحقيقة التي شهدناها في حالات سابقة اتخذت فيها الدول قرارات فردية وجماعية لتحدي إجراءات اتخذها المجلس. وإذا استمر المجلس في اتخاذ قرارات لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي في المستقبل، سوف تمارس الدول مرة أخرى بالتأكيد حقوقها وتؤدي واجباتها في تحديها. لذلك، ومن أجل الحيلولة دون استمرار تآكل مصداقية المجلس، الذي يعاني بالفعل من نقص خطير في الثقة، ينبغي لهذه الهيئة أن تكف عن التصرف على نحو تعسفي وبما يتنافى مع الميثاق. هذا أمر ضروري وملح.

وبالطبع، لا يمكن القيام بذلك دون كفالة خضوع المجلس، كهيئة، وأعضائه للمساءلة التامة عن تصرفاتهم ومهامهم. وهذا يعني أنه يتعين عليهم، تحت أي ظرف من الظروف، أن يتصرفوا بما يتفق تماما مع الميثاق والقانون الدولي، وتجنب اتخاذ أي قرارات تتجاوز حدود السلطة والامتناع عن تسييس أنشطة المجلس. كما يعني أنه ينبغي لأعضاء المجلس أن يتخذوا قرارات لا تستند إلى مصالحهم الوطنية أو الجغرافية السياسية أو مصالح المجموعات الجغرافية التي ينتمون إليها، ولكن على أساس المصالح المشتركة لجميع أعضاء الأمم المتحدة.

وفي الختام، ونظراً لأهمية النهوض بمساءلة المجلس وإلحاحها، أقترح عقد مناقشة مفتوحة بشأن هذا الموضوع تحديداً.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

السيدة رودريغيث أباسكال (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري لقيادتكم، سيدي الرئيس، بشأن هذا الموضوع الهام.

وتؤيد كوبا إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن، بما في ذلك أساليب عمله، بغية جعله جهازاشفافا وديمقراطيا وتمثيليا، تمشياً مع تطور الأمم المتحدة والعلاقات الدولية.

وينبغي أن يجري توسيع عضوية مجلس الأمن في الفئتين الدائمة وغير الدائمة العضوية من أجل تصحيح عدم كفاية تمثيل البلدان النامية. وينبغي ألا يقل عدد أعضائه عن ٢٦ عضواً. وتدعو الحاجة إلى صيغ فعالة للقضاء على الممارسات الإقصائية وكفالة المشاركة الحقيقية وإرساء الديمقراطية في عمل المجلس وصنع القرار فيه، بما في ذلك إلغاء حق النقض.

وعملاً بالمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، يدرك الأعضاء أن مجلس الأمن، يتصرف في سياق أداء مهامه بالنيابة عنهم وأن عمل المجلس بالتالي مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء. ومن ثم تسهم زيادة الشفافية في عمل المجلس في ممارسة تلك المسؤولية المشتركة. وينبغي أن تكون المشاورات غير الرسمية هي الاستثناء، لا القاعدة، وينبغي إصدار محضر لها.

وبينما نقرّ بالزيادة في السنوات الأخيرة في عدد الجلسات العامة، بما في ذلك المناقشات المفتوحة والجلسات الختامية، فضلاً عن الممارسات المبتكرة من المشاورات وتبادل الآراء مع الدول الأعضاء في اختيار وتعيين الأمين العام، يظلّ مجلس الأمن يعمل في المقام الأول في صيغ مغلقة، ويتّخذ القرارات دون الاستجابة لشواغل الدول الأعضاء، ويفرض البتّ في مشاريع القرارات حتى عندما تكون هناك اختلافات كبيرة بشأن مضمونها.

وعلاوة على ذلك، فإن كوبا تؤكد مجدداً حاجة المجلس إلى اعتماد نص نهائي ينظّم عمله وينهي الوضع المؤقت الذي اتسم

به نظامه الداخلي لأكثر من ٧٠ عاماً. فهذا أمر ضروري من حيث الشفافية والحاجة إلى المساءلة.

ويؤسفنا أن يواصل مجلس الأمن تقديم تقارير سنوية إلى الجمعية العامة لا تعدو عن كونها لمحة وصفية عامة لجلساته وأنشطته وقراراته، بدلاً من تقديم وصف تفسيري وشامل وتحليلي لعمله يمكّننا من تقييم أسباب قراراته والآثار المترتبة عليها. إن الافتقار إلى تقارير خاصة عن التدابير المتخذة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين لكي تنظر فيها الجمعية العامة، على النحو المطلوب بموجب المادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق، هو نقيصة أخرى يجب على المجلس أن يتجاوزها.

وبالإضافة إلى التغيير في أساليب العمل، يجب على مجلس الأمن مواءمة مهامه الوظيفية مع الولاية التي أناطه بها ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن يتوقف عن تناول مسائل خارج نطاق اختصاصه، ولا سيما تلك التي تقع في إطار ولاية الجمعية العامة. وينبغي لمجلس الأمن، عملاً بالولاية الموكلة إليه بموجب الميثاق، أن يركّز على المسائل الأكثر إلحاحاً التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وينبغي عدم اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق، على النحو المتوخى، إلا كملاذ أخير. وإننا ندين التلاعب الانتقائي بأساليب عمل المجلس وممارساته في ما يخص البرامج السياسية والرقابة، ولا سيما المحاولات الرامية إلى إدخال مواضيع غير مدرجة في جدول أعماله، فضلاً عن تسييس النظر في المسائل الأخرى المعروضة عليه.

ونؤكد من جديد أنه لا يمكن أن يكون هناك إصلاح حقيقي للأمم المتحدة ما لم يتم إصلاح مجلس الأمن. ونؤيد المفاوضات الحكومية الدولية في الجمعية العامة، التي ينبغي أن تظلّ شفافة وشاملة للجميع. ولن نجد سبيلا للمضي قدماً إلا من خلال المناقشة، ضمن الحدود الزمنية والأطر المحددة، وعلى أساس توافق الآراء بين جميع الدول الأعضاء. ونكرّر التأكيد على الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن وجعله ديمقراطياً وشفافاً وفعالاً بحيث يمثّل مصالح جميع الدول الأعضاء في المنظمة من أجل الحفاظ على تعددية الأطراف ومصداقية الأمم المتحدة في الأجل الطويل.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد كاستانييدا سولاريس (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر وفد الكويت على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. ونُعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لنيوزيلندا في بداية الجلسة. ونحن على ثقة بأن مداولاتنا لن تتيح لنا فحسب أن نجدد التزامنا بمواصلة إحراز تقدم في تحسين الكفاءة والشفافية والتفاعل مجلس الأمن، بل تمثّل أيضاً أساساً قوياً للتنفيذ الفعال لمذكرة الرئيس S/2017/507، التي يوليها وفد بلدي قيمة وأهمية كبيرين. كما نشكر السيدة لاندغرين والسيد كوكين على إحاطتيهما الإعلاميتين في بداية هذه الجلسة.

تقرّ غواتيمالا بالتقدم المحرز فيما يتعلق ببعض الممارسات، وبتعزيز التدابير الأخرى الواردة في مذكرة الرئيس S/2017/507 بفضل العمل الجدير بالثناء للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، الذي يرأسه وفدكم، سيدي الرئيس، وكان سابقاً برئاسة وفد اليابان. إن تدوين أفضل الممارسات همهمة لا تنتهي ولكنها عملية مفيدة للغاية لعمل هذه الهيئة. وإذ نضع في اعتبارنا أيضاً تجربتنا كعضو غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، فإننا نعتقد أن هناك دائماً مجالاً للتحسين. وفي هذا الصدد، نودّ أن نسلّط الضوء على مسائل ثلاث تكتسي حالياً أهمية بشأن أساليب عمل مجلس الأمن.

أولاً، إن البحث عن المعلومات والفهم فيما يتعلق بأنشطة المجلس يظلّ مطلباً أساسياً ومشروعاً. وعلى الرغم من حدوث زيادة في عدد الجلسات العلنية للمجلس، فإن مواصلة الممارسة المتمثلة في المناقشات المفتوحة التي تعزز زيادة مشاركة الدول غير

الأعضاء في المجلس وعقدَ العديد من الاجتماعات بصيغة آريا في السنوات الأخيرة قد مكّن المجلس من الحصول على معلومات دقيقة لكي يكون أكثر فعالية في الاضطلاع بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين.

ونعتقد أن من الأهمية بمكان الاستمرار في عقد الجلسات الختامية والسعي إلى تحقيق المزيد من التفاعل مع لجنة بناء السلام – وهي هيئة استشارية للمجلس تؤدي دوراً هاماً في منع تكرار النزاعات – ومع رؤساء التشكيلات القطرية التابعة للجنة، وكذلك مع سائر هيئات الأمم المتحدة. ونرحّب بمواصلة تنفيذ أحكام المذكرة S/2017/507 بشأن إيلاء الأهمية الواجبة للجنة بناء السلام. ومن الواضح أن ذلك يمكّن من الحصول على المعلومات الموثوقة والمباشرة والتوجيهات المحددة بشأن التشكيلات القطرية للجنة بناء السلام.

ثانياً، اتخذ مجلس الأمن في الماضي، قرارات بشأن تعيين رؤساء الهيئات الفرعية بطريقة متوازنة وشفافة وشاملة. الأمر الذي أتاح إحداث تغيير، حيث أن هناك انطباعاً الآن بأن المشاورات بشأن العملية جارية، ولا سيما فيما بين أعضاء المجلس المنتخبين حديثاً. ويأمل وفد بلدي في تعزيز هذه الممارسة وهذا الاتجاه في المستقبل. كما أن من الضروري ضمان أن تكون عمليات الاختيار والتعيين لمختلف أفرقة الخبراء أكثر شفافية وتوازنا، بحيث يكون هناك أوسع نطاق ممكن للتمثيل الجغرافي والجنساني، مع مراعاة التوجيهات الواردة في الفقرة ١١١ من مرفق المذكرة S/2017/507، التي تشير إلى أنه ينبغي الاتفاق على تعيين رؤساء الهيئات الفرعية في موعد غايته ١ تشرين الأول/أكتوبر من كل عام.

ثالثا، نقدر الجزء الثامن من المرفق، الذي يشير إلى أهمية التشاور بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة، وهو ما يشكل مساهمة قيمة في تعزيز قدرة مجلس الأمن على اتخاذ قرارات ملائمة وفعالة وحسنة التوقيت للاضطلاع بمسؤولياته. ويكتسي هذا التنسيق أهمية في حالات الانتقال من عمليات حفظ السلام إلى البعثات السياسية الخاصة، وكذلك التغييرات المحتملة في الولايات.

في الختام، يقدر وفد بلدي العمل الجاري لتحديث أساليب عمل مجلس الأمن، والذي استمر بشكل ثابت في السنوات الأخيرة. ونرحب بالتقدم المطرد المحرز على مدى العامين الماضيين. وتُذكرنا الممارسة السابقة بأن الأعضاء المنتخبين، الذين يخضعون للمساءلة أمام المجموعات الإقليمية وجميع أعضاء الأمم المتحدة، هم الذين يرجح أن يقوموا بتحسين أساليب عمل المجلس.

إن أفضل طريقة لإبراز الطابع التمثيلي والديمقراطي للمجلس هي تعزيز معايير المساءلة والشفافية. ومن شأن ذلك، بالإضافة إلى التعاون مع الأعضاء الدائمين، أن يؤدي إلى المزيد من التآزر والفعالية في المجلس حول الهدف المشترك المتمثل في تحسين أساليب عمله، حيث إن قرارات هذه الهيئة تؤثر على أعضاء الأمم المتحدة بأسرهم.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد جاد (مصر): أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى الرئاسة الكويتية لمجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠١٩ على تناول هذا الموضوع الهام في نقاش عام مفتوح بالمجلس، بهدف الوقوف على آراء ومقترحات الدول، وهو ما يعتبر في حد ذاته تطبيقا عمليا لسبل تحسين أساليب عمل مجلس الأمن.

أود كذلك أن أتقدم بالشكر إلى السيدة كارين لاندغرين وللسيد جيمس كوكين على إحاطتيهما القيمتين خلال هذا الصباح. وقبل أن أدلي بهذا البيان، أعرب كذلك عن تأييد وفد مصر لما جاء في بيان الممثل الدائم لنيوزيلندا.

ترحب مصر بالنقاط الواردة في المذكرة S/2017/507، وبغيرها من النقاط والاقتراحات الإضافية المطروحة التي يمكن

أن تساهم في المزيد من الإثراء للمذكرة. وفي هذا السياق، نود التأكيد على عدد من النقاط، تحديدا سبع نقاط، نراها ضرورية لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن والأجهزة الفرعية واللجان التابعة له.

أولا، أهمية تقديم إحاطات دورية لعموم الأعضاء عن البرنامج الشهري لمجلس الأمن وعن أهم الاجتماعات والأنشطة والزيارات التي يقوم بها مجلس الأمن، فضلا عن ضرورة قيام رؤساء الأجهزة الفرعية واللجان التابعة للمجلس بتقديم إحاطات دورية مماثلة لعموم الأعضاء.

ثانيا، أهمية السعي لزيادة وتيرة الاجتماعات المفتوحة بكافة أشكالها ومسمياتها، سواء لمجلس الأمن أو للأجهزة الفرعية ولجان الجزاءات التابعة له. وينبغي علينا ألا نغفل عن أن مجلس الأمن يمثل عموم الأعضاء. وبالتالي فإن اجتماعاته وأعماله – كقاعدة عامة – يجب ألا تُحجب عن عموم الأعضاء، إلا ما يتعلق منها – استثناء – باجتماعات تتناول معلومات تتصل بالأمن القومي لدول، وبناء على طلب من تلك الدول.

ثالثا، أهمية إتاحة مستندات مجلس الأمن والتقارير التي تعرض عليه لعموم الأعضاء، وباللغات الست للأمم المتحدة، إلا ما يتعلق منها بمعلومات تتصل بالأمن القومي لدول لا ترغب في جعل تلك المعلومات متاحة للجميع.

رابعا، أهمية موافاة عموم الأعضاء بمشاريع القرارات والبيانات الرئاسية المطروحة أمام مجلس الأمن، وموافاة الدول بتطورات المشاورات حولها، مع إتاحة الفرصة لعموم الأعضاء، قدر الإمكان، لموافاة الدول الأعضاء في مجلس الأمن بآرائها ومقترحاتها بالنسبة لتلك المشاريع.

خامسا، أهمية تشاور مجلس الأمن مع الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة بالنزاعات التي يتناولها مجلس الأمن أو أي من الأجهزة الفرعية أو اللجان التابعة له، خاصة الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية.

سادسا، من الضروري مواصلة السعي لتحسين تشاور مجلس الأمن مع الدول المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وذلك على نحو ما هو وارد بالفقرة ٩١ من المذكرة S/2017/507.

سابعا وأخيرا، إن الدور المنوط بالأجهزة الفرعية التابعة لمجلس الأمن، ولجان الجزاءات بشكل خاص، هام وحساس للغاية. فتلك الأجهزة هي التي تقوم بمتابعة تنفيذ أنظمة الجزاءات ومراقبة الامتثال لتنفيذها. وبالتالي، فإنه من الهام خضوع أساليب عمل تلك الأجهزة واللجان لعملية مراجعة دورية لضمان استمرارية قدرتها على القيام بمهامها بشكل فعال وشفاف.

وفي هذا السياق، تطالب مصر بزيادة عدد الإحاطات المفتوحة التي يقدمها رؤساء تلك الأجهزة واللجان وتعميم ملخصات بشكل دوري على الدول غير الأعضاء في المجلس لاجتماعات الأجهزة واللجان المعنية، والاستمرار في ترجمة قوائم الجزاءات باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، وتحديث المعلومات المنشورة على صفحات تلك الأجهزة واللجان على شبكة الإنترنت. إضافة إلى ذلك، فإنه من الهام قيام الأجهزة الفنية ولجان الخبراء التابعة لأجهزة مجلس الأمن ولجانه بالتشاور مع الدول المعنية في مرحلة إعداد التقارير التي تتناول تلك الدول، وأهمية قيام رؤساء الأجهزة الفرعية واللجان التابعة لمجلس الأمن بدعوة الدول المعنية للمشاركة في اجتماعات تلك الأجهزة الفرعية واللجان إذا تعلق موضوع الاجتماع بأي من تلك الدول. وهي الأمور التي أشارت إليها، ضمن أمور أخرى، الفقرات من ١٠١ إلى ١١٠ من المذكرة S/2017/507.

إن الاقتراحات لتطوير أساليب عمل مجلس الأمن والأجهزة الفرعية ولجان الجزاءات التابعة له عديدة. إلا أن العبرة هي بتوافر الإرادة السياسية للأخذ بها، ووجود القناعة بأن تطوير تلك الأساليب سوف يزيد من القيمة المضافة لمجلس الأمن

وللأجهزة واللجان الفرعية التابعة له، ويزيد من مصداقيته أمام عموم الأعضاء، والعكس بالطبع صحيح.

وفي هذا الصدد، ندعو الدول أعضاء مجلس الأمن ونطالبها بدراسة المذكرة S/2017/507 وما قد يرد عليها من تحديثات، وقيامهم بالسعي لتطبيق ما تتضمنه من إجراءات لضمان أساليب عمل مجلس الأمن والأجهزة الفرعية واللجان التابعة له.

ونشدد في هذا الخصوص على أهمية سعي وفود الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن لأن تكون على دراية كاملة بكل ما تتضمنه المذكرة وتحديثاتها من إجراءات. وبأن تسعى خلال عضويتها في مجلس الأمن لأن تنفذ تلك الإجراءات، خاصة خلال الفترة التي تتولى فيها رئاسة المجلس.

في الختام، أود أن أتوجه بالشكر مجددا إلى دولة الكويت على عنايتها بالموضوع قيد المناقشة اليوم، منذ بداية عضويتها في مجلس الأمن ورئاستها للجنة المعنية. فضلا عن عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة والتي ستسهم بالطبع في تحسين أداء وزيادة فعالية مجلس الأمن وهيئاته الفرعية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالانضمام إلى المتكلمين السابقين في تمنياتي لكم، سيدي الرئيس، برئاسة ناجحة ومثمرة في هذا الشهر. وإنني ممتن أيضا أن أساليب عمل مجلس الأمن قد أصبحت من المسائل الرئيسية التي سينظر فيها المجلس. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين على إسهامهما المفيد والهام.

إن لهذه الجلسة أيضا دلالة عملية في ضوء الانتخابات المقبلة لأعضاء المجلس الجدد للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. ويسرني جدا أنه بفضل تغيير مواعيد الانتخابات، سيتوفر للأعضاء الوقت الكافي للتعرف على الجوانب العملية لعمل المجلس في إطار الإعداد لفترة ولايتهم.

لقد كانت أوكرانيا دائما من بين المؤيدين لتعزيز شفافية مجلس الأمن. وبذلنا خلال فترة عضويتنا في ٢٠١٦-٢٠١٧ قصارى جهدنا للإسهام في تعزيز انفتاح المجلس في أنشطته أمام العالم الأوسع نطاقا وتعزيز دور الأعضاء المنتخبين. وأسفرت المفاوضات المتعلقة بتنقيح المذكرة الرئاسية S/2010/507 خلال فترة عضوينا عن نتائج عملية جدا. وتشكل الوثيقة الجديدة التي اعتمدت في ٢٠١٧ (S/2017/507، المرفق) إنجازا هاما في زيادة تبسيط ممارسات المجلس، ويسرنا أن نرى تجسيدا للعديد من أولويات أوكرانيا فيها، بما في ذلك جعل الزيارات الميدانية للمجلس أكثر شفافية.

كما أصبحت المذكرة الرئاسية S/2016/619 بشأن اختيار رؤساء الهيئات الفرعية للمجلس أداة مفيدة أخرى للأعضاء العشرة المنتخبين بجعل المجلس أكثر شفافية وفعالية. وأوكرانيا تؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل نيوزيلندا بالنيابة عن عدد من أعضاء المجلس المنتخبين السابقين. كما أثلج صدورنا البيان المشترك للأعضاء العشرة المنتخبين الذي أدلي به اليوم. ومن الأهمية بمكان أن الأعضاء العشرة المنتخبين يتقاسمون المسؤولية عن الطريقة التي يدير بها المجلس أعماله. ومن واقع خبرتنا التي اكتسبناها مؤخرا خلال فترة عضويتنا، أود أيضا أن أسلط الضوء على بعض النهج التي يرى بلدي أن من الأهمية بمكان الإبقاء عليها وتطويرها في ممارسات المجلس.

أولا، ينبغي للمجلس أن يضطلع بأعماله بشكل علني قدر الإمكان من الناحية العملية. ويجب أن تكون المشاورات المغلقة هي الاستثناء وليس القاعدة.

ثانيا، في حالة إجراء المشاورات، يستحق عموم أعضاء الأمم المتحدة معرفة ما تطرقنا إليه وموضوع المناقشة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيكون استمرار وتطوير ممارسة تلخيص المناقشات ذات الصلة لتقديم المزيد من المعلومات في لقاء وسائط الإعلام موضع تقدير بالغ. ومن المشجع أن نرى أن هذا الاتجاه لزيادة الانفتاح يتلقى حاليا دعما متزايدا فيما بين أعضاء المجلس.

ثالثا، لا نزال من أشد مؤيدي جلسات الاختتام الشهرية الرسمية للمجلس، التي نعتبرها عنصرا هاما في التنفيذ السليم للمذكرة الرئاسية ٥٠٧. ومن الضروري في ذلك الصدد إيجاد سبيل للسعي إلى إسهامات من الدول الأعضاء بشأن المسائل التي تود أن ينظر فيها أعضاء المجلس مليا خلال تلك الجلسات الاختتامية.

رابعا، إننا مقتنعون بأن إصدار التقييمات الشهرية في الوقت المناسب ليس أمرا يمكن تجاهله، لأن هذه التقييمات تشكل مصدرا قيما لإعداد التقارير السنوية.

خامسا، سيكون من المفيد لأعضاء المجلس التشاور مع البلدان المعنية وعموم أعضاء الأمم المتحدة، إذا لزم الأمر، بشأن مشاريع القرارات قيد نظر المجلس، الأمر الذي سيسهم بالتأكيد في تحقيق الاستفادة القصوى من التنفيذ الشامل لأحكامها من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن أساليب عمل المجلس هي ما يفعله أعضاء المجلس يوميا. وهناك بالتأكيد تغييرات إيجابية، لكنها أبطأ بكثير مما كنا نأمل. وأود الآن أن أقول بضع كلمات عن السياق الأوسع نطاقا للأداء اليومي للمجلس، بما في ذلك التطورات الأخيرة وبعض السبل لتحقيق تحسينات في الأجلين القصير والطويل.

أولا، نشعر بخيبة أمل شديدة إزاء الممارسة المستمرة لأحد أعضاء المجلس بالتلاعب بالمجلس وتضليله بمعلومات وبيانات كاذبة تهدف إلى التستر على عدوانه العسكري على أوكرانيا وتدخله في الشؤون الداخلية لبلدي. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي للمجلس الاستفادة من وقته الثمين على نحو أكثر فعالية، وإيلاء الاهتمام الواجب، أولا وقبل كل شيء، لبنود جدول الأعمال التي تسعى إلى ترسيخ احترام السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ ومعالجة ومنع نشوب النزاعات المسلحة؛ وتيسير تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، وفقا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

ثانيا، إن استخدام حق النقض لا يزال من أكثر المسائل المثيرة للخلاف. وللأسف، فإن تكرار استخدام حق النقض قد لطخ سمعة المجلس إلى درجة لا يمكن إصلاحها تقريبا. وعلى وجه الخصوص، نرى بوضوح عدم تنفيذ الفقرة ٣ من المادة ٢٧ من الميثاق، نصا وروحا على السواء. وفي هذا الصدد، بينما يظل تحقيق مجلس يخلو من استخدام حق النقض واقعا بعيد المنال وغير مؤكد، نعتقد أنه يجب على عضو المجلس الامتناع عن استخدام حق النقض وتجنب التصويت عندما يكون طرفا في نزاع قيد النظر في المجلس. كيف يمكن أن يتوقع من هذا العضو ممارسة مسؤولياته وامتيازاته بطريقة محايدة؟

من الواضح أننا سنتابع تلك المسألة في إطار عملية المفاوضات الحكومية الدولية في الجمعية العامة، إلى جانب جورجيا، ولكن أي تعهد أو إجراء طوعي في هذا الصدد في المجلس سيكون موضع ترحيب كبير وقد يسهم في استعادة مصداقية المجلس.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أن أي جهد لزيادة الانفتاح والشفافية في المجلس سيحظى بدعم قوي من عموم الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك من أوكرانيا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد غونثاليث (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر للسيدة كارين لاندغرين والسيد جَيمس كوكين على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين.

إن هذه المناقشة تأتي في الوقت المناسب، حيث يتطلب تنفيذ الإصلاح أكبر قدر ممكن من تبادل الآراء من جميع أعضاء الأمم المتحدة في السعي إلى آليات تتناسب مع طابع التحديات التي يواجهها مجلس الأمن اليوم إذا أريد له الاضطلاع بولايته بشكل كامل.

المسألة الأولى التي نود تسليط الضوء عليها هي ضرورة مواصلة استكشاف الآليات التي من شأنها أن تؤدي إلى الاعتماد الرسمي للنظام الداخلي لمجلس الأمن. ونحن على ثقة بأن حوار اليوم سيكون بناء ويعزز تلك الجهود.

كما لا يمكننا أن نتجاهل أن اتخاذ القرارات وصنع القرارات داخل المجلس يتطلب مناقشة واسعة النطاق والمعقدة. ومع ذلك، إذا أريد للمجلس أن يكون أكثر فعالية في اتخاذ قرارات أكثر تكاملا وشمولا، يجب أن نضمن أن تشارك الدول الأعضاء المهتمة في المناقشات الأولية حتى تتخذ تلك القرارات بالكامل وتأخذ تلك الاعتبارات في الحسبان.

ويرى وفد بلدي أن تلك المشاركة، مع ما يكفي من الوقت قبل اتخاذ القرارات، ستشجع إلى حد كبير جميع الدول الأعضاء على الإسهام في أعمال مجلس الأمن وتأييدها بالكامل. كما ستمكن من إحراز تقدم في الهدف المتمثل في كفالة المزيد من الشفافية في أساليب عمل هذا الجهاز. وسيكون من المنطقي عقد مناقشة مفتوحة قبل موعد اتخاذ المجلس لقرار محدد، مما سيتيح الوقت اللازم للتفكير مليا في الآراء التي سيقدمها أعضاء المجلس.

ترى كولومبيا أن من المفيد جدا إتاحة المزيد من الفرص غير الرسمية للدول غير الأعضاء في المجلس للتفاعل مع المجلس والهيئات الفرعية التابعة له، من قبيل لجنة بناء السلام. ونود أن نبرز هنا بأن إحدى أولويات كولومبيا، بصفتها رئيسة لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٩، تتمثل في تعزيز الدور الاستشاري للجنة في مجلس الأمن. وقد لمست اللجنة أهمية هذه الزيادة في الدور الاستشاري، ولا سيما في ما يتعلق بالقضايا الخاصة بكل بلد بعينه، وما فتئ مجلس الأمن يطلب على نحو متزايد مشورة اللجنة. وهذا اتجاه إيجابي، ونود له أن نعزز بدرجة أكبر العلاقة بين المجلس واللجنة.

إن الإحاطات الإعلامية الإضافية، وعقد الجلسات التفاعلية والمناسبات التي تشجع تلك المنهجية ما هي إلا بعض من الأدوات التكميلية التي ستكون مفيدة جدا لهذا الغرض. وبالتالي، فإن المسألة الرئيسية التي تحتل أولوية عليا بالنسبة لوفدي هي إضفاء الطابع المؤسسي على ممارسة المجلس المتمثلة في عقد جلسات غير رسمية متواترة وثرية بالمعلومات عن المسائل قيد المناقشة في المجلس والهيئات الفرعية، حيث لا يمكن للدول غير الأعضاء في المجلس حضورها. استمعنا هذا الصباح إلى بيانات تؤكد من جديد الحاجة إلى تلك الآلية، بغرض تعزيز مبدأ التمثيل داخل المجلس، والمضي قدما تماشيا مع تطلعات جميع الأعضاء إلى تكريسها على نحو أفضل في القرارات. أما استخدام حق النقض والتكوين الإقليمي للمجلس فهي مسائل تتطلب استمرار الحوار. ومع ذلك، يمكن للمجلس أيضا أن يأخذ زمام المبادرة لتبديد شواغل الدول الأعضاء في المنظمة بتنفيذه أساليب عمل أكثر شمولا، كتلك التي ذكرتها.

ثانيا، نعتقد أن من الضروري زيادة المحتوى النوعي والتحليلي للتقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. ويشكل هذا التقرير جزءا لا يتجزأ من مسؤوليات المجلس، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ولهذا السبب لا ينبغي النظر إليه بوصفه مسألة إجرائية، تُذكر فيه القرارات وبنود جدول الأعمال. بل ينبغي أن يتضمن مزيدا من التفاصيل عن فحوى المناقشات التي جرت، والنتائج التي تحققت استنادا إلى القرارات المتخذة، بغية إضافة قيمة إلى الاعتبارات والملاحظات التي أبدتها الجمعية العامة في ما يتعلق بأعمال مجلس الأمن.

إن كفالة زيادة وتحسين الوصول إلى المعلومات من خلال الإحاطات الإعلامية الثرية والموجهة إلى جميع الأطراف المهتمة، بما فيها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مسألة ذات أهمية كبيرة جدا، وستوفر عناصر أساسية للمجلس، في ضوء طبيعته الديمقراطية. إن زيادة عدد الجلسات المفتوحة لمجلس الأمن وإبقاء عدد الجلسات المغلقة أو الخاصة عند الحد الأدنى، على أن يكون مفهوما أن هذا النوع من الجلسات ينبغي أن يكون

الاستثناء وليس القاعدة، خيار ينبغي أخذه في الحسبان في النظام الداخلي القطعي للمجلس.

من الخطوات التي ينبغي عدم إغفالها تيسير وصول الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن، في الوقت المناسب وعلى قدم المساواة، إلى مشاريع القرارات ومشاريع البيانات الرئاسية، وكذلك إلى الوثائق الأخرى الصادرة عن مجلس الأمن.

في ضوء ما سبق ذكره وبالنظر إلى ضرورة اتخاذ خطوات نحو توطيد النظام الداخلي لهذه الهيئة، ترى كولومبيا أن جميع هذه الأحكام ستؤدي إلى تعزيز دور مجلس الأمن باعتباره هيئة تستجيب لتطلعات جميع الدول الأعضاء في المنظمة، التي يجري الأعراب عنها بإلحاح متزايد، من أجل هيئة أكثر شفافية، وديمقراطية، وتمثيلا، وخضوعا للمساءلة على نحو منهجي.

إن مجلس الأمن هيئة قيمة جدا في الهيكل الأوسع الذي ترتكز عليه تعددية الأطراف، لا يمكن أن تتخلف عن الركب في ما يتعلق بتنفيذ التدابير السالفة الذكر. وهذا هو رأي وفدي ورأي العديد من الوفود الأخرى. إن المجلس هيئة ذات تأثير كبير، وتلهم الآخرين بوصفها مركزا رئيسيا للحوار والتفاهم بين الأمم. ولهذا السبب، حان الوقت لكي نكون أكثر استراتيجية، وواقعية للارتقاء إلى مستوى الولاية المسندة إلى هذه الهيئة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): نود في البداية أن نعرب عن الشكر لدولة الكويت الشقيقة على عقد هذه الجلسة، ونعرب عن تمنياتنا لوفدكم الشقيق بالنجاح خلال توليه مهام رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. كذلك نود أن نشيد بجهودكم يا سعادة السفير منصور العتيبي، وجميع أعضاء بعثة الكويت الشقيقة على جهودهم وتفانيهم طوال عضويتهم في المجلس.

نتقدم بالشكر أيضا لمقدمي الإحاطتين الإعلاميتين، السيدة كارين لاندغرين، المديرة التنفيذية لتقرير مجلس الأمن، والسيد جيمس كوكاين، مدير مركز جامعة الأمم المتحدة لبحوث السياسات.

نعرب عن تقديرنا لعقد هذه المناقشة المفتوحة التي تهدف إلى إتاحة الفرصة لجميع الدول الأعضاء لتقييم آخر التطورات في أساليب عمل المجلس منذ إصدار المذكرة المنقحة ٥٠٧ (S/2017/507، المرفق)، بما في ذلك تحديد الثغرات، وتتيح الفرصة أيضاً لتقديم مقترحات عملية إضافية قد تسهم في تعزيز كفاءة أساليب عمل المجلس، مما يمكّن المجلس من الوفاء بفعالية وكفاءة بمسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين

في ذلك السياق، نود أن نشير إلى الأمور الكفيلة بتحسين طرائق عمل المجلس، ومن أبرزها إجراء مشاورات أكثر موضوعية وتفاعلية، وزيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس في أعمال المجلس، حسب الاقتضاء، وتعزيز مساءلته أمام الأعضاء وزيادة الشفافية، حيث يتم وصف بنود جدول الأعمال بتفاصيل أكثر دقة، والحرص على زيادة الجلسات العلنية.

نود هنا التشديد على أهمية عقد جلسات المناقشة المفتوحة بصورة منتظمة حول أساليب عمل المجلس، لأن مواصلة النقاش في هذه المسألة تهم جميع الدول الأعضاء التي تطمح في أن يعمل المجلس على أفضل نحو ممكن، وأن تواكب أساليب العمل التغيرات المستمرة، وأن يتم من خلالها استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد، والتعرف على أوجه القصور والاستماع إلى العديد من الرؤى والآراء المختلفة حول طرق التعامل معها. ولا يفوتنا في هذا الصدد الإشادة بجهود الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى لتعزيز الشفافية في أعماله.

نشدد أيضا على مضمون مذكرة الرئيس الواردة في الوثيقة S/2016/619 التي تتناول عمل رؤساء الهيئات الفرعية وأهمية قيام رؤساء الهيئات الفرعية التابعة للمجلس، بمن فيهم رؤساء لجان الجزاءات، بتقديم إحاطات إعلامية دورية غير رسمية إلى الدول الأعضاء كافة عن أنشطتهم، حسب الاقتضاء، مع الحرص

على الإعلان عن مواعيد وأماكن عقد هذه الجلسات في وقت مناسب قبل انعقادها، حيث يقع على عاتق الدول الأعضاء تنفيذ العديد من توصيات تلك اللجان والتنسيق حول تطبيق ما جاء في قرارات المجلس الملزمة بشأنها. لذلك من الضروري أن يكون لتلك اللجان حضور واضح في جلسات مجلس الأمن.

إن زيادة التنسيق والتعاون والتفاعل فيما بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة، وكذلك مع الهيئات الأخرى ذات الصلة، بما فيها اللجان الرئيسية، أمر في غاية الأهمية. ونرحب في هذا الصدد بقيام وفدكم الشقيق بعقد جلسة مناقشة مفتوحة حول هذا الموضوع خلال الأسبوع المقبل. ونشدد هنا أيضا على أهمية التنسيق بين المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، كما نص عليه الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة من أجل صون السلم والأمن الإقليميين والدوليين حيث تعتبر جهود تلك المنظمات في تحقيق الاستقرار في المناطق التي تعاني من نزاعات أساسية وذلك لعدة عوامل من أهمها القرب الجغرافي، والسياسي، والاتصال الثقافي بين الشعوب.

من نافلة القول إنه من الأهمية بمكان تعزيز نهج المجلس في منع نشوب الصراعات، بما في ذلك عن طريق استخدام التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم وغيرها من الوسائل السلمية التي أبرزها الفصل السادس؛ والأهمية التي يمكن بها للمجلس أن يدعم على أفضل وجه جهود المساعي الحميدة التي تبذلها الأمانة العامة، والمنظمات الإقليمية، والدول الأعضاء لتحقيق السلم والاستقرار والحفاظ على حقوق الإنسان.

في الختام، سيدي الرئيس، تدرك مملكة البحرين أهمية مواصلة النقاش والعمل على تطوير أساليب عمل المجلس. لذلك نتطلع إلى الاستمرار في عقد جلسات بشأن تطوير أساليب عمل المجلس، وتحقيق الانسجام التام بين أجهزة المنظمة، وتشجيع إحداث تغييرات جوهرية لضمان نجاح المجلس في الاضطلاع بمهامه على أفضل وجه.

الرئيس: استمعنا إلى المتكلم الأخير في القائمة.

قبل رفع الجلسة، أود أن أشكركم جزيل الشكر على مشاركتكم، وعلى الآراء والمقترحات التي تم الإعراب عنها. وأود أن أشكر السيدة لاندغرين، والسيد كوكاين، على إحاطتيهما الإعلاميتين، ومشاركتهما، وبقائهما معنا في قاعة المجلس منذ بداية الجلسة حتى نهايتها.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٠/١٤.